



فهرست الجزء السابع من المدونة الكبرى

(رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهم اجمعين)

صحيفه

صحيفه

- ٧ كتاب المتق الاول من المدونة الكبرى
- ٢ في المتق
- ٢ في الرجل يقول للعبد ان اشتريتك فانت حر ثم يشتري بعضه او يشتريه شراء فاسداً
- ٣ الرجل يقول للعبد ان بعثك فانت حر ثم يبيعه
- ٤ في الرجل يقول كل مملوك لي حر وله مكاتبون ومدبرون وانصاف ممالك
- ٤ في الرجل يقول للمملوك غيره انت حر من مالي ولجارية غيره انت حرة وطئت
- ٥ في الرجل يقول كل مملوك املكه فهو حر
- ٦ في الرجل يحلف بمتق كل مملوك يملكه من جنس من الاجناس او يسفيه الى اجل من الآجال
- ٨ في الرجل يحلف بمتق عبده ان يكلم
- ٩ رجل افيديه او يكتبه ثم يكلمه ثم يشتريه بعد ذلك
- ٩ في الرجل يحلف بحرية شقص له في عبد انت لا يدخل الدار فيشتري الشقص الآخر فيدخل الدار او يبيع ذلك الشقص ويشتري الشقص الآخر ثم يدخل الدار
- ١٠ في الرجل يحلف بحرية كل مملوك له ان لا يكلم فلانا وله يوم حلف بمالك ثم افاد بمالك بعد ذلك ثم كلفه
- ١٠ في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يدخل الدار
- ١٣ في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا الى اجل سماه
- ١٤ في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا فيموت قبل ان يفعل
- ١٥ في الرجل يحلف بحرية عبده ان لا يفعل كذا وكذا فيبيع عبده ذلك ثم يشتريه

صحيفه

صحيفه

- ١٥ في الرجل يحلف بحرية ممالكه فيحنت
وعليه دين
- ١٦ في الرجل يحلف بحرية أحد عبيده ثم
يحنث
- ١٧ في العبد يحلف بحرية كل مملوك يملكه
إلى أجل ثم يعتق ويملك ممالك
- ١٨ في الرجل يقول لامته أنت حرة إن
دخلت هاتين الدارين فتدخل أحدهما
- ١٩ في الرجل يقول لعبدك أنت حرة إن
دخلت هذه الدارين فتدخل أحدهما
- ٢٠ في الرجل يقول لامته أنت حرة إن
كنت تبغضيني فتقول أنا أحبك
- ٢١ في الرجل يحمل عتق عبده بيده في
مجلسهما
- ٢٢ ما يلزم من القول في الفتق
- ٢٣ ما لا يلزم من العتق بالقول
- ٢٤ في الرجل يقول لعبده قد وهبت لك
عتقك أو نصفك
- ٢٥ في الرجل يحمل عتق أمته في يدها إن
هويت أو رضيت
- ٢٦ الاستثناء في العتق
- ٢٧ فيمن أمر رجلين أن يعتقا عبده فأعتقه
- أحدهما
- ٢٨ في الرجل يدعو عبداً له باسمه ليعتقه
- ٢٩ فيجيبه غيره فيقول له أنت حر
- ٣٠ في العبد بين رجلين يقول أحدهما إن
لم يكن دخل للمسجد أمس فهو حر
- ٣١ ويقول الآخر إن كان دخل المسجد
أمس فهو حر ولا يؤقتان أدخل أم لا
- ٣٢ ما جاء في عتق السهام
- ٣٣ في الرجل يعتق ثلاث رقيقه وأنصافهم
- ٣٤ في الرجل يحلف بعتق رقيقه فيحنث
في مرضه
- ٣٥ في الذي يحلف بعتق رقيقه ليفعلن
شيئاً فيؤلف لعبيده
- ٣٦ فيمن أعتق عبده ثم أذن بعد عتقه
- ٣٧ في المديان يعتق عبده وعنده من
الروض كفاف دينه أو نصفه
- ٣٨ في عتق المديان ورد النماء ذلك
- ٣٩ في الرجل يعتق رقيقاً له في مرضه
فيقتل عتقهم أو بعد موته وعليه دين
- ٤٠ فيمن أعتق رقيقه وعليه دين قسام
النماء وزادوا في بيعهم دون السلطان
- ٤١ في الرجل يعتق رقيقه في الصحة وعليه

صحيحه

صحيحه

- دين لا يحيط بهم أو يفترقهم ثم يفيد
بالمال ثم ذهب.
- ٣٥ في الرجل يشتري من يعتق عليه وعليه
دين
- ٣٥ فيمن أعتق ثانی بطن أمته ثم لحقه دين
- ٣٦ فيمن اشترى عبداً في مرضه وحائى ثم
يعتقه والثالث لا يحمل الا العبد وحده
- ٣٦ فيمن أعتق عبده في مرضه بتلا وليس
له مال مأمون فلهك العبد قبل مولاه
- وله بنت هل ترثه
- ٣٧ في العبد بين الرجلين يعتق أحدهما
نصيبه
- ٤٢ في الرجل يعتق نصف عبده أو أم ولده
- ٤٣ في الرجل يعتق نصف عبده ثم فقد
المعتق
- ٤٣ في الرجل يعتق شقياً من عبده بتلا
في مرضه أو غير بتل وله أموال
- مأمونة أو غير مأمونة
- ٤٤ في الرجل يعتق نصف عبده له ثم
يموت العبد قبل أن يقوّم
- ٤٥ في عبد بين رجلين أعتق أحدهما
نصيبه الى أجل
- ٤٦ في الامة بين الرجلين يعتق أحدهما
ما تبقى بطنها
- ٤٧ في الرجل يشتري نصف ابنه أيقوّم
عليه ما بقي منه أم لا
- ٤٨ في الصغير يرث شقياً من يعتق عليه
أو يوهب له فيقبله وليه
- ٤٩ في العبد المأذون له في التجارة يملك
ذا قرابة
- ٤٩ في المأذون له في التجارة يشتري
أقارب سيده الذين يعتقون عليه
- ٥٠ في كتاب العتق الثاني ﴿
- ٥٥ في الرجل يملك ذا قرابته الذين
يعتقون عليه
- ٥٢ في العبد المأذون له وغير المأذون
يشترى ابن سيدهما
- ٥٢ في الاب يشتري على ولده من يعتق
عليه
- ٥٤ في الرجل يدفع الى الرجل المال
ليشتري به أباه يعينه به
- ٥٣ في الرجل يقول لعبده أنت حر أو
مدبر اذا قدم فلان
- ٥٤ في الرجل يقول لعبده ان جئتني بكذا

صحيحه	صحيحه
العبد به	وكذا فأنت حر
٥٥ في الرجل يمتق عبده على مال وبأبى	٥٥ في الرجل يقول لامته أول ولد تلديه
ذلك العبد	فهو حر قتل ولدين الأول منهما ميت
٥٥ في الرجل يمتق عبده ثم يمجده	٥٥ في الرجل يقول لامته كل ولد تلديه
فيستخذه ويستغله	فهو حر
٥٦ في الرجل يمتق العبد من الغنيمة قبل	٥٧ في الرجل يمتق ما في بطن أمته ثم
أن تقسم الغنائم	يريد أن يبيعها قبل أن تضع
٥٧ في النصراني والحرابي يمتق عبده المسلم	٥٩ في الرجل يهب عبده لرجل ثم يمتقه
ثم يريد أن يسترقه	قبل أن يقبضه الموهوب له أو تصدق به
٥٧ في النصراني يخلت بحرية عبده ثم	٦٠ في الرجل يهب عبده لرجل فيقتل
يبحث بعد اسلامه	العبد لمن قيمته
٦٨ فيمن أخدم عبده سنين وجعل عتقه	٦٠ في الرجل يمتق أمته على أن تنكحه
بعد الخدمة فلم يحزه المخدم حتى استدان	أو غيره
المخدم ديناً	٦١ في عتق الصبي والسكران والمعتوه
٦٩ في العبد يمتق وله على سيده دين	٦١ ما جاء في عتق المكره
٦٩ في العبد بين الرجلين أبو المعتق بعضه	٦٢ في العبد يوكل من يشتريه ويدس إليه
يكون ماله موقوفاً في يديه	مالاً فيشتريه ويمتقه بغير علم السيد ثم
٧٠ في عتق العبد الذي يمثل به سيده	يعلم بذلك سيده
٧٧ في الرجل يؤجر عبده سنة ثم يمتقه	٦٢ في العبد يشتري نفسه من سيده شراء
قبل السنة	فاسداً يكون رقيقاً أو الرجل يشتري
٧٣ فيمن ادعى حبسبياً صغيراً في يديه أنه	العبد شراء فاسداً ثم يمتقه
عبده وأبكر الصبي وادعى الصبي أنه حر	٦٣ في الرجل يمتق عبده على مال يرضى

صحيحه

صحيحه

٧٣ في الرجل يدعى العبد في يدي غيره
أنه عبده .

٨٢ في المكاتب وفي قول الله تعالى
وأنهم من مال الله الذي أنعمكم

٧٤ اللقيط يقر بالعبودية لرجل أو يدعيه
رجل عبدا له .

٨٣ في الكتابة بما لا يجوز التبائع به من
المرور وغيره .

٧٥ في العبد يدعى أن سيده أعتقه

٨٤ في الكتابة إلى غير أجل

٧٥ في إقرار بعض الورثة أن الميت أعتق
هذا العبد وينكر بقية الورثة

٨٥ في المكاتب يشترط عليه الخدمة

٨٥ في المكاتب يشترط عليه سيده أنك
أن عجزت عن نجم من نجومك فأت
رقيق

٧٧ فيمن أقر أنه أعتق عبده على مال
ويدعى العبد أنه أعتقه على غير مال

٨٧ في المكاتب يشترط عليه أنه إذا أدى

٧٧ فيمن أقر في مرضه بعتق عبده

عتق وعليه مائة دينار دينا

٧٨ العبد بين الرجلين يشهد أحدهما أن
صاحبه أعتق نصيبه .

٨٨ في الكتابة يشترط عليها سيدها أنه

٧٨ في الرجلين يشهدان على الرجل بعتق
عبده ثم يزجمان عن شهادتهما

يطؤها ما دامت في الكتابة

٨٨ في الرجل يكتب أمته ويشترط
جنيتها

٧٨ في الرجلين يشهدان على الرجل بعتق

٨٨ في المكاتب يقاطع سيده على أن

عبده فترد شهادتهما ثم يشترط أحدهما

بؤخر عنه ويزيده

٧٩ في الرجل الواحد يشهد لعبد أن

٩٠ في المكاتب بين الرجلين يقاطعه

سيده أعتقه

أحدهما

٨٠ في الامة يشهد لها زوجها ورجل

٩٠ في قضاة المكاتب بالعرض

أجنبي بالعتق

٩٢ في المكاتب بين الرجلين يبدئ

٨٠ في اختلاف الشهادة على العتق

أحدهما صاحبه بالنجم

٨٢ كتاب المكاتب

صحيفة	صحيفة
١٠٢ في مال المكاتب لمن يكون اذا كانه سيده	٩٢ في الجماعة يكتبون كتابة واحدة
١٠٣ في المكاتب يمان في كتابته فيعتق وقد بقي في يديه منها فضلة	٩٣ في الرجل يكتب عيدين له فيؤدى أحدهما الكتابة حالة
١٠٣ في المكاتب يعجز وقد أدى الى سيده من مال تصدق به عليه	٩٤ في المكاتبين في كتابة واحدة تصيب أحدهما زمانة ويؤدى الآخر
١٠٤ في كتابة الصغير ومن لا حرفة له	٩٥ في القوم يكتبون كتابة واحدة فيعتق السيد أحدهم أو يدبره
١٠٤ في الرجل يعتق نصف مائة	٩٦ في رجل كاتب عيدين له وأحدهما غائب بغير رضاه
١٠٧ في الرجل يطيأ مكاتبته	٩٧ في الرجلين يكون لكل واحد منهما عبد فيكاتبانها كتابة واحدة
١٠٨ في المكاتب تلد بنتا وتلد ابنتها بنتا فيعتق السيد البنت العليا أو يطؤها فتحمل	٩٨ في العبد ين يكتبان كتابة واحدة فيغيب أحدهما ويعجز الآخر
١٠٩ في بيع المكاتب وعقته	٩٨ في المكاتب تحمل نجومه وهو غائب
١١٠ بيع كتابة المكاتب	٩٨ في المكاتب يعجز نفسه وله مال ظاهر
١١١ في العبد المأذون له في التجارة يكتب عبيده	٩٩ في المكاتب تحمل نجومه وسيد غائب
١١١ المأذون يركبه الدين فيأذن له سيده أن يكتب عبيده	١٠٠ في المكاتب تحمل نجومه وله على سيده دين
١١٢ كتابة الرضى عبيته	١٠٠ في المكاتب يؤدى كتابته وعليه دين
١١٢ في كتابة الاب عبد ابنه الصغير	١٠١ في المكاتب يسافر بغير إذن سيده
١١٣ في العبد يش الرجلين يكتبه أحدهما بغير إذن شريكه أو بإذنه	

صحيفة	صحيفة
١١٤ فيمن كاتب نصف عبده أو عبداً بينه وبين زجل	اذنه فيتجرون ويتقاسمون بأذن المكاتب أو بغير اذنه
١١٦ في المكاتب يكاتب عبده أو يمتقه على مال	١٢٦ في اشتراء المكاتب ابنه أو أبويه ١٢٨ المكاتب يشتري عمته أو خالته
١١٦ في المديان يكاتب عبده	١٢٨ سعاية من دخل مع المكاتب اذا أدى المكاتب
١١٧ في النصراني يكاتب عبده ثم يريد أن يسترقه	١٢٩ في ولد المكاتب يسعون معه في كتابه
١١٧ مكاتب النصراني يسلم	١٢٩ في سعاية أم الولد
١١٨ أم ولد النصراني تسلم أو يسلم عبده فيكاتبه	١٢٩ في المكاتب يولد له ولد من أمته فيعتقه سيده هو نفسه
١١٩ في النصراني يكاتب عبيد له نصرانيين فيسلم أحدها	١٣٠ في الرجل يكاتب عبده وهو مريض
١١٩ في مكاتب الذي يهرب الى دار الحرب فيغنمه المسلمون	١٣١ في الرجل يكاتب عبده في مرضه ويوصى بكتابه لرجل
١٢٠ الدعوى في الكتابة	١٣٢ في الوصية للرجل بالمكاتب
١٢١ الخيار في الكتابة	١٣٣ في الرجل يوصى بأن يكاتب عبده ١٣٣ في الوصية للمكاتب
١٢٣ في الرهن في الكتابة	١٣٤ في المكاتب يوصى بدفع كتابته ١٣٤ في بيع المكاتب أم ولده
١٢٤ في باب الحالة في الكتابة	١٣٦ في المكاتب يموت ويترك ولداً وأم ولد نخشى الولد العجز أيبيع أم ولد
١٢٤ في الاخ يربث شقفاً من أخيه مكاتباً	
١٢٥ في المكاتب يولد له ولد في كتابته أو يشتري ولده بأذن سيده أو بغير	

صحيفة	صحيفة
من قرابته وولد أحرار وترك مالا	أبيه كانت أمه أو غير أمه
١٤٢ مكاتب مات وترك ابنتيه وابن ابن	١٣٧ في المكاتب يموت وترك أولادا
معه في الكتابة وترك مالا	حدنوا في الكتابة ومالا وفاة
١٤٢ رجل كاتب عبده فهلك السيد ثم	بالكتابة وفضلا
هلك المكاتب	١٤١ في المكاتب يموت وترك مالا ومعه
١٤٣ في المكاتب يموت وترك أم ولده	أجنبي في الكتابة
ولا يترك معها ولدا	١٤١ مكاتب يهلك وله أخ معه أو أحد

المكتبة الكبرى

لِإِمَامٍ دَامِرِ الْهَجْرَةِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْإِصْبَحِيِّ

رواية الامام سحنون بن سعيد التبوخي

عن الامام عبد الرحمن بن القاسم العتيق

رضي الله تعالى عنهم أجمعين

الجزء السابع

أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل

حقوق الطبع محفوظة للملزم

الحاج محمد قنديل سني المغربي البوشي

(التاجر بالفحامين بمصر)

تنبه

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة حقيقه جداً ينيف تاريخها عن
تمامه سنة مكتوبة في رق غزال صقيل فحين حوكم الله سبحانه وتعالى بمفضله
للحصول عليها بعد بذل الجهود وصرف إعطى النفقات ووجدني حوائش هذه
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالقاضي عياض وأضرابه وقد نسب له
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعه آلاف حديث
ومن الآثار ستة وثلاثون ألف اثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طبع بمطبعة السعادة بخوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— كتاب المتق الأول من المدونة الكبرى —

— في المتق —

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت التدبير والمتق بين أختلف هو (قال) نعم لان المتق بين اذا جئت عتق عليه الا أن يكون جعل حثه بعد موت فلان أو بعد خدمة العبد الى أجل كذا وكذا فيكون ذلك كما قال ﴿ قلت ﴾ والمتق عند مالك واجب لانه شيء قد أنفذه وبشله والتدبير واجب لأنه ايجاب أوجهه على نفسه واليعين في المتق لازمة والوصية بالعتق عدة ان شاء رجع فيها (قال) نعم هذا كله عند مالك كذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لله علي عتق رقيق هؤلاء أيجبر على عتقهم أم لا (قال) لا يجبر على عتقهم ان شاء أعتقهم وان شاء حبسهم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ وكان مالك يرى ذلك على سيدهم أن يفي بما وعد من ذلك (قال) نعم كان يرى ذلك عليه ﴿ قلت ﴾ فاذا كان يرى ذلك عليه واجبا لم لا يمتقهم عليه (قال) انما هذه عدة جعلها لله من عمل البر فلا يجبر على فعل ذلك ولكنه يؤمر بذلك وانما الذي يمتقه عليه السلطان عند مالك أن لو كانت يمينه بعتقهم نجحت فيها أو أبت عتقهم بنير يمين فأما اذا كان نذرا منه أو موعدا فأما يؤمر بأن يفي ولا يجبر على ذلك

— في الرجل يقول للعبد ان اشتريتك فأنت حر ثم يشتري —

﴿ بعضه أو يشتريه شراء فاسدا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لعبد ان اشتريتك فأنت حر فاشترى بعضه (قال) يمتق عليه

كله عند مالك ويقوم عليه نصيب شركائه لأن مالكا قال من قال كل مملوك لي حرّ وله أنصاف ممالك فانه يعتق عليه ما بقي منهم ﴿قلت﴾ رأيت ان قلت ان ملكت فلانا فهو حرّ فلست نصفه (قال) هو حرّ ويقوم عليك ما بقي ﴿قلت﴾ رأيت ان قلت ان اشتريت فلانا فهو حرّ فاشتريته فيما فاسداً (قال) قال مالك من اشترى عبداً فيما فاسداً فأعتقه جاز عتقه فكذلك هذا يعتق عليه ويرد الثمن ويرجعان الى القيمة فيكون عليه قيمة العبد (وقال) مالك اذا اشترى رجل عبداً بثوب فأعتق العبد واستحق الثوب فانه يرجع على بائع الثوب بقيمة العبد ﴿قلت﴾ رأيت ان قال لأمة ان اشتريتك فأنت حرة أعتق عليه في قول مالك اذا اشتراها قال نعم

الرجل يقول للعبد ان بعتك فأنت حرّ ثم يبيعه

﴿قلت﴾ رأيت ان قال الرجل لعبد ان بعتك فأنت حرّ فباعه (قال) قال مالك يعتق علي البائع ويرد الثمن ﴿قلت﴾ فان قال رجل لرجل ان اشتريت عبدك فلانا فهو حرّ وقال سيده وان بعتك فهو حرّ فباعه سيده من الخالف (قال) قال مالك هو حرّ من الذي قال ان بعتك ﴿قلت﴾ لم (قال) لان الحنث قد وقع والبيع معا وقد كان مبرهوناً باليمين قبل البيع بما عقد فيه قبل أن يبيعه (قال ابن القاسم) وحديث ابن أبي حازم ان ربيعة كان يقول هو مرتهن بيمينه ﴿ابن وهب﴾ عن سهل بن أبي حاتم عن قرة بن خالد قال سئل الحسن البصري عن رجل قال لمملوك ان بعتك فأنت حرّ فباعه (قال) هو حرّ من مال البائع ﴿أشهب﴾ عن ابن الدراوردي عن عثمان بن ربيعة عن ربيعة أنه قال يعتق لانه كان مرتهناً باليمين قبل البيع ﴿ابن وهب﴾ وقال ابراهيم النخعي وقادة في الذي يقول ان بعت غلامي فهو حرّ فباعه فهو حرّ ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي ليلى وابن شبرمة قال اذا قال الرجل يوم اشترى هذا الغلام أو أبيعته فهو

حر قال ان اشتراه أو باعه فهو حر على ما قال (فقيل) لابن شبرمة لم يقل ذلك في البيع (فقال) أليس يقول اذا امت فتلاي حر فهو مثله

— في الرجل يقول كل مملوك لي حر وله مكاتبون ومدبرون —
 ﴿ ومدبرون وأنصاف ممالك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل مملوك لي حر لوجه الله وله مكاتبون ومدبرون وأمهات أولاد أيسقهم مالك عليه أم لا (قال) قال مالك هم أحرار كلهم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل مملوك لي حر البتة وله نصف مملوك أيسق عليه أم لا (قال) قال مالك يسق عليه ﴿ قلت ﴾ ويقوم عليه بقيته اذا كان موسراً في قول مالك (قال) قال لي مالك نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل مملوك لي حر وله شقص في مملوك أيسق عليه ذلك الشقص في قول مالك (قال) نعم ويقوم عليه شقص صاحبه ان كان له مال ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل مملوك لي حر وله ممالك وللمالكة ممالك (قال) قال مالك لا يسق عليه الا بمالكة ويترك ممالك ممالكه في يدي ممالكه الذين أعتقوا يبيعونهم رقيقاً لهم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان للمالك أمهات أولاد لم يمتقوا وكانوا تبعاً لهم في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان للمالك أولاد من أمهات أولادهم (فقال) يستقون عند مالك لأن الأولاد ليسوا بملك لأنهم انما هم ملك للسيد ويعتقون كانوا ولدوا قبل حلقه أو بعد حلقه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ان كنت فلاناً فكل مملوك لي حر وعنده مكاتبون وأمهات أولاد ومدبرون وأشخاص من عبيد فكلهم (قال) قال لي مالك يحث فيهم كلهم ويعتقون عليه ويقوم عليه بقية العبيد الذين له فيهم الشقص ان كان موسراً

— في الرجل يقول للملوك غيره أنت حر من مالي ولجارية غيره —
 ﴿ أنت حره ان وطئت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقول لبلدة لا يملكه أنت حر من مالي (قال) لا يسق

عليه ﴿ قال ﴾ قال مالك وإن قال سيده أنا أرضي أن لييسه منك فإنه لا يمتق عليه
 وانما يمتق عليه عند مالك اذا قال ان اشتريتك أو ملكتك فأنت حر فهذا
 الذي ان اشتراه أو ملكه فهو حر عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لأمة
 لا يملكها ان وطئت فأنت حرة فاشتراها فوطئها (قال) هذه لا تمتق عليه الا أن
 يكون أراد: قوله ان وطئت أي ان اشتريتك فوطئت فأنت حرة فان أراد هذا
 فهي حرة كما أراد وان لم يرد هذا فلا تمتق عليه ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال لها ان
 ضربتك فأنت حرة وهي في ملك غيره (قال) هذا والاول سواه فيما فسرت لك
 ﴿ وان وهب ﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه أنه قل في رجل قال لعبد رجل أنت حر
 في مالي ان ذلك باطل وليس ذلك بشئ

— في الرجل يقول كل مملوك أملكه فهو حر —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل مملوك أملكه فيما أستقبل فهو حر (قال) لا شئ عليه
 (قال) وقال مالك وان قال كل عبد أشتريه فهو حر فلا شئ عليه فيما اشترى
 من المبيد ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو قال كل جارية أشتريها فهي حرة فلا شئ عليه فيما
 اشترى من الجوارى (قال) وقال مالك الا أن يسمى جارية بعينه أو عبدًا بعينه أو
 جنسًا من الاجناس (قال مالك) وهذا مثل الطلاق اذا قال كل جارية أو قال كل
 عبد أو قال كل مملوك فهو بمنزلة من قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ﴿ قلت ﴾
 وكذلك ان كان حلف بهذا وعنده رقيق فان له أن يشتري ولا يعتقون عليه في قول
 مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهو بمنزلة بعينه في الطلاق اذا حلف بطلاق كل امرأة
 يتزوجها وعنده أربع نسوة حرائر كان له أن يتزوج ان طلقهن أو طلق واحدة
 منهن كان له أن يتزوج وكانت يمينه باطلا في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت
 ان قال كل عبد أملكه فيما أستقبل فهو حر (قال) قال مالك لا تلزمه هذه اليمين
 وليس بشئ (قال) وقال مالك واذا قال كل عبد أملكه فهو حر أو قال كل جارية
 أشتريها فهي حرة فلا شئ عليه لانه قد عم الجوارى وعم الثلمان فلا يلزم هذا هذه

اليمين. وذكر ذلك مالك عن ابن مسمود أنه كان يقول من قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق أو كل جارية أتباعها فهي حرة أو كل عبد أتباعه فهو حر قال ابن مسمود لا شيء عليه إلا أن يسمى امرأة بعينها أو قبيلة أو نخداً أو جنساً من الاجناس أو رأساً بيمينه ﴿قلت﴾ أرايت إن قال ان دخلت هذه الدار أبداً فكل مملوك أملكه فهو حر فدخل الدار (قال) لا يلزمه الحث اذا حثت الا في كل مملوك كان عنده يوم حلف وهذا قول مالك ﴿قال﴾ قلت لمالك فلو أن رجلاً قال كل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله ان تزوجت فلانة ولا رقيق له فأفاد رقيقاً ثم تزوجها بعد ذلك (قال) فلا شيء عليه فيما أفاده بعد يمينه قبل تزويجها ولا بعد تزويجها ﴿وقال﴾ أشبه ﴿إذا قال ان دخلت هذه الدار فكل مملوك أملكه أبداً فهو حر فدخل الدار﴾ (قال) لا يلزمه الحث اذا حثت في كل مملوك عنده لانه لما قال كل مملوك أملكه أبداً علم أنه أراد الملك فيما يستقبل ألا ترى أنه لو قال كل مملوك أملكه أبداً أو كل امرأة أتزوجها أبداً وله ماله وله زوجة أنه لا شيء عليه فيما في يديه فكذلك اذا حلف ﴿قال﴾ سحنون ﴿أخبرني ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال اذا قال الرجل كل امرأة أنكحها فهي طالق ان ذلك لا شيء عليه الا أن يسمى امرأة بعينها أو قبيلتها أو قريتها فان فعل ذلك جاز عليه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة بنحو ذلك في الطلاق والعتاق (قال ربيعة) وان أنسا يرون ذلك بمنزلة التحريم اذا جمع تحريم النساء والارقاء ولم يحمل الله الطلاق الا رحمة ولا العتاقة الا أجراً فكان في هذا كله هلكة من أخذ به

﴿في الرجل يحلف بمقت كل مملوك يملكه من جنس من الاجناس﴾

﴿أو يسميه الى أجل من الآجال﴾

﴿قلت﴾ فلو قال كل مملوك أملكه من الصقابة أو من الاراك أو من البربر أو من الفرس أو من مصر أو من الشام فيما يستقبل فهو حر (قال) هذا يلزمه لأنه قد سمي جنساً أو موضعاً ولم يسم فليزمه هذا عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال كل مملوك

أشتره من مصر فهو حر فأمر غيره فاشتراه له أئتمت عليه في قول مالك (قال) نعم
يتمتع عليه لأنه إذا اشترى بأمره فكانه هو الذي اشتراه ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال
كل مملوك أشتره من الصقالبة فهو حر فوجب له عبد صقلي على ثواب أئتمت عليه
أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الهبة للثواب بيع من البيوع فإذا كان بيعاً عتق
عليه ﴿قلت﴾ ومتى يكون حرّاً إذا قبله للثواب أو إذا دفع الثواب (قال) إذا قبله
للثواب فهو حر ساعدت قبل أن يدفع الثواب ويحبر على دفع الثواب إذا كانوا قد
سموا الثواب وإن كانوا لم يسموا الثواب فهو حر ويكون عليه قيمة العبد إلا أن
يرضى بدون القيمة من الثواب لأن الهبة للثواب عند مالك بيع من البيوع فإذا قبله
للثواب عتق عليه فإذا عتق عليه فقد استهلكه فعليه قيمته وهذا رأيي ﴿قلت﴾
أ رأيت أن قال كل مملوك أشتره من الصقالبة فهو حر فوجب له عبد صقلي لنير
الثواب أو تصدق به عليه أو أوصى له به أو ورثه أئتمت أم لا في قول مالك (قال) قال
مالك إن كان أراد الاتباع من الصقالبة إنما أراد بيمينه أن لا يشترى ولم يرد بيمينه الملك
فانه لا يتمتع عليه وإن كان أراد بيمينه الملك حين قال كل مملوك أشتره من الصقالبة
أراد أن كل مملوك يملكه من الصقالبة فهو حر فورثه أو أوصى له به أو وهب له أو
تصدق به عليه فهو حر ولا يلتفت إلى قوله كل مملوك أشتره إذا كان أراد بذلك
الملك ﴿قلت﴾ فإن لم تكن له نية في شيء وكانت بيمينه مسجلة ^(١) (قال) فلا شيء
عليه وهو على الاشتراء أبداً كما حلف حتى يريد الملك ويكون ذلك هو الذي نوى
﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال إن كملت فلاناً أبداً فكل مملوك أملكه من الصقالبة فهو
حر (قال) فذلك عليه عند مالك إذا كمل فلاناً فكل مملوك يملكه بعد ذلك من
الصقالبة فهو حر ﴿قلت﴾ فإن اشترى بعد بيمينه وقبل أن يكلمه عبيداً من
الصقالبة ثم كلمه بعد الشراء (قال) فهم أحرار إلا أن يكون أراد بيمينه كل مملوك
أملكه بعد حنثي فهو حر فذلك على ما نوى إذا كان ذلك الذي نوى وأراد

(١) (مسجلة) أي مطلقة بدون قيد من أسجل الأمر إذا أطلقه أه كنهه بمصحه

قلت ﴿ فان قال كل مملوك أملكه الى ثلاثين سنة فهو حر (قال) هذا يلزمه عند مالك لأنه قد وقت له

﴿ في الرجل يحلف بعتي عبده ان كلم رجلا فيبيعه أو يكاتبه ﴾
 ﴿ ثم يكلمه ثم يشتريه بعد ذلك ﴾

قلت ﴿ أرايت ان قال ان كلمت فلانا فبدي حر فباعه ثم كلم فلانا ثم اشتراه ثم كلم فلانا (قال) قال مالك يحث ما هنا ﴿ قلت ﴿ لم (قال) لأنه لم يحث بالكلام الاول حين كلمه وهو في غير ملكه وإنما يحث فيه اذا كلمه وهو في ملكه (قال) فقلت للمالك فلو فليس فباعه عليه السلطان ثم أيسر يوما ما فاشتراه فكلمه (قال) يحث وليس بيع السلطان اياه مما يخرج من يمينه قال مالك وبيعه وبيع السلطان واحد (قال مالك) وان كلم فلانا المحلوف عليه بعد ما ورث البعد انه لا يحث ﴿ قلت ﴿ فلو حلفت بعته أن لا أكلم فلانا فبعته ثم كلمت فلانا ثم وهب لي البعد أو تصدق به عليّ فكلمته (قال) هو حاث ﴿ قلت ﴿ فافرق ما بين الميراث في هذا الوجه وبين الشراء والصدقة أو الهبة (قال) قال مالك لان الميراث لم يجره هو نفسه ولكن الميراث جر البعد اليه وهذه الاشياء كلها هجرها الى نفسه ولو شاء أن يتركها تركها ﴿ قلت ﴿ أرايت ان قال لعبده ان كلمت فلانا فأنت حر فكاتبه ثم كلم فلانا (قال) يمتق عليه لان مالكا قال لي من حلف بعتي رقيقه فحلفت فدخل في ذلك المكاتب والمدير وأمهات الاولاد والاماء والعبيد فكل هؤلاء يمتق عليه ﴿ قلت ﴿ فان كاتبه وعبد آخر معه كتابة واحدة ثم كلم السيد فلانا أيمتق هذا الذي كان حلف بعته (قال) لا أرى العتق جائزا الا أن يميزه صاحبه لانه لو ابتدأ عتق أحدهما الساعة لم يميز الا أن يميز ذلك صاحبه فيجوز فكذاك مستثلك لانه انما أعتق بكلام مولاه حين كلم المحلوف عليه فهو بمنزلة الابتداء ﴿ قال ﴿ وقال مالك ولو أن رجلا حلف أن لا يكلم رجلا بعتق رقيقه فباعهم فوقع منهم أحد عند والده أو عند أخ له فأت في بيعه في ميراثه فاشترى منهم رأسا ثم كلم

صاحبه (قال) مالك ان كان الرأس الذى اشترى هو أكثر من قدر ميراثة عتق عليه كله ان كله وان كان أقل من ذلك رجع زقيقاً وان فضل عن قيمة هذا الرأس فلاحنت عليه (قال مالك) لانه عندى بمنزلة المقاسمة (قال ابن القاسم) ولو أن رجلاً حلف بعتق رقيقه أن لا يكلم فلاناً فباعهم ثم ورثهم ولم يكلم فلاناً حتى ورثهم ثم كله فلا حنت عليه وهو قول مالك (وقد) قال غيره من كبار أصحاب مالك فى الذى يحلف أن لا يكلم رجلاً بعتق غلام له ثم يبيعه عليه السلطان فى الدين ثم يشتريه انه بمنزلة الميراث أن لو باعه ثم ورثه لانه يرى أن بيع السلطان له فى الدين ليس مثل بيعه للذى يهتم عليه من بيعه هو من قبل نفسه ثم يعيده اليه ليخرج من بينه

❦ فى الرجل يحلف بجمرية شقص له فى عبد أن لا يدخل الدار ❦

❦ فيشتري الشقص الآخر فيدخل الدار أو يبيع ذلك الشقص ❦

❦ ويشترى الشقص الآخر ثم يدخل الدار ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان حلفت بجمرية شقص لى فى عبد ان دخلت هذه الدار فاشتريت الشقص الآخر ثم دخلت الدار (قال) يعتق جميع العبد عند مالك لانه حين دخل الدار حنت فى الشقص الذى حلف به فاذا عتق ذلك الشقص عتق عليه ما بقى من العبد اذا كان يملكه فان كان لا يملكه حنت فى شقصه ذلك نظر فان كان له مال عتق عليه جميعه وهذا قول مالك فهذا يدل على أنه اذا كان الجميع له أن يعتق عليه جميعه ❦ قلت ❦ أ رأيت ان باع شقصه من رجل غير شريكه واشترى بعد ذلك الشقص الآخر من العبد من شريكه فدخل الدار التى حلف بجمرية شقصه الذى باعه أن لا يدخلها (قال) لا يعتق عليه لانه مالكا قال من حلف بعتق عبد له ان دخل هذه الدار فباع العبد واشترى عبداً غيره ثم دخل الدار لم يحنت فان عاد فاشتري عبده الذى حلف بجمريته ان دخل الدار ثم دخل الدار بعد دخله الاولى والعبد فى ملكه فانه يحنت عند مالك لانه لم يحنت بدخوله الاول لانه فى دخوله الاول لم يكن العبد فى ملكه (قال) وانما يحنت فى هذا العبد اذا عاد اليه فدخل الدار بعد أن عاد

اليه العبد اذا كان انما عاد اليه باشتراء أو هبة أو بصدقة أو بوصية أو بوجه من وجوه الملك الا أن يعود اليه بالميراث فانه لا يحنث ان دخل الدار والعبد في ملكه اذا كان انما عاد اليه ميراث ﴿قلت﴾ له ما فرق ما بين الوراثة وبين ماسوي ذلك (قال) لانه لا يهتم في الوراثة أن يكون انما باعه ليرثه والهبة والصدقة هو جره الى نفسه ولو شاء ان يتركه لتركه والوراثة ليس يقدر علي دفعها عنه ﴿قال سحنون﴾ وقال أشهب مثل جميع ما قال ابن القاسم هو جره الى نفسه ولو شاء أن يتركه لتركه والوراثة ليس يقدر على دفعها عنه

﴿ في الرجل يحلف بحرية كل مملوك له أن لا يكلم فلانا ﴾
 ﴿ وله يوم حلف ممالك ثم أفاد ممالك بعد ذلك ثم كلفه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل مملوك لي حر يوم أكلم فلانا وله يوم حلف ممالك ثم أفاد بعد ذلك ممالك ثم كلف فلانا وكيف ان كان يوم حلف لا ممالك له ثم أفاد ممالك ثم كلف فلانا (قال) لا يعتق عليه الا ما كان في ملكه يوم حلف (قال مالك) واذا قال الرجل ان كلمت فلانا فكل مملوك لي حر أو حلف على ذلك بالطلاق ثم كلف فلانا فانه يعتق عليه ما كان في ملكه يوم حلف وتطلق عليه كل امرأة كانت عنده يوم حلف اذا كلف فلانا (قال) قال مالك وان لم يكن عنده يوم حلف عبد ولم تكن له امرأة يوم حلف فانه لاشئ عليه فيما يتزوج بعد ذلك ولا فيما يشتري بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ان كلمت فلانا فكل مملوك لي حر فاشترى رقيقا بعد اليمين فكل فلانا يحنث أم لا (قال) قال مالك لا يحنث الا فيما كان عنده ذلك اليوم (قال مالك) وفي الطلاق كذلك لا يحنث الا في كل امرأة كانت في ملكه ذلك اليوم (قال مالك) والصدقة كذلك

﴿ في الرجل يحلف بحرية عبده إن لم يدخل الدار ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الرجل يقول لاميته ان لم أدخل الدار فأنت حرة (قال)

هذا يمنع من بينها ولا يظوؤها لانه على حث ألا ترى أنه اذا قال ان لم أدخل الدار
 فأنت عمرة إن مات قبل أن يدخل الدار عثقت الجارية في الثلث بالكلام الذي تكلم
 به فهذا يدل على أنه كان على حث واذا قال ان دخلت هذه الدار فأنت حرة فانه
 لا يمنع من بينها ولا من وطئها لانه على بر وقال لا تقع الحرية هاهنا إلا بالفعل
 (قال) ومن قال لامته ان لم تدخل الدار فأنت حرة (قال) أرى ان كان أراد بقوله على
 وجه أنه يريد بذلك يكرها فذلك له يدخلها مكرها ويكون القول قوله ويبر في
 يمينه وان كان انما قال لها أنت حرة ان لم تدخل الدار ليس على وجه ما ذكرت لك
 من الاكراه وانما فوض اليها رأيته أن توقف الجارية ويمنع من وطئها ثم يتلوم له
 السلطان بقدر ما يعلم أنه أراد بيمينه الى ذلك الأجل فان أبت الجارية الدخول وقالت
 لا أدخل أعتقها عليه السلطان ولم ينتظر موته لأن مالكاً قال في الرجل يقول للرجل
 ان لم تفعل كذا وكذا فأنت حرة أو امرأتى طالق . قال مالك يتلوم له السلطان
 بقدر ما يرى أنه أراد بيمينه ولا يضرب له في ذلك الأجل الا بقدر ما يرى السلطان
 ويتلوم له ويحال بينه وبين وطء أمته وبينه وبين وطء امرأته ان كان حلف في هذا
 بطلاق امرأته ثم يقول السلطان للمحلف عليه افعل هذا الذي حلف عليه هذا
 الرجل فان قال لا أفعله طلق عليه السلطان امرأته وأعتق عليه أمته ولا ينتظر في هذا
 في يمينه بالحرية موته ولا يضرب له في يمينه هذا بالطلاق أجل المولى (قال مالك)
 وانما يتلوم له السلطان في هذا على قدر ما يرى أنه أراد بيمينه الى ذلك من الأجل
 (قال مالك) وانما الذي يضرب له أجل الايلاء اذا قال لامرأته أنت طالق ان لم
 أدخل هذه الدار وان لم أفعل كذا وكذا فهذا الذي يضرب له أجل الايلاء بمد
 أن ترضه الى السلطان (قال) وقال مالك وأما اذا قال لها أنت طالق ان لم تدخل
 هذه الدار أو قال لرجل آخر امرأتى طالق ان لم تفعل كذا وكذا فانه لا يضرب له
 في هذا في امرأته أجل الايلاء ولكن يتلوم له السلطان على ما وصفت لك فان
 دخلت الدار أو دخل هذا الاجنبي الذي حلف عليه والا أو قفها فان

قال لا ندخل طلقها عليه السلطان وكذلك انت. كانت يمينه على رجل اجني
 بحرية رقيقه ان لم يدخل فلان هذه الدار فهو بحال ما وصفت لك يتلوم له السلطان
 ولا يكون في هذا موليا اذا حلف بالطلاق ولكن بحال بينه وبينها وفي يمينه بالحربة
 في هذا يوقف المحلوف عليه بعد التلوم للحالف فان قال لا افضل ذلك اعتق
 عليه السلطان وطلق عليه ﴿ قلت ﴾ ارايت ان حلف بعتق عبده ليضربه ابحال بين
 السيد وبين ضربه في قول مالك (قال) لا الا ان تكون يمينه وقعت على ضرر بحال
 بين السيد وبين ذلك الضرر من عبده فيحنت مكانه ويعتق عليه عبده وهذا قول
 مالك ﴿ قلت ﴾ فلو كان ضريا لا يحال بين السيد وبين ذلك الضرب لم يكن له ان
 يبيعه حتى يضربه قال نعم ﴿ قلت ﴾ ارايت من حلف بعتق عبده ليفعلن كذا وكذا
 خلت بينه وبين بيع العبد حتى تنظر ايرام يحنت التحول بينه وبين عمل العبد في
 قول مالك (قال) لا الا الوطء فانه لا يطأ فيه ان كانت امة ﴿ ابن وهب ﴾ عن
 يونس بن زبد عن ربيعة انه قال في رجل قال ان لم اترك فلانة فتلامي حر او قال
 اعتق ما املك من عبد ان لم اغاصم فلانا او قال ان لم اجد فلانا غلامي مائة سوط
 فتلامي حر (قال) ربيعة لا يترك ان يبيعه ويتنظر به ويوقف العبد لذلك (قال ربيعة)
 وان لم يخاصمه حتى يموت الحالف فانه يعتق في ثلثه وذلك انه لم يجب الحنث الا بعد
 موته (وقال) في الذي يحلف ليجلده مائة سوط يوقف العبد فلا يبيعه حتى ينظر ايجلده
 ام لا ﴿ قال ابن وهب ﴾ واخبرني الليث قال كتبت الى يحيى بن سعيد في رجل
 قال لفلانة ان لم اضربك ألف سوط فانت حر او قال لجارية له يطؤها مثل ذلك قال
 يحيى فحقه أحب الى من ضربه ومن خلا بفلانة او بجاريته وحلف بذلك كان متعديا
 ظالما وادبه السلطان ورايت لو ابتلى بذلك ان يحول بينه وبينه ويعتقه ﴿ ابن وهب ﴾
 قال الليث وقال ربيعة كنت معتمها ولا انتظر بها ان يضربها ألف سوط وذلك
 عند الله عظيم وظلم لا ينبغي ان يقر بذلك (وقال مالك) مثله وقال مالك وان
 حلف على ما يجوز له من الضرب وقت عنها ولم يضرب له أجل ولم يجز له بيعها ولا

وظلها فان باعها فسخ البيع وردت عليه وان لم يضرها حتى يموت فهي في ثلثه
(وقد قال ابن عمر) لا يجوز للرجل أن يطأ جارية الا جارية يجوز له بيها وهبتها
(وقال ابن دينار) يمنع من وطئها وتوقف فان باعها ردت البيع واعتقبتها على سيدها
لا في لا أقض صفقة مسلم الا الى عتق

في الرجل يحلف بحزبة عبده ان لم يفعل كذا وكذا الى أجل سماه

وقال وقال مالك لو أن رجلا حلف بطلاق امرأته على رجل ان لم يقضه حقه الى
أجل كذا وكذا فامرأته طالق البتة (قال) قال مالك فلا أرى أن يحال بينه وبين
امرأته الى الاجل وهو مثل ما يحلف هولاء قضيت الى ذلك الأجل (قال ابن القاسم)
والمعنى عندي مثله اذا حلف ان لم يقض فلان حقه وان لم يفعل فلان كذا وكذا الى
أجل سماه لم يحل بينه وبين رقيقه في وطئهن ولا يمينن فان بر فلان الى ذلك
الاجل في القضاء أو في الفعل الى ذلك الأجل كانوا رقيقه وان لم يبرعتوا عليه بمنزلة
ما لو حلف أن لا يكون عليه دين لا وفاء له فيفعل فيه كما يفعل فيمن أعتق رقيقا له
وعليه دين قلت رأيت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار
هذه السنة أو قال لامت أنت حرة ان لم أدخل هذه الدار هذه السنة (قال) قال مالك
يظلها وليس له الى بيع الجارية سبيل حتى تمضي السنة فان دخل في السنة بر وان لم
يدخل في السنة حتى تمضي حث وان كان قد باعها قبل مضي السنة رد البيع وكذلك
هذا في الطلاق وان لم يدخل الدار حتى تمضي السنة فانها تطلق فيه ولكن لا يحال بينه
وبين وطئها الى السنة وان طلقها واحدة فأنقضت عدتها قبل السنة أو صالحها خلعت
السنة وليست له بامرأة خث وليست تحتها فانه ان تزوجها بعد ذلك لم يكن عليه شيء
وهذا قول مالك لأن مالك قال في رجل قال لرجل ان لم أقضك حقتك الى سنة فامرأته
طالق ورقيقه أحرار انه يطأ امرأته وجواريه في السنة فان مضت السنة ولم يقضه
حث وان طلق امرأته قبل أن تنقضي السنة تطليقة فأنقضت عدتها قبل السنة أو
صالحها فضت السنة ثم تزوجها بعد ذلك فلا شيء عليه قلت رأيت ان قال ان لم

أفضك حثك الى سنة فامرأته طالق ورقيقه أحرار لم قال مالك لا يمنع من الوطء
ويمنع من البيع الا أن كانت يمينه على بر فلا يفتني أن يحال بينه وبين بيع أمته وان
كانت على حث فإنه لا يفتني أن يطأ جاريته ولا امرأته حتى يبر أو يحنث فلم قال
مالك ما قال (قال) لأن الرجل يخالف على بر فلذلك وطئ الأمة في هذا وهي في
البيع مرتنة بيمينه وهو حث لها فلا يقدر على بيعها للبحق الذي لها في يمينه بقول
الجارية لا تبني حتى تبر أو يحنث وهو على بر في الوطء وهي بالبيع مرتنة بيمينه فيها
﴿قلت﴾ فان قالت الأمة يني لا أريد أن أطالبك في يمينك بشئ (قال) لا ينظر
الى قولها ولا يتابع حتى يبر أو يحنث ﴿قلت﴾ أرايت إن أعنتى الى أجل من
الأجل أنه أن يستمتع ممن أعتها بحال ما وصفت لك في قول مالك الى ذلك
الأجل (قال) نعم الا للوطء لا يطؤها ﴿قال سحنون﴾ وقال بعض الرواة عن مالك
ليس له وطؤها كما ليس له بيعها وقد قال ابن عمر لا يجوز للرجل أن يطأ جارية
الا جارية ان شاء باعها وان شاء وهبها وذكره ابن القاسم عن مالك أيضا

سح في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا فيموت قبل أن يفعل سح

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لإمرأته أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار هذه السنة أو قال
لامته أنت حرة ان لم أدخل هذه الدار هذه السنة فأتى في السنة (قال) فلا شئ
عليه عند مالك لأنه مات على بر ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لرجل أمتي حرة ان لم أفعل
كذا وكذا أو قال لرجل امرأته طالق ان لم تفعل كذا وكذا فتلوم له السلطان فأتى
الرجل الخالف في أيام التلوم (قال) هو حاث في الجارية وتمتق في ثلث ماله وترته
امرأته لان الحث وقع عليه بعد موته لأنه كان لا يفتني له أن يطأ واحدة منهما في
تلومه ولو كان على بر لو طئ فاذا مات قبل أن يفعل فقد حث وعتقت الجارية في الثلث
وترته امرأته (وقال أشهب) لا تمتق اذا مات الرجل في التلوم ﴿قلت﴾ لابن
القاسم فاذا قال لإمرأته أنت طالق ان لم أتزوج عليك أو أنت طالق ان لم أدخل هذه
الدار أو على حث حتى يفعل ما قال قال نعم ﴿قلت﴾ فان مات الخالف أو ماتت المرأة

التي حلف عليها هل يتوارثان في قول مالك (قال) ثم يتوارثان ﴿قلت﴾ فهل حنث في يمينه حين مات أو ماتت (قال) قال لي مالك لا حنث بعد الموت ﴿قلت﴾ فكيف كان هذا على حنث وحلت بينه وبين امرأته وضررت له أجل الإيلاء لأنه عندك على حنث وهو إذا مات أو ماتت امرأته قلت لا يحنث فلم كان هذا هكذا (قال) لأنه لا حنث عندما بعد الموت ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف في الصحة على شيء ليفعله بعتق رقيقه فمات ولم يضرب لذلك أجلا قبل أن يفعله أيعتق رقيقه من الثلث أو من جميع المال (قال) قال مالك يستقون من الثلث (قال مالك) ولا يستطيع أن يبيعهم قبل موته وإن كانت فيهم جارية لم يقدر على أن يطأها حتى يبرأ أو يحنث فتخرج حرة ﴿قلت﴾ فلم جعلهم مالك من الثلث وأصل يمينه كانت في الصحة (قال) لأن الحنث نزل بعد الموت وكل عتق بعد الموت فهو في الثلث لأنه لم يزل على الحنث حتى مات فلما ثبت على الحنث حتى مات علمنا أنه إنما أراد أن يستقيم بعد موته وقد علمت أن من أعتق في المرض أنه من الثلث فالذي بعد الموت أحري أن يكون من الثلث لأن للرجل أن يوصي بأن يعتق عنه بعد موته ولا يجوز أن يوصي رجلا بإطلاق امرأته بعد موته

— في الرجل يحلف بحرية عبده أن لا يفعل كذا وكذا —

﴿فبيع عبده ذلك ثم يشتريه﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده أنت حر ان دخلت هذه الدار فباعه ثم اشتراه (قال) يرجع عليه اليمين عند مالك

— في الرجل يحلف بحرية مملوكه فيعتق عليه دين —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال كل مملوك لي حر وعليه دين يفتقر المالك وليس له مال سواهم وقال هذه المقالة في صحته (قال) قال مالك لا يجوز عتقه لأن عليه دين يفتقر قيمتهم ﴿قلت﴾ فإن كان الدين لا يفتقر قيمتهم (قال) يباع منهم جميعاً بقدر الدين بالسوية ثم يعتق ماسوى ذلك ﴿قلت﴾ أبالقرعة أم بنير القرعة (قال) يعتق

منهم بالحصى بغير قرعة وليست القرعة عند مالك إلا في الذي يمتق في وصية
 ﴿سحنون﴾ وقال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا يجوز عتاقة
 الرجل وعليه دين يحيط بماله ولايته ولا صدقته وإن كانت الديون التي عليه إلى أجل
 وإن كان بعيداً إلا أن يأذنه له في ذلك غرماؤه وأما بيعه وابتاعه ورهنه فذلك جائز
 وإنما الرهن مثل البيع (قال مالك) ولا ينبغي له أن يظا شيئاً من ولأئده اللأني رد
 الغرما عتقن عليه وإن أجاز الغرما عتقن مضى عليه وإن أسير قبل أن يحدث
 فيهن يوماً عتقن

— في الرجل يخطب بجمرة أحد عبيده ثم يحنث —

﴿قلت﴾ أ رأيت رجلاً خلف بطلاق إحدى امرأتي هاتين فحنث (قال) قال مالك
 أن كانت له نية حين قال إحدى امرأتين طالق طلقت تلك بينهما وهو مصدق
 وإن لم تكن له نية طلقا عليه جميعاً (قال) ابن القاسم فإذا جحد وشهد عليه كان بمنزلة
 من لم تكن له نية (قال) وقال مالك وإن كان نوى واحدة فأنسيها طلقا عليه جميعاً
 ﴿قلت﴾ فإن قال رأس من رقيق حر ولم ينو شيئاً ولا واحداً بعينه (قال) فهو مخير في
 أن يمتق من شاء منهم وإنما هو بمنزلة من قال رأس من رقيق صدقة على المساكين
 أو في سبيل الله فهو مخير فيمن من شاء منهم ﴿قلت﴾ أ رأيت إن قال رجل لعبيدين له
 أحدهما حر (قال) إن كانت له نية في أحدهما قبلت نيته وصدق ولا يمين عليه وإن
 لم تكن له نية أعتق أيهما شاء والطلاق مخالف لهذا إذا طلق إحدى امرأتيه أن
 نوى واحدة وألا طلقا عليه جميعاً ﴿قلت﴾ فإن قال ذلك في صحته ثم مرض فقال في
 مرضه نويت هذا البعد أيكون مصدقاً ويخرج من جميع المال (قال) نعم أراه من
 جميع المال إلا أن يكون قيمة الذي زعم أنه نواه أكثر من قيمة الآخر فأجعل
 الفضل الذي اتهمته فيه في الثلث (وقال) غيره يخرج فارعا^(١) من رأس المال

(١) (فارعا) أي مرتفعاً عالياً قال في اللسان وفي حديث شريح أنه كان يجعل المدير من الثلث
 وكان مسروق يحمله الفارح من المال والفارح المرتفع العالي اهـ

﴿ في القيد يحلف بحرية كل مملوك يملكه الى أجل ﴾

﴿ ثم يمتق ويملك ممالك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً حلف فقال كل مملوك أمثلك الى ثلاثين سنة فهو حر فأعتقه سيده فاشترى رقيقاً في الثلاثين سنة أيمتقون عليه أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنني كنت عند مالك قائماً عبد فقال له اني سمت اليوم لجارية فاسروني في فئتها قال قلت هي حرة ان اشتريتها ثم بدا لي أن أشتريها (قال) قال مالك لا أرى أن تشتريها ونهاه عن ذلك وعظم الكراهية فيها (قال) قلت له أسيده أمره أن يحلف بذلك (قال) فقال لي مالك لا لم يخبرني أن سيده أمره بذلك وقد نهيت عنها أن يشتريها فسألتك أين من هذا عندي انه يمتق عليه ما يملكه في الثلاثين سنة اذا هو عتق واليمين له لازمة حين حلف بها ولكن ما ملك من العبيد وهو عبد في ملك سيده انما منعنا من أن يمتقهم عليه لان العبد ليس يجوز عتقه عبداً له الا باذن سيده وهذا رأيي الا أن يمتق وهم في ملكه فيعتقوا عليه بمنزلة من أعتق ولم يرد السيد عتقه فكذلك هو فيما حنت اذا لم يرد السيد بمنزلة ما أعتق يجوز ذلك عليه بعد عتقه اذا كانوا في يديه ولقد سمعت مالكا وأرسلت اليه أمة مملوكة حلفت بصدقة مالها أن لا تكلم أختها فأرادت أن تكلمها فقال ان كلمتها رأيت ذلك يجب عليها في ثلث مالها بعد عتقها (قال ابن القاسم) وذلك عندي فيما قال مالك اذا لم يرد ذلك السيد حتى يمتق فالصدقة والتمق بمنزلة واحدة يجب ذلك عليه الا أن يرد ذلك السيد بعد حنته وقبل عتقه فلا يلزمه فيهم ويلزمه فيما أفاد بعد عتقه الى الاجل الذي حلف اليه وهذا أحسن ما سمعت

﴿ في الرجل يقول لأبنته أنت حرة لن دخلت ﴾

﴿ هاتين الدارين فدخل احداهما ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لأبنته ان دخلت هاتين الدارين فأنت حرة فدخلت احدي

الدارين (قال) هي حرة عند مالك (وقال) اذا قال الرجل لامرأته ان دخلتما الدار
فأتما طالقان أو لمهديه أتما حران فدخلتما واحدة أو واحد من العبدین (قال)
لا شيء عليه حتى يدخلها جميعا ﴿قال سحنون﴾ وقال أشهب يمتق الذي دخل ولا
يمتق الآخر وليس لمن قال لا يمتقان الا بدخولهما معا قول ولا لمن قال يمتقان جميعا
اذا دخل واحد قول

﴿في الرجل يقول لعبده أنت حر ان دخلت هذه الدار﴾

﴿فيقول العبد قد دخلتها﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول لعبده أنت حر ان دخلت هذه الدار أو يقول لامرأته
أنت طالق ان دخلت هذه الدار فقالت المرأة والعبد بعد ذلك قد دخلتها (قال) أما
فيما بينه وبين الله فيؤمر بفراق امرأته ويمتق عبده لانه قد صار في حال الشك في
البر والحنث وأما في القضاء فلا يجبر على طلاقها ولا على عتقه، وكذلك لو قال لهما ان
كتبنا دخلتما هذه الدار فأنت حر وأنت طالق فقالا انا قد دخلنا انهما في قول مالك
سواء أقرأ أو لم يقرأ لا يمتق العبد ولا تطلق المرأة بقضاء لان الزوج والسيد لا
يملكان تصديق ذلك الا بقولهما فانه يؤمر بأن يطلق ويمتق فيما بينه وبين الله تعالى
ولا يجبر في القضاء على ذلك

﴿في الرجل يقول لامرأته أنت حرة ان كنت تبغضيني فتقول انا أحبك﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت حرة ان كنت تبغضيني فتقول انا أحبك
ولست أبغضك أو قال لها أنت حرة ان كنت تبغضيني فقالت انا أبغضك أمتق
عليه أم لا (قال) هذا عندي حائث لانه لا يدري أصدقت في قولها أو كذبت
فهو على حنث ولا ينبغي له أن يجلسها بعد يمينه طرفه عين ولكن يمتقها ويخليها
﴿قلت﴾ وكذلك ان قال ان كان فلان يبغضني فلي المشي الى بيت الله فقال فلان انا
أحبك (قال) عليه أن يمشي لانه لا يدري أصدق فلان في مقاله أو كذب (قال) وهذا

قول مالك لاني سألت مالكا والليث عن الرجل يسأل امرأته عن الخبر فيقول لها
أنت طالق ان كنتي وان لم تصدقيني فتخبره الخبر فلا يدري أه كتمته ذلك أم
صدقه الا أنها تقول للزوج قد صدقتك ولم أكتك فقالا جميعاً نرى أن يفارقها
لانه لا يدري أصدقه أم كذبه فكنك مسائلك هذه كلها وما كان مما يشبه
هذا الوجه فهو على مثل هذا قلت ﴿ أيقضى عليه في هذا بالحنث في الحرية
وفي الطلاق أم لا ﴾ (قال) لا يقضى عليه ولكن يؤمر بذلك ولا يحجر على ذلك

— في الرجل يجمل عتق عبده بيده في مجلسهما —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لبيده أعتق نفسك في مجلسك هذا ففوض ذلك اليه فقال
العبد قد اخترت نفسي ينوي العبد بذلك العتق أ يكون حراً أم لا (قال) اذا نوى العبد
بذلك الحرية عتق لان قوله قد اخترت نفسي من حروف العتق ﴿ قلت ﴾ ويجمل
القول قوله أنه انما أراد بذلك العتق قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان لم ينو العبد بذلك الحرية فلا
حرية له (قال) نعم لا حرية له اذا لم يرد بذلك الحرية ﴿ قلت ﴾ فان قال أنا أدخل الدار
ينوي بذلك العتق (قال) هذا لا يكون بقوله أنا أدخل الدار حراً لان هذا ليس
من حروف العتق ﴿ قلت ﴾ فلو أن السيد قال لبيده ادخل الدار وهو يريد بلفظه
ذلك حرية العبد (قال) هو حر عند مالك اذا أراد بذلك اللفظ عتق العبد ﴿ قلت ﴾
فأفرق ما بين قول السيد لبيده ادخل الدار ينوي بذلك اللفظ عتق العبد وبين
قول العبد أنا أدخل الدار وهو ينوي بذلك اللفظ حرية نفسه في هذا الذي فوض
سيده اليه العتق (قال) لان العبد مدع في ذلك فيلأ يصدق لانه لم يتكلم بالعتق ولا
بحروف العتق فالسيد هاهنا مصدق على نفسه والعبد لا يصدق في هذا سيده وانما
مثل ذلك مثل رجل قال لامرأته أمرك يدك فقالت أنا أدخل بيتي ثم جاءت بعد ذلك
تدعي أنها أذابت الطلاق لم يقبل قولها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قالت المرأة أو قال العبد أما
اذا لم تجيزوا ما كان من قولنا في ذلك فنحن نطلق ونعتق الآن من ذى قبل (قال)
لا يكون ذلك اليهما ﴿ قلت ﴾ وان كان ذلك في المجلس الذي فوض فيه الزوج والسيد

اليهما (قال) نعم لا يكون اليهما من ذلك شيء لانهما قد تركا ذلك حين أجابا بنير
 طلاق ولا عتاق (قلت) فان سكتا حتى تفرقا أليس ذلك في أيديهما في يد المرأة أو
 في يد العبد (قال) لا الا في قول مالك الآخر وليس عليه جماعة الناس ولا أهل المدينة
 وليس ذلك رأيي (قلت) فلم لا يكون في قول مالك هذا للعبد والمرأة أن يمتق وأن
 تطلق في ذلك المجلس اذا أبطلت قولهما الاول (قال) لانها بالقول الاول تاركة لما جعل
 لها حين أجابت وأجاب العبد بجواب لم يلزم السيد وفي السكوت هما على أمرهما
 فليس لهما بعد ذلك قضاء لا في قوله الاول ولا في الآخر وفي السكوت هما على أمرهما
 عند مالك حتى يحجى من ذلك ما يعلم أنهما قد تركا ما كان جعل اليهما لان مالك سئل
 اذ كان يقول ذلك لهما ما كانا في مجلسهما فان تفرقا فلا شيء لهما فقبل للمالك فان طال
 المجلس بهما حتى يرى أنهما قد تركا ذلك أو يخرجان من الذي كانا فيه الى كلام غيره
 يستدل بذلك على ان هذا ترك لما كانا فيه بطل ما جعل في أيديهما من ذلك فهي
 اذا أجابت بجواب ما لا يلزم الزوج فهي بمنزلة من ترك ما كان لهما من ذلك لانها قد
 قضت بقضاء لا يلزم الزوج فليس لها أن تقضى بعد ذلك ألا ترى أنها في قول مالك
 الآخر ان ذلك لها وان قامت من مجلسها الا أن توقف أو تترك يطؤها أو يباشرها أو
 نحو ذلك فيكون ذلك تركا لما كان في أيديهما من ذلك فكذلك اذا قضت بما لا يلزم
 الزوج في الذي جعل اليها فليس لها بعد ذلك في الامر قليل ولا كثير (قال ابن
 القاسم) ورأى على قول مالك الاول وعليه جماعة الناس أنهما اذا تفرقا ولم تقض
 بشئ فليس لهما بعد ذلك قضاء (قال سحنون) وقد قال غيره اذا قال لعبد عتقتك
 في يدك فقال قد اخترت نفسي أو قال له أسرك في يديك في العتق فقال له قد
 اخترت نفسي انه حر وان زعم أنه لم يرد بذلك العتق بمنزلة المرأة تقول قد اخترت
 نفسي فهي طالق وإن قالت لم أريد الطلاق وإن قال العبد أنا أدخل الدار وأنا أذهب
 أو أنا أخرج لا يكون هذا عتقا إلا أن يكون أراد بذلك العتق فان كان أراد بذلك
 العتق فقد عتق لأن هذا من الكلام يشبه أن يكون يراد به العتق

﴿ ما يلزم من القول في المتق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن السيد قال لعبده ادخل الدار وهو يريد بلفظه ذلك حرية العبد (قال) هو حر عند مالك إذا أراد بذلك اللفظ عتق عبده فأما إن كان أراد أن يقول أنت حر فزل لسانه فيقول ادخل هذه الدار أو ما أحسنك أو أخزأك الله فإنه لا يكون حراً حتى يكون ينوى بأن العبد حر بما قال له من اللفظ بقوله أخزأك الله وبقوله ادخل الدار: وكذلك الطلاق وإن رجلاً أراد أن يقول لأمراة أنت طالق فزل لسانه فقال أخزأك الله أو عليك لعنة الله زل لسانه عن الطلاق فإن هذا لا يطلق عليه امرأته حتى يكون الزوج ينوى بالكلمة بعينها الطلاق قبل أن يشكلم بها أي أنت بما أقول لك من قولي أخزأك الله وما أحسنك وما أشبه هذا من الكلام أنت بما أقول من هذا اللفظ طالق فهي طالق وإن لم يكن ذلك الكلام من حروف الطلاق وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قال رجل لرجل أعتق جاري فقال لما ذلك الرجل اذهبي وقال أردت بذلك المتق (قال) أعتق لانه من حروف المتق ﴿ قلت ﴾ فإن قال ذلك للرجل لم أرد بذلك المتق (قال) القول قوله ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك (قال) لا قال وبنى عن مالك أنه قال في الرجل يقول لعبده بذلك حرية أو رجلك خرة أنه يعتق عليه جميعه ﴿ قلت ﴾ وإن شهد عليه بذلك وهو يحصده قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت من قال لجاريته أنت برية أو بائن أو بنة أو خلية أو قال اعزبي أو استدي أو تقيمي أو كلي أو اضربي يريد بذلك اللفظ الحرية أعتق عليه (قال) نعم إذا أراد بذلك اللفظ الحرية (قال) وكذلك الطلاق وكل لفظ تلفظ به رجل يريد بأن امرأته طالق بذلك اللفظ وإن لم يكن ذلك اللفظ من حروف الطلاق فهي بذلك اللفظ طالق عند مالك وكذلك الحرية (وقال مالك) من قال لعبده أنت حر اليوم أنه حر بذلك أبداً وإن وهب ﴿ عن يونس عن ربيعة في الرجل يقول أشهدكم أن ما تله هذه الوليدة فهو حراً ويقول ما شهدكم أنه رجها حر قال ربيعة إن قال رجها حر فهي حرة وإن قال كل ما ولدت فهو حراً فإلا ولدت وهي له فمسي أن يعتق

وان مات أو باعها انقطع ذلك الشرط عنها واسترقت هي وولدها وذلك لان قوله
 لها لم يحرم بيعها ولا أن تكون ميراثا يتداولها من يرثها ولانه لم يعتق شيئا رقه يومئذ
 بيده ولا بشي^(١) تكون المتأفة في مثله ولا ملكا هو له يومئذ

— ما لا يلزم من المتق بالقول —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال الرجل لبيده أنت حر اليوم من هذا العمل (قال) اذا قال
 سيده انما أردت بهذا القول ثني قد أحقته من هذا العمل ولم أرد الحرية فالحق قوله
 في رأبي ولا يكون حرا ويحلف على ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لبيده وعجب من
 عمله أو من شيء رآه منه فقال له ما أنت الا حر أو قال له تعال يا حر ولم يرد بشي من
 هذا الحرية انما أراد أي أنك تمصيتي فأنت في مصيبتك اياي مثل الحر (قال) قال
 مالك ليس على سيده في هذا القول شيء فيما بينه وبين الله تعالى ﴿قلت﴾ وفي القضاء
 أيضا (قال) نعم وانما الذي سئل عنه مالك في القضاء (وسئل) مالك عن طبائخ كان
 لرجل وكان عنده رجال فطبخ طبخا فأجاد فقال سيده أنت حر قال مالك لا يلزمه
 في هذا حرية وانما معنى قوله أنه حر الفعل أو عمل عمل الاحرار ﴿قلت﴾ ولا يعتقه
 عليه القاضي اذا كانت للمبدية (قال) لا يعتق عليه وان كانت للمبد عليه بينة ﴿قلت﴾
 أ رأيت رجلا قال في أمته هي حرة لانه مر على عاشر ونحو هذا من الاشياء وهو
 لا يريد بذلك القول حرية الجارية أعتق عليه الجارية فيما بينه وبين الله في قول مالك
 قال لا ﴿قلت﴾ فان أقامت الجارية عليه البينة أعتق عليه الجارية أم لا (قال) اذا
 حلف من ذلك أنه دفع بذلك القول عن نفسه مظنة لم تعتق عليه الجارية في
 رأيي وإن أقامت بذلك البينة ﴿قلت﴾ أ رأيت الذي يقول لأمته أنت حرة وينوي
 الكذب فيما بينه وبين الله تعالى أو قال لامرأته أنت طالق ونوى الكذب فيما بينه
 وبين الله تعالى (قال) ذلك لازم له في الطلاق وفي الحرية ولا تنفعه بينة التي نوى ولا
 ينوي في هذا انما ينوي اذا كان لتلك وجه انما قال لها ذلك لوجه كان فيه بمنزلة ما
 وصفت لك من أمر العاشر ونحو ذلك ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول في المرأة

تقول لجارتها أو الرجل يقول لعبده يا حرّ انما أنت حرّ على وجه أنك لا تطيعني
قال مالك ليس هذا بشيء (قال) ولقد سأله رجل عن عبد كان له طبّاخ وانه صنع
له صنيعا فطبخ له العبد فأحسن الطبخ فدعا اخوانا له فأعجبهم فقالوا لمولاه لقد
أجاد فلان طبخه قال انه حرّ قال مالك ليس هذا بشيء انما أراد به حرّ الفعّال فلا
يتمتع عليه بهذا (قلت) رأيت الرجل يقول لعبده لا سبيل لي عليك أو لا ملك
لي عليك (قال) ان كان جبرّ هذا الكلام كلام كان قبله يستدل بذلك الكلام الذي
جبرّ هذا القول أنه لا يريد بهذا القول الحرية فالقول قول السيد وان كان هذا الكلام
ابتداء من السيد أعتق عليه العبد ولم أسمعه من مالك (قلت) رأيت ان قال الرجل
لأخته هذه أختي أو لعبده هذا أخي (قال) اذا لم يرد به الحرية فلا عتق عليه (ابن
وهب) قال وقال الحسن في الرجل يقول لغلّامه ما أنت الا حرّ وهو لا يريد الحرية
انه ليس بشيء (وقال) عثمان بن عفان لا عتاقة الا لله

— في الرجل يقول لعبده قد وهبت لك عتقك أو نصفك —

(قلت) رأيت لو أن رجلا قال لعبده قد وهبت لك عتقك أو قال قد تصدقت
عليك بعتقك أي يكون حرّا مكانه (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل يقول لعبده
قد وهبت لك نفسك انه حرّ (قلت) قبل العبد أو لم يقبل (قال) نعم قبل العبد
أو لم يقبل في قول مالك هو حرّ فستملك مثل هذا (قال سحنون) وقال غيره اذا
وهبه نفسه فقد وجب العتق لانه لا ينتظر منه قبول مثل الطلاق اذا وهبها فقد
وهب ما كان يملك منها جاءت بذلك الآثار لان الواهب في مثل هذا لم يهب لأن
ينتظر قبول من وهب له كالا موهل التي توجب فان قبل الموهوب له نفذ وان رده
رجع الى الواهب (قال ابن القاسم) وسألت مالكا عن رجل وهب لعبده نصفه
قال أراه حرّا كله (قال ابن القاسم) لانه حين وهب له نصفه عتق عليه كله وولاؤه
كله للسيد وكذلك اذا أخذ منه دنانير على عتق نصفه أو على بيع نصفه من نفسه
فالتعق في جميع ذلك انما هو من السيد نفسه فيكون مارقا منه تبعا لما عتق

منه ويعتق جميعه ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن عبد بين رجلين أعطى العبد أجدها
 دنانير على أن يعتقه ففعل (قال) ينظر في ذلك فإن كان أراد وجه العتاقة عتق عليه كله
 (قال مالك) ويقوم عليه نصيب صاحبه (قال ابن القاسم) ويرد المال الى العبد ولا
 يكون له منه قليل ولا كثير لأن من أعتق عبداً بينه وبين آخر واستثنى من ماله
 شيئاً عتق العبد عليه كله ويرد ما استثناه من المال الى العبد فكذلك اذا أراد وجه
 العتاقة بما أخذته وان علم أنه لم يرد وجه العتاقة وانما أراد وجه الكتابة ولم يرد العتاقة
 فسبح ما صنع وكان العبد بينهما وأخذ صاحبه منه نصف ما أخذ من العبد

﴿ في الرجل يحمل عتق أمته في يدها ان هويت أو رضيت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها أنت حرة ان هويت أو رضيت أو شئت أو أردت
 متى يكون ذلك للأمة (قال) ذلك لها وان قامت من مجلسهما مثل التملك في المرأة
 الا أن تمكنه من الوطء أو من مباشرة أو من قبلة أو ما يشبه هذا وتوقف الجارية فاما
 أن تختار حريتها واما أن تترك وأما أنا فلا أرى لها بعد أن يفترقا من المجلس شيئاً الا
 أن يكون شيئاً فوضه اليها

﴿ الاستثناء في العتق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لعبيد له أنتم أحرار الا فلانا (قال) ذلك له ﴿ قلت ﴾ أليس
 قد قلت قال لي مالك لا استثناء في العتق أليس هذا استثناء (قال) ليس هذا عند
 مالك الاستثناء الذي قال مالك فيه انه لا استثناء في العتق انما ذلك الاستثناء الذي
 لا يجوز في العتق اذا قال ان شاء الله فذلك الذي يعتق عليه ولا يكون استثناءه شيئاً
 ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال لنسائه أنتن طوائق الا فلانة (قال) نعم هو كذلك عند
 مالك وليس هذا عند مالك بمنزلة ما لو قال أنتن طوائق ان شاء الله ﴿ قال ﴾
 سحنون ﴿ وقاله أشهب ﴾ أرايت ان قال غلامي حرٌّ ان كُلت فلانا الا أن
 يبدو لي أو الا أن أزي غير ذلك (قال) ذلك له عند مالك ﴿ قال ﴾ وسئل مالك وأنا

عنده عن رجل قال لامرأته أنت طالق البتة ان أسكنت معي شهراً إلا أن أرى غير ذلك فوضع له طعام بعد ذلك فأتت قصعدت معه فوضعت يدها لتأكل فنهاها ثم قال لها كلي فإذا ترى فيه (قال) ان كان هذا ما الذي أردت وهو مخرج يمينك ورأيت ذلك فلا أرى عليك شيئاً (قلت) فما فرق بين هذا وبين قوله غلامي حر ان كنت فلانا إلا أن يشاء الله ذلك (قال) ذلك ليس في الحرية استثناء وليس ما جعل من المشيئة اليه أو الى أحد من العباد ممن يشاء أو يمن لا يشاء مثل مشيئة الله عز وجل لأن الرجل اذا قال أنت طالق ان شئت أو ان شاء فلان لم تطلق عليه حتى تشاء أو يشاء فلان واذا قال أنت طالق ان شاء الله طلقت عليه مكانها وعلمنا أن الله قد شاء طلاقها حين لزمه الطلاق لأنه حين تكلم بالطلاق لزمه الطلاق وهذا رأيي

— فيمن أمر رجلين أن يعتقا عبده فأعتقه أحدهما —

(قلت) أرايت ان قال رجلين أعتقا عبدي هذا فأعتقه أحدهما أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في رجلين فوض اليهما رجل أمر امرأته فقال قد جعلت أمر امرأتى بأيديكما فطلقاها فطلقها أحدهما دون صاحبه (قال) قال مالك لا يلزمه ذلك (قال) وأما اذا لم يفوض اليهما وكانا رسولين فالطلاق لازم له وان لم يطلقها عليه ولم أسمع هذا من مالك وكذلك المتق عندى اذا كان على التفويض فهو كما وصفت لك وان كانا رسولين عتق عليه وان لم يعتقاه (قلت) أرايت ان جعل عتق جاريته يدي رجلين فأعتقا أحدهما دون صاحبه أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ان كان ملكهما جميعاً فأعتقا أحدهما فلا يجوز وان كانا رسولين جاز ذلك عند مالك (قال) سحنون (وكذلك قال أشهب وغيره من كبار أصحاب مالك في تملك المتق اذا ملكها أمرها في المتق ورجلا آخر معها أو يملك رجلين سواها في المتق فأعتق أحدهما وأبي الآخر أن يعتق (فقال) لا عتق لهما حتى يعتما جميعاً على المتق لأن الى كل واحد منهما مال صاحبه وكذلك اذا كانت هي منهما فان وطئها

وهي أحدهما مقيد انتقض الأمر الذي جعله لها

﴿ في الرجل يدعو عبداً له باسمه ليعتقه فيجيبه غيره ﴾

﴿ فيقول له أنت حر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان دعا عبداً له يقال له ناصح فأجابه مرزوق فقال له أنت حر وهو يظن أنه ناصح وشهد عليه بذلك (قال) يعتقان عليه بذلك جima يعتق مرزوق بما شهد له ويعتق ناصح بما أقر له فما نوى وأما فيما بينه وبين الله فإنه لا يعتق الا ناصح (قال ابن القاسم) فان لم تكن عليه بينة لم يعتق عليه الا الذي أراد ولا يعتق عليه الذي واجه بالعتق ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب في رجل دعا عبداً له يقال له ناصح فأجابه مرزوق فقال له أنت حر فقال أراه حراً فيما بينه وبين الله وفيما بينه وبين العباد ولا أرى لناصر عتقا الا أن يحدث له العتق لانه دعاه ليعتقه فلم يعتقه وأعتق غيره وهو يظنه أنه هو قد رُق هذا وحرم هذا

﴿ في العبد بين رجلين يقول أحدهما ان لم يكن دخل المسجد أمس فهو حر ﴾

﴿ ويقول الآخر ان كان دخل المسجد أمس فهو حر ولا يوقنان أدخل أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن عبداً بين رجلين فقال أحدهما ان لم يكن دخل المسجد أمس فهو حر وهو لا يستيقن دخوله وقال الآخر ان كان دخل المسجد أمس فهو حر وهو لا يستيقن أنه لم يدخله (قال) ان كانا يديان علم ما حلقا عليه ديناً لذلك وان كانا لا يديان علم ما حلقا عليه ويزعمان أنهما حلقا على الظن فان العبد لا يبنى أن يملكاه وينبغي أن يعتق عليهما لانه لا ينبغي لهما أن يسترقاه بالشك (قال ابن القاسم) ولا يجبران على العتق بالقضاء عليهما ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره يجبران على ذلك وقد قال عبد الله بن عمر يفرق بالشك ولا يجمع بالشك

﴿ ما جاء في عتق السهام ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن أعتق عشرة أعبد من عبيده في مرضه وله ستون مملوكا

قال مالك يمتق منهم سدسهم بالسهم ﴿قلت﴾ فإن ماتوا كلهم الا عشرة أعبد (قال)
إذا ماتوا كلهم الا عشرة أعبد فإن مالكا قال ان كان الثلث يحملهم عتقوا كلهم هؤلاء
العشرة جميعهم ﴿قلت﴾ فإن كانت قيمة هؤلاء العشرة أكثر من قيمة هؤلاء الجسدين
الذين ماتوا (قال) نعم وان كانوا أكثر قيمة ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه انما ينظر الى
عدد من بقى منهم فإن بقى عشرة عتقوا جميعهم في الثلث ان حملهم الثلث وان لم يحملهم
الثلث عتق منهم مبلغ الثلث بالقرعة ورق منهم ما بقى ﴿قلت﴾ فإن كان ما بقى من
الستين أحد عشر عبداً (قال) يمتق منهم عشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً ان حمل
ذلك الثلث بالقرعة ﴿قلت﴾ فإن بقى منهم عشرون عبداً (قال) يمتق منهم النصف
بالقرعة ويرق ما بقى منهم ان حمل الثلث نصفهم ﴿ابن القاسم﴾ وأصل هذا القول
أن ينظر الى عدة من بقى فإن كانوا عشرة عتقوا كلهم وان كان الذين بقوا عشرين
عتق منهم نصفهم بالقرعة وان كانوا ثلاثين عتق ثلثهم بالقرعة ورق ما بقى منهم وان
لم يمت منهم أحد عتق منهم سدسهم (قال) وهذا كله قول مالك (قال) والقرعة بين
المبيد انما هي على قيمتهم ﴿قال﴾ وقال مالك من أعتق رقيقاً له بتلاعه عند موته
لا يحملهم الثلث فاب هؤلاء يقرع بينهم ﴿قلت﴾ كيف يقرع بينهم في قول
مالك (قال) ان كانوا ان قسموا يتقسموا قسموا وأقرع بينهم على أى الاثلاث تقع
وصية الميت فإذا أصاب ثلثاً منها عتق وان كانوا لا يتقسمون فانهم يقومون جميعاً
ثم يسهم بينهم فمن خرج سهمه عتق وان كان آخر من خرج منهم يكون أكثر
من الثلث عتق منهم تمام الثلث ورق ما بقى منهم وهذا قول مالك ﴿قال﴾ وقال
مالك من قال ثلث رقيقى أحرار أفرع بينهم فأخرج ثلث أو ثلث الرقيق وهو
بمنزلة من قال رقيقى كلهم أحرار وان قال نصفهم أو ثلثهم أحرار فكذلك العمل فيهم
بالقرعة اذا قال نصفهم أو ثلثهم أفرع بينهم ﴿قال﴾ وقال مالك من قال رأس من
رقيقى أو خمسة أو ستة أحرار ولم يسهم بأعيانهم نظر الى جملة الرقيق ثم يقومون ثم
ينظر الى عدد ما سعى من رقيقه فإن كان قال خمسة وهم ثلاثون جعلاً أعق

سدسهم وان كانوا عشرين أعتق ربهم ويقومون جميعا ثم يسهم بينهم فينظر
الى الذي خرج سهمه فان كان هو كفاف الجزء الذي سعى من رقيقه عتق وحده
ورقوا جميعا وان كان أكثر عتق منه مبلغ ما سعى ان كان سعى سدسهم أو
ربهم ورق منه ما زاد على ذلك ورق جميعهم وان لم يكن فيه كفاف لما
سعى ضرب بالسهم ثمانية فان استكملوا ما سعى من السدس أو الربع والا ضرب
بالسهم أيضا حتى يستكملوا ما سعى وان خرج في ذلك أكثر عدد ما سعى
من العدد بأضعاف اذا كان الذين يمتقون قيمتهم كفاف لما سعى من الجزء وانما
يعتق منهم كفاف ما سعى من الجزء ان كان ربما أو سدسا بالسهم كان واحداً أو
عشرين أو ثلاثين لا يلتفت الى العدد في ذلك اذا كان فيما يبقى لورثة ثلاثة أرباعهم
أو خمسة أسداسهم بقية الاجزاء على ما سعى وذلك اذا لم يترك بالا غيرهم فان ترك
مالا غيرهم استكملوا عتق جميع ما سعى في ثلث جميع ماله حتى يثوى على جميع وصيته
التي سعى على ما فبرت لك (قال) فقلت لمالك أرايت ان أوصى رجل بالعتق
وله ثمنون رأساً فقال عشرة من وقيتي أحرار ففعل الورثة عن بيع ماله فلم يقوموا
حتى هلك منهم عشرون وبقي منهم ثلاثون فقال مالك يمتق ثلث الثلاثين ولا
يكون لمن مات قية يعتد بها على الورثة ولا تدخل على الرقيق وانما يمتق من عددهم
يوم يحكم فيهم وليس لمن مات منهم قية وتصير التسمية كلها التي سعى فيما بقي من
الرقيق (ابن وهب) ان مالكا وغير واحد من أهل العلم حدثه عن الحسن بن أبي
الحسن وعن محمد بن سيرين أن رجلا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق
عبيداه حتى عند موته فأسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم وأعتق ثلث ذلك
الرقيق (قال مالك) وبلغني أنه لم يكن لتلك الرجل مال غيرهم (ابن وهب) وأخبرني
جرير بن عازم والحارث بن بهان عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين وأبي
قلاية الجرمي عن عمران بن الحصين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله (أشهب)
عن الليث بن سعد أن يحيى بن سعيد حدثه عن الحسن أن رجلا أعتق ستة أعبد على

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن له مال غيرهم فأسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فأخرج ثلثهم ﴿ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثه أن رجلا في زمن أبان بن عثمان أعتق رقيقا له جيمافا مزايا بن عثمان بهؤلاء الرقيق فقسوا أثلاثا ثم أسهم بينهم على أيهم يخرج سهم الميث فيعتق فخرج السهم على أحد الأثلاث فعتقوا ﴿قال مالك﴾ وذلك أحسن ما سمعت ﴿الليث بن سعد﴾ عن يحيى بن سعيد قال أدركت مولى لسعيد بن بكر يدعى دهورا أعتق ثلث رقيق له هم قريب من العشرين فرفع أمرهم إلى أبان بن عثمان فقسهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأخرج ثلثهم فاعتقهم ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد قال كان لرجل غلامان فأعتق أحدهما عند الموت فلم يدر أيهما هو فأسهم أبان بينهما فطار السهم لأحدهما وغشى على الآخر

﴿في الرجل يمتق أثلاث رقيقه وأنصافهم﴾

﴿قال﴾ وقال مالك من قال عند موته أثلاث رقيقه أو أنصافهم أحرار أو ثلث كل رأس أو نصف كل رأس عتق من كل واحد منهم ما ذكر أن يحمل ذلك الثلث ولم يبدأ بعضهم على بعض ﴿قلت﴾ فإن لم يحمل الثلث ذلك (قال) يمتق منهم عند مالك ما حمل الثلث يقسم الثلث على قدر ما عتق منهم يتحصون فيه ولا يقرع بينهم ولكن يمتق من كل واحد منهم ما أصابه من ثلث مال الميث في المخاصة وقاله أشهب

﴿في الرجل يحلف بعتق رقيقه فيحنت في مرضه﴾

﴿قلت﴾ رأيت الرجل يحلف بعتق رقيقه أن لا يكلم فلانا فرض فكلمه وهو مريض (قال) هو بمنزلة من أعتق عبدا له وهو مريض أن مات ووسمهم الثلث عتقوا والا أقرع بينهم فأخرج منهم ما حمل الثلث وورق منهم ما بقي ولو حلف ليكلمن فلانا بعتق رقيقه فأت قبل أن يكلمه عتق رقيقه في ثلثه إن وسمهم الثلث والا فأت حمل الثلث منهم جميعا ولا يقرع بينهم وهم بمنزلة المدبرين يمتق من كل واحد منهم

حصته من الثلث وإن كان قد ولد لرفيقه هؤلاء أولاد بعد يمته هذه كان أولادهم معهم في الوصية يقومون مع آبائهم في الثلث إذا كانت أمهاتهم أماء لا آبائهم وهم بمنزلة المدبرين وكذلك قال مالك أرى أولادهم يدخلون معهم بمنزلة المدبرين

❦ في الذي يحلف بعتق رقيقه ليفعلن شيئاً فيولد لمبيده ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الرجل يحلف بعتق رقيقه ليفعلن شيئاً فيولد لعبيده أولئك ولد (قال) أراهم في الميمن مع آبائهم ❦ قلت ❦ أ رأيت الرجل قال لعبيده ان دخلت أنا هذه الدار فأنت حرّ وقال هذه المقالة في الصحة ثم دخل الدار في المرض فأت من مرضه (قال) يمتق العبد من الثلث ❦ وسألت ❦ مالكا عن الرجل يقول لامرأته ان دخلت دار فلان فأنت طالق البتة وهو صحيح حين قال لها ذلك ثم دخلت الدار وهو مريض ثم مات (قال مالك) أرى أن ترثه وإن انقضت عدتها وهي بمنزلة من طلق في المرض ❦ قلت ❦ ولم يؤدّها مالكا وإنما وقع الفراق ها هنا من المرأة لا من الزوج (قال) أ رأيت المفتدية في المرض أليست ترثه في قول مالك فهذه بمنزلة المفتدية في الميراث

❦ فيمن أعتق عبده ثم أذن أن يمتدّ عتقه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أمرت عبدي أن يبيع لي سلعة من السلع فباع السلعة وأعتقت أنا العبد ثم اعتبرت السلعة التي باع العبد فأراد المشتري أن يتبع السيد ويرد عتق العبد (قال) ليس ذلك له ولم أسمعه من مالكا لأن الدين إنما لحق السيد بعد ما أعتق السيد العبد

❦ في المديان يعتق عبده وعنده من العروض كفاف دينه أو نصفه ❦

❦ قال ❦ وقال مالك إذا كان على الرجل دين وكان عنده كفاف دينه سوى عبده فأعتق عبده جاز عتقه ❦ قلت ❦ وكذلك لو دبره أو كاتبه (قال) نعم قال مالك في العتق انه جائز فهو في التدبير والكتابة أولى أن يجوز (وقال مالك) من أعتق عبداً له وله من المال والعروض ما لو قامت عليه الفراء يوم أعتقه كان في ماله

سوى العبد وفاء بدينهم فلم يقوموا عليه حتى ضاع المال كله فان العتق ماض وليس
للغرماء أن يردوا عتقه وكذلك التدبير والكتابة أيضاً في قوله ولو كان دينه يفترق
نصف العبد فلم يبق عليه الغرماء حتى ضاع المال كله لم يبع من العبد الا ما كان يباع لو
قام عليه الغرماء حين أعتق والمال غير تالف فينظر فيه يؤم أعتق أو دبر الى ما كان
في يدى السيد من المال يومئذ ولا ينظر الى ما تلف من المال بعد ذلك ويعتق منه
ما بقى ﴿قلت﴾ فان دبر رجل عبده وله مال وعليه دين يفترق ماله أو يفترق نصف
عبده هذا الذى دبره (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أنى أرى أن يباع من العبد
مبلغ الدين بعد مال سيده مثل ما وصفت لك في العتق فاذا بيع منه ما ذكرت لك
كان ما بقى مدبراً لأن مالكا قال لو أن عبداً بين رجلين دبره أحدهما باذن صاحبه
لجاز ذلك وما كان به بأس لأن الكلام في هذا المدبر للبذى يدبر فاذا اشترى
المشترى على هذا يكون كأنه رضى بالتدبير ولا يتقوامانه ولقد سمعت مالكا وكانت
المقاومة عنده ضعيفة ولكنها شئ جرت في كتبه ولقد سمعته ونزلت فأثزمه التدبير
الذى دبره كله ولم يحصل فيه تقويماً فهذا يدل على أن المدبر يباع منه بقدر الدين ويترك
ما بقى مدبراً وهذا بمنزلة العتق ﴿قلت﴾ فان كان كاتبه وعليه من الدين مثل
ما وصفت لك مقدار نصف العبد (قال) فلا أرى أن يجوز منه قليل ولا كثير لأنه لو
كاتب نصف عبده وليس عليه دين لم يجوز ذلك ولو كاتبه كله وعليه دين لم يجوز
ذلك الا أن يكون لو بيعت كتابته أو بعضها كان فيها ما يؤدى دين سيده فان كان
كذلك رأيت أن تباع وتقر كتابته لأنه لا ضرر على الغرماء في شئ من دينهم اذا
كان فيما يباع من كتابته قضاء لدينهم وانما الذى لا يجوز اذا لم يكن فيما يباع منه قضاء
للغرماء فينظر يرد عليه ويباع العبد في دينهم ولو أن عبداً بين رجلين كاتب أحدهما
نصيبه بنير اذن شريكه أو باذنه فالكتابة باطلة ولا يقال لها مثل ما قيل في التدبير

﴿ في عتق المذبان ورد الغرماء ذلك ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الذبح يعتق وعليه دين فرد الغرماء عتقه فلم يباعوا حتى أفاد السيد مالا فانهم أحرار (فقال) له بعض جلسائه ألم يكن ذلك ردًا للعتق (فقال) ليس ذلك ردًا للعتق حتى يباعوا (قال) ولو باعهم السلطان ولم ينفذ ذلك وأفاد السيد مالا (قال) قال مالك رأيتم أحرارًا ﴿ قلت ﴾ مامعنى قول مالك ولم ينفذ ذلك (قال) ان السلطان عندهم بالمدينة يبيع ويشترط في ذلك أنه بالخيار ثلاثة أيام فان وجد من يزيد والأنفذ البيع للذي اشتراه ﴿ قلت ﴾ ويجوز هذا البيع في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يعتق عبده وعليه دين ينترق قيمة العبد وللعبد أولاد أحرار ولم يعلم الغرماء بعتق السيد اياه فأت بعض ولد العبد أيرثه العبد وقد عتق قبل أن يموت ابنه (قال) لا أرى أن يرثه لأنه عبد حتى يعلم الغرماء بالعتق فيجيزون ذلك أو يفيد السيد مالا (قال) وكيف أودت من لو شاء الغرماء أن يردوه في الرق ردوه وان شأوا أن يجيزوا عتقه أجازوه ولا أودت إلا من قد بطل عتقه ولا يرجع في الرق على حال من الحالات ولا يكون لأحد أن يرده في الرق (ولقد) قال مالك في الرجل يعتق عبده عند موته وله أموال مفترقة وفيها ما يخرج العبد من الثلث اذا جمعت فلم تجمع ولم يقض حتى هلك العبد (فقال) مالك لا يرثه ورثته الا حرار فهذا يدل على مسئلتك وما أخبرتك فيها لان العتق انما يتم بعد جمعهم المال وتقويمهم اياه لانه لو ضاع المال كله لم يعتق من العبد الا الثلث وكذلك ان بقى من المال ما لا يخرج العبد في ثلث الميت عتق منه ما هل الثلث ولا يلتفت الى ما ضاع من المال فهذا كله يدل على مسئلتك

﴿ في الرجل يعتق زقيقا له في مرضه فيقتل عتقهم أو بعد موته وعليه دين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق عبيده في مرضه فقتل عتقهم أو أعتق بعد موته وعليه دين ينترق المييد (قال) لا يجوز عتقهم عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان الدين لا ينترق قيمة المييد (قال) يقرع بينهم للدين فنخرج منهم سهمه يبيع في الدين حتى يخرج

مقدار الدين ثم ينظر الى ما بقي فيمتق منهم الثلث بالقرعة أيضا وهو قول مالك وابن القاسم وقد وصفت لك كيف القرعة أن يقرعوا فإذا خرجت القرعة على أحدهم وقيمته أكثر من الدين بيع منه مقدار الدين والذي يبقى منه يمد الدين بقرع عليه أيضا في المتق مع من بقي فإن خرج ما بقي من هذا العبد في المتق وكان فيه كفاف لثلث الميت عتق وإن لم يكن فيه وفاء أقرع أيضا بين من بقي منهم فإن خرجت القرعة على بعض من بقي وقيمته أكثر مما بقي من الثلث عتق منه مبلغ الثلث ورق منه ما بقي فإن كان حين أقرع بينهم في الدين انهم يبايعون في الدين خرجت القرعة على أحدهم وليس فيه وفاء بالدين فانه يقرع بينهم أيضا نأية حتى يستكمل الدين بالقرعة وإن خرجت القرعة بعد الاول على آخر فيه وفاء ببقية الدين وفضل بيع منه مبلغ الدين وكان ما بقي منه بعد ذلك للميت ويضرب على ما بقي منه بالسهم مع جميع الرقيق الذين بقوا بعد الدين فن خرج سهمه عتق في ثلث الميت حتى يستكملوا ثلث الميت وليست تكون القرعة عندما ملك الا في الوصية وهذه وصية قلت فالذي اعتق رقيقه في مرضه قبلتهم أو أعتقهم بعد الموت وعليه دين والعبيد أكثر من الدين فهو سواء في قول مالك يقرع بينهم في الدين (قال) نعم هو سواء قلت ويقرع بينهم فيما فضل بعد الدين في المتق في قول مالك قال نعم قلت فإن لم يكن عليه دين أقرع بينهم في المتق في قول مالك في الزوجين جميعا في الذين بثل عتقهم في مرضه وفي الذين أوصى بعتقهم انما العتق في أي الفريقين كان بالقرعة وإن كان لادين عليه قال نعم قلت فإن أعتقهم في مرضه وعليه دين وعنده من المال مقدار الدين فتلغ المال ثم مات السيد والدين يمترق قيمة العبيد (قال) هؤلاء رقيق كلهم يبايعون في الدين لأن هذه وصية فلا يكون العتق في الوصية عتقا الا بعد أداء الدين قلت وسواء إن كان بثل عتقهم في مرضه في مسئلتى أو أعتقهم بعد موته (قال) نعم هذا كله سواء لأنها وصية فهم رقيق حتى يستوفى الدين وإن كان في قيمتهم فضل عن الدين أسهم بينهم فيبيع في الدين ثم أقرع بينهم في المتق في الثلث

﴿فَمِنْ أَعْتَقَ زَقِيقَهُ وَعَلَيْهِ دَيْنُ قَقَامِ الْغَرْمَاءِ﴾

﴿وَزَادُوا فِي يَمِيمِهِمْ دُونَ السُّلْطَانِ﴾

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ مَنْ أَسْتَحَقَّ رَقِيقَهُ وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرَهُمْ وَعَلَيْهِ دَيْنُ يَنْتَرِقُهُمْ قَقَامُ عَلَيْهِ الْغَرْمَاءُ أَيْ كَوْنُ لَهُ أَنْ يَمِيمُهُمْ دُونَ السُّلْطَانِ أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ لِلْغَرْمَاءِ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَمِيمُهُمْ وَلَا لَهُمْ دُونَ السُّلْطَانِ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ بَاعَهُمْ بِغَيْرِ أَمْرِ السُّلْطَانِ ثُمَّ أَفَادَ مَا لَهُمْ رَفَعَ أَمْرَهُمْ إِلَى السُّلْطَانِ (قَالَ) يَرُدُّ بَعِيَهُمْ وَتَمَضَى حُرِّيَّتَهُمْ وَأَمَّا يَنْظُرُ السُّلْطَانُ فِي ذَلِكَ يَوْمَ يَرْفَعُ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ أَعْتَقَ وَهُوَ مُوسِرٌ ثُمَّ أَفْلَسَ لَمْ يَرُدِّ عَتَقَهُ وَإِنْ كَانَ أَعْتَقَ وَهُوَ مُفْلِسٌ ثُمَّ أُيْسِرَ لَمْ يَرُدِّ عَتَقَهُمْ أَيْضًا ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ بَاعَهُمُ السُّلْطَانُ فِي دِينِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهُمْ سَيِّدُهُمُ الَّذِي كَانَ أَعْتَقَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْتَقُونَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا يَمْتَقُونَ عَلَيْهِ وَهُمْ رَقِيقٌ

﴿فِي الرَّجُلِ يَمْتَقُ رَقِيقَهُ فِي الصَّحَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنُ﴾

﴿لَا يَحِيطُ بِهِمْ أَوْ يَنْتَرِقُهُمْ ثُمَّ يَفِيدُ مَا لَهُمْ ذَهَبٌ﴾

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ أَسْتَحَقَّ رَقِيقَهُ فِي صَحَّتِهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَحِيطُ بِهِمْ وَفِيهِمْ فَضْلَةٌ عَنْ دِينِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ سِوَاهُمْ (قَالَ) هَؤُلَاءِ يَبَاعُ مِنْهُمْ جَمِيعًا مَقْدَارَ الدِّينِ بِالْخَصَصِ وَيَمْتَقُ جَمِيعَ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ وَمَا بَعِيَ فِي الدِّينِ مِنْهُمْ فَذَلِكَ رَقِيقٌ كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ أَسْتَحَقَّ رَقِيقَهُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يَنْتَرِقُهُمْ وَلَا مَالَ لَهُ سِوَاهُمْ فَلَمْ يَقُمْ الْغَرْمَاءُ عَلَيْهِ حَتَّى أَفَادَ مَا لَهُ فِيهِ وَقَالَ مِنْ دِينِهِ هَلْ يَجُوزُ عَتَقُهُمْ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ ثُمَّ عَتَقَهُمْ جَائِزٌ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ ذَهَبَ الْمَالُ الَّذِي أَفَادَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ الْغَرْمَاءُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَامَ الْغَرْمَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ (قَالَ) الرَّقِيقُ أَحْرَأُ عِنْدَ مَالِكٍ وَلَيْسَ لِلْغَرْمَاءِ عَلَيْهِمْ سَبِيلٌ لِأَنَّ مَالِكًا قَالَ فِي رَجُلٍ أَسْتَحَقَّ رَقِيقًا لَهُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَعَشْرَةٌ مِنَ الْمَالِ سِوَى الرَّقِيقِ كَفَافَ الدِّينِ إِنْ عَتَقَهُ جَائِزًا فَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ مِنْ يَدَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ قَقَامُ الْغَرْمَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَلَى الْعَبِيدِ الَّذِينَ عَتَقُوا سَبِيلٌ وَكَانَ عَتَقَهُمْ جَائِزًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْغَرْمَاءُ عَلَنُوا بِمَتَقِيمِهِمْ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُمْ يَوْمَ أَعْتَقَهُمْ وَبَعْدَهُ

من المال مقدار الدين فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾، فإن لم يكن في ماله هذا مقدار الدين يوم أعتقهم ولكنه مقدار بعض الدين (قال) ينظر الى ما بقي من الدين بعد ماله الذي كان عنده فيرق من العبيد مقدار ذلك يرق منهم مقدار ما بقي من الدين بالحصص من جميعهم وهذا كله اذا كان في الصحة وكذلك يقول أشهب

﴿في الرجل يشتري من يمتق عليه وعليه دين﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يشتري أباه وعليه دين انه لا يمتق عليه (قال) فقلت لمالك فان اشتراه وليس عنده ثمنه كله وعنده بعض الثمن أترى أن يمتق عليه بقدر ما عنده منه ويبيع منه ما بقي (قال) مالك لا ولكن أرى أن يرد البيع (قال ابن القاسم) ولا يجزئ ما قال ولكني أرى أن يباع من الأب مقدار بقية الثمن للبائع ويعتق منه ما بقي بعد ذلك ﴿قال سحنون﴾ وقد قال بعض كبار أصحاب مالك لا يجوز له ملك أبيه الا الى حلق فاما اذا كان عليه دين يريه فقد صار خلاف السنة والحلق أن يكون الرجل يملك أباه فيباع في دينه ويقضى عن ذمته نمائوه ويكون فيه الربح والزيادة وذلك خلاف ما أعلمتك به من السنة من أن يملك أباه كما يملك السلع فتتمو السلع فيربح فيها أو تضع فيخسر فيها .

﴿فيمن أعتق مافي بطن أمته ثم لحقه دين﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق رجلا مافي بطن أمته ثم لحقه الدين من بعد ما أعتق مافي بطنها ثم ولدته قبل أن يقوم الغرماء على سيد الامة أيسكون لهم أن يرهوا الولد في الرق أم لا في قول مالك (قال) ليس لهم على الولد سبيل لانه قد قابل الام قبل أن يقوم الغرماء على حقوقهم (قال) وهذا رأيي ولان عتقه اياه قد كان قبل دين الغرماء ﴿قلت﴾ أرايت رجلا أعتق مافي بطن أمته وهو صحيح ثم لحق السيد دين فقامت الغرماء على الامة (قال) قال مالك تباع بما في بطنها للغرماء ويفسخ عتق السيد في الولد ﴿قلت﴾ فلم جعل مالك الدين يلحق مافي بطنها وجعل عتق هذا الولد اذا خرج من بطن أمته

والسيد مريض أو قد مات فارحاً من رأس المال ولم يجعله في الثلث اذا كان عتقه اياه في الصحة فينبغي أن يكون عتق هذا الجنين اذا لحقه الدين عتقه في الثلث والا فاجعله فارحاً من رأس المال ولا تجعل الدين يلحقه (قال) انما قال مالك تباع أمه في الدين فاذا بيعت أمه في الدين كان الولد تبعاً لها لانه لا يجوز أن تباع أمه ويستثنى ما في بطنها فلذلك بطل عتق هذا الولد وان لم يتم الغرماء على هذا السيد حتى يزايل الولد أمه أعتق الولد من رأس المال اذا كان عتق السيد اياه كان في الصحة قبل الدين وبيعت الام وحدها في الدين وكذلك قال مالك (قال ابن القاسم) وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة فيما يلقي

❦ فيمن اشترى عبداً في مرضه وحابي ثم يمتقه والثلث ❧

❦ لا يحمل الا العبد وحده ❧

❦ قلت ❧ أرايت الرجل يشتري عبداً في مرضه فخاف في الشراء ثم أعتق العبد والثلث لا يحمل أكثر من العبد (قال) قال مالك من اشترى في مرضه فخاف في شرائه أو باع فخاف في بيعه (قال) مالك ذلك في ثلثه وهي وصية فأرى في مسئلتك أنه اذا خاف سيّد العبد فلا تجوز محاباته اذا كان أعتق وثلث مال الميت العبد ولا يكون له أكثر من قيمة عبده لان قيمته ليست محابة فهي دين وما زاد على قيمته فهي محابة وهي وصية في الثلث فلما دخل العتق في ثلث الميت كان أولى من وصيته وكانت قيمة العبد أولى من العتق لان قيمة العبد من رأس المال (وقد) قال أيضاً المحابة مبدأة لان الشراء لا يجوز الا بها فكأنه أمر بتبعية المحابة من الثلث فما بقى بعد المحابة من الثلث فهو في العبد أتم ذلك عتقه أم نقص منه

❦ فيمن أعتق عبده في مرضه بتلا وليس له مال مأمون فهلك ❧

❦ العبد قبل مولاه وله بنت هل ترثه ❧

❦ قلت ❧ أرايت لو أن رجلاً أعتق عبده في مرضه بتلا ولا مال له سواء وقيمة

العبد ثلاثمائة درهم وللعبد بنت حرة فهلك العبد قبل السيد وترك ألف درهم ثم مات السيد ما حال العبد وحال الألف وهل ترث البنت من ذلك شيئاً أم لا (قال) قال مالك العبد رقيق لأن السيد لم يكن له مال مأمون فيعتق العبد منه مثل الدور والأرضين وما وصفت لك فلما لم يكن ذلك للسيد كان عتقه فيه باطلاً لا يجوز (قال) وإن كانت له أموال مأمونة جازعتق السيد إياه وكانت الألف بين السيد وبين البنت ميراثاً (وقد قال بعض الرواة) فعلى المريض لا ينظر فيه إلا بعد الموت كانت له أموال مأمونة أو لم تكن لا يتعجل بالنظر في شيء من أموره إلا بعد الموت وبعد التقويم كانت له أموال مأمونة أو غير مأمونة ﴿قلت﴾ لا بن القاسم فإن كانت له أموال مأمونة تبلغ نصف قيمة العبد أعتق منه النصف أم لا (قال) لا يعتق منه قليل ولا كثير إلا أن تكون له أموال كثيرة مأمونة بحال ما وصفت لك تكون أضعاف قيمة العبد مراراً

﴿ في العبد بين الرجلين يمتق أحدهما نصيبه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت عبداً بين رجلين يمتق أحدهما حصته وهو موثر فقال الذي لم يمتق أنا أعتق حصتي إلى أجل ولا أضمن شريكى (قال) بلغنى أن مالكا قال ليس ذلك له إنما له أن يبت عتقه أو يضمن شريكه ﴿قلت﴾ فإن أعتقه إلى أجل أ يكون له أن يضمن شريكه (قال) قال ثم يفسخ ما صنع ويضمن شريكه ويبطل ما صنع من العتق إلى أجل ويضمن شريكه حصته في ماله فيعتق عليه ﴿قلت﴾ فإن دبر حصته أو كاتبه (قال) لا يجوز ذلك إنما له أن يعجل له العتق أو يضمن شريكه ﴿قال بعضون﴾ ورواه أشهب عن مالك أن كان للمعتق مال (وقال) غيره وإن لم يكن للمعتق مال يحمل أن يقوم عليه أوله مال لا يحمل جميع قيمة النصف قوم على المعتق بقدر ما في يده وإن حمله قوم عليه وإن حمل نصف النصف قوم عليه وعتق على المعتق ما بقى من نصيبه وهو ربح العبد إلى أجل (وقد قال) بعض رواة مالك أرى أن كان للمعتق مال أن الذي أعتق إلى أجل أراد إبطال سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرى إذا أراد أن يمسك من الرق بما ليس له وقد أعتق عتقاً لازماً وعقد عقداً قوماً وآخر

عقده الى سنة وذلك تعد منه في التأخير والتعدي أولى بالطرح من العتق الذي عقده
قوى ويلزم العتق الذي أئتم نفسه مجبلاً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت عبداً مسلماً
بين نصراني ومسلم أعتق النصراني حصته في هذا العبد وهو موسر وتمسك المسلم
بالرق أيضاً النصراني حصته المسلم من ذلك (قال) نعم اذا كان العبد مسلماً أجبر
النصراني على عتق جميع العبد لان كل حكم يكون بين نصراني ومسلم انه يحكم
فيه بحكم الاسلام ﴿قلت﴾ وان كان العبد نصرانياً وكان بين مسلم ونصراني فأعتق
المسلم حصته (قال) يقوم على المسلم وان أعتق النصراني حصته لم يقوم عليه مابق من
حصته المسلم لان العبد لو كان جميعه للنصراني فأعتقه أو أعتق نصفه لم يحكم عليه ببقته
فكذلك اذا كان بينه وبين مسلم فأعتق النصراني حصته منه وهذا قول مالك
(وقال أشهب) يقوم عليه لان الحكم انما هو بين السيدين ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت ان
أعتق رجل شقصاً له في عبده وهو موسر فضمن لصاحبه نصفه بأكثر من قيمته الى أجل
(قال) لا يعينني ولا يجوز هذا وهو حرام ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن عبداً بين رجلين
أذن أحدهما لصاحبه في العتق فأعتق أيضاً لشريكه الذي أذن له في العتق أم لا لانه
أذن له (قال) يضمن له عند مالك اذا كان موسراً ﴿قلت﴾ أ رأيت ان لم يكن المعتق
موسراً بما بقي من ثمن العبد ولكنه موسر بنصف مابق من ثمن العبد (قال) قال مالك
يعتق عليه من العبد ما حمل منه ماله ويرق ما سوى ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن عبداً
يبنى وبين رجل أعتق أحداً نصيبه منه ثم أعتق الآخر نصف نصيبه منه أ يكون له
أن يضمن شريكه الذي أعتق أولاً نصف نصيبه الباقي قال لا ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه
اذا أعتق شيئاً من شقصه عتق عليه جميع ما كان له فيه ﴿قلت﴾ ولم يعتق عليه جميع
ما كان له فيه وانما كان حقه مالا على صاحبه اذا كان المعتق الاول موسراً (قال) لانه
لا يجب على المعتق الاول شيء الا اذا أقيم عليه والعبد غير تالف (قال ابن القاسم) ألا ترى
أن العبد لو مات قبل أن يقوم على المعتق الاول لم يضمن لشريكه شيئاً من قيمته
وكذلك اذا أعتقه شريكه بعد عتق الاول لم يكن للثاني أن يضمن الاول لانه قد

أُتلف نصيبه فكذلك إذا أعتق بعض نصيبه فقد أتلفه ويمتق عليه ما بقي من نصيبه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا الذي سمعت ﴿ قلت ﴾ أرايت لو مات المعتق الذي أعتق نصف نصيبه قبل أن يمتق عليه ما بقي أيقوم على الأول والنصف الباقي من نصيبه (قال) نعم يقوم عليه عند مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك لو أن عبدًا بين ثلاثة نفر أعتق أحدهم نصيبه ثم أعتق الآخر نصيبه فأراد المتمسك بالرق أن يضمن المعتق الثاني والمعتقان جميعا موسرا (قال) قال مالك ليس له أن يضمن المعتق الثاني وإنما له أن يضمن المعتق الأول لانه هو الذي ابتدأ الفساد (قال) قال مالك فإن كان المعتق الأول معسرا والثاني موسرا فأراد المتمسك بالرق أن يضمن المعتق الثاني (قال) مالك ليس ذلك له لانه لم يتبدئ فسادا أولا وإنما ينظر الى من ابتدأ الفساد أولا (قال) وقال لي مالك ولو أعتق اثنان منهم مالهما من العبد جميعا وأحدهما موسر والآخر معسر ضمن الموسر جميع قيمة نصيب المتمسك بالرق ﴿ قلت ﴾ ولم (قال) لان مالكا قال اذا ضمن شيئا من قيمته ضمن جميع ذلك ﴿ قلت ﴾ وتجمله كانه ابتدأ فساد هذا العبد (قال) نعم هو وضاحبه ابتدأ فسادا الا أن صاحبه لا يضمن لانه معسر ﴿ أشهب ﴾ عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة المدل فأعطى شركاؤه حصصهم وأعتق عليه العبد والافقد أعتق عليه منه ما أعتق وقضى بذلك عمر بن عبد العزيز برأى عمرو بن الزبير في امرأاة أعتقت مصابتها من عبد وكانت مصابتها ثمنه ولا قيمة عندها فجعل له عمر بن عبد العزيز من كل ثمانية أيام يوما وجعله في يوم الجمعة وللورثة سبعة أيام وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ لان التباسم أرايت ان أعتق شقصا له في عبد وهو معسر فلم يقيم عليه شريكه حتى أيسر (قال) يلتقي عن مالك أنه كان يقول قديما انه يقيم عليه وأما منذ أدركناه فاني سألته عنه غير مرة ووقفته عليه فقال لي ان كان يوم أعتق يعلم الناس والعبد وسعيده الذي لم يمتق أنه لو قام عليه لم يقوم عليه

لفسره لم أر أن يفتق عليه وإن أيسر بعد ذلك لأنه كان حين أعتقه لا مال له إذا علم
 الناس أنه إنما تركه لفسره ﴿قَالَ﴾ قتل مالك فإن كان العبد غائباً فلم يقدم حتى أيسر
 الذي أعتق نصيبه (قال) قال مالك أرى أن يفتق عليه ولم يره مثله إذا كان حاضراً
 معه وهو يعلم والناس يعلمون أنه إنما تركه لأنه لا مال له وإنه ليس ممن يقوم عليه وإن
 العبد حين كان غائباً لا يشبه إذا كان حاضراً لأن سيده الذي لم يفتق إنما منعه من
 أن يقوم على شريكه الذي أعتق لجلالة غيبة العبد فهو يقوم عليه إذا قدم العبد وهو
 موسر وإن كان يوم أعتقه معسراً ﴿قَالَ﴾ فإن أعتقه وهو موسر ثم أعسر ثم أيسر
 ثم قام عليه شريكه أبيضنه (قال) نعم يضمنه لأنه يوم أعتقه كان ممن يقوم عليه لو قام
 شريكه فإذا لم يفتق عليه شريكه حتى أعسر ثم أيسر ورجع إلى حاله الأولى التي لو قام
 عليه فيها شريكه ضمن له فله أن يضمنه ﴿قَالَ﴾ فإن لم يفتق عليه شريكه حتى أعسر
 بعد أن كان موسراً يوم أعتق (قال) قال مالك هذا لا شك فيه أنه لا يقوم عليه
 (قال) مالك فإن أعتقه ثم قيل لشريكه أعتقه أم تضمنه قال بل أضمنه ثم قال بعد
 ذلك بل أنا أعتقه (قال) أرى أن ذلك ليس له بعد أن رد ذلك عليه (قال) مالك
 ويقوم على الأول ويفتق جميعه على الأول ﴿قَالَ﴾ أرايت لو أن أمة بنتي وبين رجل
 وهي حامل فأعتقت نصفها وأعتق صاحبي ما في بطنها (قال) القيمة لازمة
 للذي أعتق نصفها وعتق هذا الذي أعتق ما في بطنها بعد ذلك ليس بشيء إلا أن
 ينتجاً جميعاً ﴿قَالَ﴾ أرايت أمة بين شريكين وهي حامل دبر أحدهما ما في بطنها
 (قال) إذا خرج فتاواه فيما بينهما ﴿قَالَ﴾ فإن دبر أحدهما ما في بطنها وأعتقها
 الآخر (قال) يفتق تدير الذي دبر ويقوم على الذي أعتق في قول مالك ﴿وَأَشْبَهَ﴾
 عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل وأعطى
 شركاؤه حصصهم وأعتق العبد ولا يقدر عتق منه ما عتق ﴿قَالَ﴾ لابن القاسم
 أرايت أن أعتق شقماً له في عبده وله شتواريته يبلغ نصيب صاحبه أليزمه

عق جميع العبد (قال) نعم يلزمه ذلك عند مالك (قال) وانما يترك له عند مالك ولا يباع عليه مثل كسوة طهره التي لا يستغني عنها وعيشة الايام وأما فضول الثياب فانها تباع عليه (قال) وقال مالك وان لم يكن له مال يبلغ نصيب صاحبه عتق عليه مبلغ ماله ورق من العبد مابق (قال) وسألنا مالكا عن العبد بين الرجلين يعتق أحدهما حصته وهو موسر ويبيع المتمسك بالرق حصته (قال) مالك يرد البيع ويقوم على شريكه الذي أعتق هو قلت (قال) أرايت ان أعتقه وهو معسر والعبد غائب فباع المتمسك بالرق حصته من رجل وتواضعا الثمن قبضه المشتري وقدم به والمتق موسر أو لم يقدم به الا أن العبد علم بموضعه بنقاصه في موضعه وسيده موسر (قال) ينتقض البيع ويعتق على المعتق كله (قلت) أرايت ان أعتقت شقصا لي في عبد وأنا صحيح فلم يقوم علي نصيب صاحبي حتى مرضت أيقوم علي وأنا مريض (قال) أرى أن يقوم عليك هذا النصف في الثلث (قال ابن القاسم) والرجل يعتق نصف عبده وهو صحيح فلا يعلم ذلك الا وهو مريض (قال) أرى أن يعتق عليه النصف الباقي في ثلثه وان لم يعلم به الا بعد موته لم يعتق منه الا ما كان أعتق وكذلك سمعت مالكا يقول في الموت والتفليس انه لا يعتق عليه الا النصف الذي كان أعتق منه (قال) وقال مالك فاذا أعتق الرجل شقصا له في عبد وهو معسر فرفع ذلك الى السلطان فلم يقومه عليه ثم أيسر بعد ذلك المعتق فاشتري نصيب صاحبه (قال) لا يعتق عليه (قلت) فان رفعه الى السلطان فلم يقوم عليه ولم ينظر في أمره حتى أيسر (قال) يعتق عليه (قال) لان المعتق انما يقع عليه حين ينظر السلطان فيه وليس يوم يرفع الى السلطان . ولا يشبه هذا الذي وقف عن طلبه وهو يعلم والناس يعلمون أنه انما تركه لأنه لو قام عليه ولم يدرك شيئا ثم أيسر بعد ذلك فان هذا ان قام لم يعتق عليه (قال) وقال مالك في العبد بين الشريكين يعتق أحدهما نصيبه وشريكه غائب أتري أن ينتظر قدوم الشريك (قال) ان كانت غيبته قريبة ولا ضرر فيها على العبد رأيت أن يكتب اليه فان أعتق والا قوم على الأول الذي كان أعتقه فان كانت غيبته بعيدة أعتق على المعتق ان

كان موسرا ولم ينتظر الى قدوم الآخر ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض رواة مالك في الذي يعتق بمقتضاه في عبد فلم يقوم عليه نصيب صاحبه حتى مرض أو أعتق نصف عبده ليس له فيه شريك فلم يقوم عليه العبد حتى مرض أنه لا يقوم عليه في الثلث نصيب صاحبه ولا ما بقي من العبد ولا يعتق عليه في ثلثه لأن عتقه كان في الصحة فلا يدخل حكم الصحة على حكم المرض. وكذلك اذا مات المعتق أو أفلس وقد قال أبو بكر لمائشة لو كنت حزيه لكان لك وانما هو اليوم مال لو ارث قاله وهو مريض فالمرض من أسباب الموت وفيه الحجر ﴿ قال أشهب ﴾ وقد أخبرني عبد الله بن نافع أن عمر بن قيس حدثه عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس أنه قال لا يقوم ميت ولا يقوم على ميت

— في الرجل يعتق نصف عبده أو أم ولده —

﴿ قلت ﴾ أرايت أم ولد رجل أعتق نصفها سيدها أيعتق عليه جميعا في قول مالك (قال) قال مالك ان أعتق نصف أمة له عتقت كلها فكذلك أم الولد وكل من أعتق شقيقا له في عبد يملكه عتق عليه كله عند مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في الرجل يعتق نصف عبده قال ربيعة يعتق عليه كله وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أنه من أعتق شركا له في عبد أقيم عليه ثم أعتق كله عليه وذلك أنه لم يكن ليجتمع في يذرجل عتاقه ورق كان ذلك من قبله حتى تتبع إحدى الحرمتين صاحبها والرق أحق أن يتبع العتاقة من العتاقة للرق ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن عمر بذلك وأن عمر بن الخطاب قال ليس لله شريك ﴿ ابن نافع ﴾ عن سفیان الثوري عن سلمة بن خالد الخزوي أن عمر بن الخطاب جاء رجل فقال له أما الذي أعتقت نصف عبدي فقال عمر عتق عليك كله ليس لله فيه شريك والرجل صحيح

﴿ في الرجل يمتق نصف عبده ثم فقد الممتق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن أعتق رجل نصف عبده والبد جميعه له ثم فقد الممتق فلم يدر أين هو (قال) قال مالك مال المفقود موقوف حتى يبلغ من السنين مالا يحيا إلى تلك المدة فإذا بلغ تلك المدة جعلنا ماله لورثته يومئذ (قال مالك) وإن تين أنه مات قبل ذلك جعلنا ماله للذين كانوا يرثونه يوم مات فهذا الممتق أرى أن يوقف نصفه لأنه لا يدرى لمن يكون هذا النصف الذي لم يمتق وإنما يكون هذا النصف الذي لم يمتق من العبد لمن يرث المال ﴿ قلت ﴾ ولا يمتقه في ماله (قال) لا لأني لا أدري أحي هذا المفقود أم ميت فلا يمتق في ماله بالشك

﴿ في الرجل يمتق شقصا من عبده بتلا في مرضه أو غير بتل ﴾

﴿ وله أموال مأمونة أو غير مأمونة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في المريض إذا كان بينه وبين رجل عبد فأعتق نصفه بتلا في مرضه إن عاش عتق عليه وإن مات قوم عليه ما بقي في ثلثه ﴿ قال مالك ﴾ وإذا أعتق الرجل عبداً في مرضه بتلا وله أموال مأمونة من أرضين ودور وعمل عتقه وكان حراً يرث ويورث وتمت حريته وجراحاته وحدوده وقبلت شهادته وإن لم يكن له مال مأمون كما وصفت لك وكان يخرج من الثلث لم يجعل له عتقه وكانت حرمة حرمة عبد وجراحاته جراحات عبد وشهادته شهادة عبد حتى يمتق في ثلثه بعد موته فإذا اشترى المريض نصفه ثم أعتقه في مرضه بتلا إن عاش وإن مات كان حراً كله إذا كان له مال مأمون من دور وأرضين ويقوم عليه نصيب صاحبه ولا ينتظر موته وإن لم يكن له مال مأمون لم يقوم ولا يقوم عليه نصيب صاحبه إلا بعد موته فأعتق منه ونصيب صاحبه جميعاً أيضاً إنما يكون في ثلثه بعد موته فإن كان الذي اشترى منه والذي كان يملك منه من الشقص إنما كان أعتقه المريض بعد الموت في وصيته لم يقوم عليه نصيب صاحبه كانت له أموال مأمونة أو لم تكن ولم أزل المأمونة عند مالك

في الاموال الا الدور والارضين والنخل والمقار ﴿ ابن القاسم ﴾ وقد بلغني أنه كان يقول قبل ذلك في الذي يمتق بتلا في مرضه أنه في حرمة وحالته كلها حرمة عبد وحاله حال عبد حتى يخرج من الثلث بعد موته ثم رجع عن ذلك ووقفناه عليه غير مرة فقال ما أخبرتك ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي اشترى في مرضه شقصا من عبده فأعتقه بتلا وليس له أموال مأمونة ألا يقوم عليه نصيب صاحبه في حال مرضه ﴿ قال ﴾ لا يقوم عليه في مرضه ويوقف العبد في يد المريض فإذا مات عتق عليه العبد في ثلثه فان حمله الثلث عتق جميعه وان لم يحمله الثلث جميعه أعتق منه ما حمل الثلث ورق منه ما بقي وذلك أن مالكا قال في المريض اذا اشترى في مرضه عبدا فشرأه جائز فان أعتقه جاز ذلك على ورثته اذا حمله الثلث وان لم يحمله عتق الثلث منه ما حمل الثلث ورث منه ما بقي وجاز فيه الشراء اذا لم يكن في الشراء محاباة على ما أحب الورثة أو كرهوا وذلك أن مالكا قال أيضا اذا أعتق الرجل في مرضه نصف عبده بتلا عتق عليه كله في الثلث فاذا كان يمتق عليه العبد في ثلثه اذا كان جميعه له فإنه اذا أعتق في مرضه شقصا له في عبد فبثله فإنه يقوم عليه نصيب صاحبه منه كانت له أموال مأمونة أو لم تكن مأمونة ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن ربيعة أنه قال في الرجل يمتق شركا له في عبد عند الموت انه يمتق ما أعتق من نصيبه ولا يكلف حق شريكه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني حيوة بن شريح عن محمد بن عجلان أن عمر بن عبد العزيز أجاز عتق ثلث عبد أعتقه امرأة عند موتها

﴿ في الرجل يمتق نصف عبده له ثم يموت العبد قبل ان يقوم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موسر فلم يقوم عليه حتى مات العبد عن مال وللعبد ورثة أحرار ﴿ قال ﴾ قال مالك المال الذي مات عنه العبد للمتمسك بالرق دون ورثته الأحرار ولا يكون للسيد الذي أعتق من ماله شيء ولا لورثة العبد ولا يقوم على الذي أعتق لانه قد مات ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو لم يترك العبد مالا لم يقوم على سيده الذي أعتق حصته وان كان موسراً اذا مات العبد

في قول مالك قال نعم **قلت** وكذا ان أعتق حصته وهو مفسر فملك العبد عن مال وانورثة أحرار **قال** قال مالك المال كله للسيد المتمسك بالرق وليس للمولى الذي أعتق حصته ولا لورثته من ذلك شيء **قال** قال مالك يورث من فيه الرق حتى يخرج جميعه من حال الرق التي فيه الى حال الحرية فتم فيه الحرية فهذا الذي يرثه ورثته الأحرار وهو ما يخرج الى هذه الحال التي تم فيها حرته فانما ماله الذي ترك لمن له فيه الرق **قلت** رأيت ان كان الرق الذي في العبد لرجل الثلث ولا آخر السدس ونصف العبد حركيف يقتسمون المال الذي هلك عنه العبد **قال** على قدر ما لهما فيه من الرق لصاحب السدس سهم ولصاحب الثلث سهمان **قال** ابن وهب **قلت** وأخبرني ابن لهيعة أن عمر بن عبد العزيز قضى فيمن أعتق نصيبا من مملوك ان مات قبل أن ينظر في أمره كان ميراثا الذي لم يعتق **قال** ابن وهب **قلت** عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في عبد بين ثلاثة نفر أعتق اثنين وبقي نصيب واحد فمات العبد عن مال قبل أن يقضى بخلاصه السلطان **قال** ابن شهاب **قلت** رآه الذي بقي له فيه الرق لأن الرق يقلب النسب والولاء **قال** ابن وهب **قلت** وأخبرني عقبة بن نافع عن ربيعة أنه قال في عبد كان بين شركاء ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه وكانه الثاني وتمسك الثالث بالرق فمات العبد قال ربيعة ميراثه بين الذي كانه وبين الذي تمسك بالرق على أن يرد المكاتب الذي كاتب ما كان أصاب من كتبه قبل موته وقاله مالك **قال** ابن وهب **قلت** عن يزيد بن عياض عن عمرو بن شعيب أنه قال ان عمر بن الخطاب قضى في عبد كان بين رجلين من قريش وثقيف فأعتق أحدهما نصيبه وبقي الآخر لم يعتق فابتاع العبد جارية فوطئها فولدت منه أولاداً ثم أعتق الآخر نصيبه من العبد من نفسه وماله وولده فقضى عمر بن الخطاب أن ميراث العبد وولده بين الرجلين

قلت (في عبد بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه الى رجل **قلت** -

قلت رأيت لو أن عبداً بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه منه الى أجل من الأجل فقتله رجل أن تكون قيمته بين السيدين جميعاً في قول مالك **قال** نعم لأن عتق

النصف لم يتم حتى يمضي الاجل. فكذلك الجنين لم يتم عتق الذي أعتق حصته منه
الا من بعد الولادة ﴿قلت﴾ أرأيت هذا الذي أعتق حصته من هذا العبد الى
أجل من الآجال يقوم عليه نصيب صاحبه الساعة أم حتى يمضي الاجل وكيف ان
لم يقوم عليه الساعة كيف يصنع في نصيب صاحبه وقد عضل نصيبه عليه وأضر به
(قال) أحب ما فيه الى أن يقوم عليه الساعة لان الناس قد اختلفوا في المدبر وقد
سمعت بالكافئ فيمن دبر حصته من عبد بينه وبين شريكه أنه قال يقوم عليه
حصه شريكه وقوله في المدبر غير هذا الا أنه أفق بهذا وأنا عنده فإلذي أعتق حصته
الى أجل أوكد وأحرى بأن يقوم عليه

— في الامة بين الرجلين يمتق أحدهما ما في بطنها —

﴿قلت﴾ أرأيت الامة تكون بين الرجلين وهي حامل فيمتق أحدهما ما في بطنها
متى يقوم هذا الولد على هذا الممتق وهو موسر (قال) اذا وضعت فهو حر وقوم نصفه
عليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك عقل الجنين اذا أعتق في بطن أمه
عقل جنين أمه فاذا لم يجعل عقله عقل جنين الحرة علمنا أن عتقه انما هو في قول
مالك بمنذ خروجه فاذا خرج قوم على شريكه يوم يحكم فيه ﴿قلت﴾ أرأيت ان
ضرب رجل بطنها فالتقت هذا الجنين وقد أعتقه أحد الشريكين (قال) أرى العقل
بينهما لان مالك جعل حرته بعد خروجه ﴿قلت﴾ فلم قال مالك اذا أعتق الرجل
ما في بطن أمته وهو صحيح ثم مرض فولدته وهو مريض أو ولدته بعد موته فانه
فارغ من رأس المال ولا يكون في الثلث فأرى مالكا هنا قد جعل العتق قبل
خروج الولد (قال) انما جعل مالك عتقه فارغا من رأس المال في مسئلتك هذه
لان من أعتق عبدا له الى أجل من الآجال والسيد صحيح ثم مرض فأت من
مرضه ذلك ان العبد يمتق من رأس المال فكذلك الجنين في بطن أمه فهو قبل
خروجه في حاله كلها في الجنائيات عليه وغير ذلك خلاف العبد وهو من رأس
المال وليس من الثلث ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان لهذا الجنين الذي أعتقه سيده انخوة

أحرار ف ضرب رجل بطنها فألقت جنينا ميتاً أ يكون عقله لسيدته دون إخوته قال نعم
 في الرجل يشتري نصف ابنه أيقوم عليه ما بقي منه أم لا ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أتى اشترت نصف ابني من سيده أيمتق على جميعه ويقوم
 على النصف الباقي اذا كنت موسراً في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لو أن
 جميع ابنه لرجل فاشترى الأب نصف ابنه أو تصدق سيده بنصفه على والد العبد
 قبل والد العبد الصدقة أو وهبه له فقبل الهبة والوالد حر موسر انه يقوم على أبيه
 ما بقي ويمتق جميعه في قول مالك (قال مالك) وكذلك ان أوصى سيد الابن للاب
 بنصف ابنه قبله عتق عليه جميعه اذا كان حراً موسراً وكان عليه في جميع هذا نصف
 قيمة ابنه وكذلك ان كان أقل من النصف أو أكثر اذا كان موسراً ضمن جميع ذلك
 بقيته في ماله كذلك قال مالك الا في الميراث وحده فان مالكا قال ان ورث منه
 شقصا لم يمتق عليه ما بقي لأن الميراث أدخل عليه ذلك الشقص ولم يدخله هو
 على نفسه فلا يمتق عليه الا ما أدخل عليه الميراث منه موسراً كان أو معسراً ❦ قلت ❦
 أ رأيت لو كان ابني عبدآين رجلين فذهب لي أحدهما نصيبه أو اشترته أو تصدق
 به على رضا السيد الآخر وبأذنه وبعلمه أيمتق على جميعه وأضمن حصه الشريك
 الآخر اذا كنت موسراً في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ فان كنت غير موسر
 عتق على منه ما ملكك وما بقي منه كان رقيقا على حاله يخدم بقدر ماله منه ويعمل
 لنفسه بقدر ما عتق منه في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ ويكون ماله موقوفاً في
 يديه في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت ابني اذا كان عبدآين ورجلين فاشترت
 نصيب أحدهما فمتق على أيقوم على ما بقي منه وأنا موسر وانما اشترت بأمر
 الشريك الذي لم يبع وكيف ان كان بغير أمره أيمتق على في جميع ذلك وأضمن
 قيمة ما بقي في قول مالك قال نعم (قال ابن القاسم) وأصل ذلك ان كل من ملك
 شقصاً من ذوى قرابته الذين يمتقون عليه بأمر لو شاء أن يدفع ذلك عن نفسه
 دفعه بشراء أو هبة أو وصية أو صدقة فان هذا يمتق عليه ما بقي الا في الميراث وحده

أو مولى عليه صغير يوصى له بشخص فيقبل ذلك وليه له فإنه لا يقوم عليه ولا
يعتق عليه إلا ما قبله له وليه ولا يعتق عليه ما سوى ذلك **قلت** أرأيت أن
اشترت أنا وأجنبي أبيع في صفقة واحدة أعتق علي نصيبي وأضمن له نصيبه في
قول مالك قال نعم **قال** وقال مالك إذا كان الابن لرجل فاشترى نصفه عتق
عليه نصفه. وضمن قيمة نصفه لشريكه

مسألة في الصغير يرث شقصا ممن يعتق عليه أو يوهب له فيقبله وليه **قلت**
قلت أرأيت الصبي الصغير إذا ورث شقصا من أمة أعتق عليه ما بقي من أمة
في قول مالك (قال) الصغير والكبير في هذا عند مالك سواء لا يعتق على واحد
منهما إذا ورث شقصا ممن يعتق عليه إلا ما ورث ولا يقوم عليه ما بقي وإنما
ذلك في الشراء والهبة والصدقة والوصية وقد وصفت لك ذلك في الصغير
والكبير **قلت** أرأيت لو أن رجلا وهب لابن لي صغير أخاه فقبلت ذلك
أعتق على ابني (قال) نعم يعتق على ابنك عند مالك ويجوز قبولك الهبة لابنك
قلت أرأيت لو أن رجلا وهب لابني شقصا من أخيه فقبلت ذلك الشقص
أعتق على ابني ما بقي من أخيه في مال أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من
وهب لصغير شقصا من عبد يعتق على الصغير وقبله وليه لا يعتق عليه إلا ما وهب
له منه **قلت** ولا يعتق بعتقه على وليه في قول مالك (قال) لا قال وما للولي ولهذا
قلت ومن الولي ما هنا الذي يجوز قبوله الهبة على الصغير (قال) وصيه وأبوه
إذا كان يليه كل من كان يجوز بيعه وشراؤه على الصغير فقبوله الهبة جائز (قال) وقال
مالك كل من ملك شقصا من ذوى قرابته الذين يعتقون عليه بأمر لو شاء أن يدفع
ذلك عن نفسه ففهم من شراء أو هبة أو صدقة أو وصية فإن هذا يعتق عليه ما بقي إلا
الميراث وحده أو مولى عليه صغير يوصى له بشخص فيقبل ذلك وليه له فإنه لا يقوم
عليه ولا يعتق عليه إلا ما قبله له وصيه ولا يعتق عليه ما سوى ذلك وهذا كله قول
مالك وإن لم يقبل ذلك الوصي فهو حر على الصبي **قال** سحنون **قلت** وهذا قول عبد

الرحمن وغيره من أصحابنا

﴿ في العبد المأذون له في التجارة يملك إذا قرابة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة إذا ملك أباه أو أمه أو ولده أ يفتى له أن يبيعهم (قال) قال مالك في أم ولد العبد لا يبيعها إلا أن يأذن له سيده فولده أخرى أن لا يبيعها إلا أن يأذن له سيده ألا ترى أنهم لو أعتق وهم ملكه عتقوا عليه وإن أم ولده لو أعتق وهي في ملكه كانت أمة له فقد كره له مالك أن يبيعها إلا أن يأذن له سيده في ذلك فولده أخرى أن لا يبيعها إلا أن يأذن له سيده لأنهم يفتقون عليه أن أعتق وإنما الوالدان عندي بمنزلة الولد لا يبيعهم إلا بإذن السيد ﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة أ يجوز له إذا اشترى ولده أو أباه أو ذارحم محررم منه بإذن السيد أو بغير إذنه أن يبيعهم في قول مالك (قال) سئل مالك عن أم ولد العبد إذا أراد أن يبيعها أ يجوز له أن يبيعها (قال) إذا أذن له سيده جاز ذلك له فأرى ولده وولد ولده وأباه وأجداده وأخوته وأخواته إذا اشتراهم هذا العبد فأرى أن لا يبيعهم حتى يأذن له السيد

﴿ في المأذون له في التجارة يشتري أقارب سيده الذين يفتقون عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة إذا اشترى والد السيد أو ولد السيد أو والد السيد أ يفتقون أم لا (قال) قال مالك إذا ملك العبد من قرابة السيد من لو ملكهم السيد عتقوا على السيد فإنه إذا ملكهم العبد عتقوا ولم يذكر لنا مالك مأذوناً ولا غير مأذون فالأذون إذا ملك من قرابة السيد من وصفت لك عتقوا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ إلا أن يكون عليه دين يحيط بقيمة رقابهم (قال ابن القاسم) وذلك إذا اشتراهم وهو لا يعلم

﴿ ثم كتاب المتق الاول من المبدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وفيه كتاب المتق الثاني ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب العتق الثانى

في الرجل يملك ذا قرابة الذين يعتقون عليه

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ذوى المحارم من يعتق علي منهم اذا ملكتهم في قول مالك (قال) قال مالك يعتق عليك أبواك وأجدادك لا ييك وأمك وجداتك لا ييك وأمك وولدك وولد ولدك واخوتك ذرية واخوتك لا ييك واخوتك لا ملك واخوتك لا ييك وأمك (قال مالك) وهم أهل الفرائض في كتاب الله فأما من سوى هؤلاء فلا يعتقون عليك ولا يعتق عليك ابن أخ ولا ابن أخت ولا خالة ولا عم ولا ممة ولا خال ولا يعتق عليك عند مالك إلا من ذكرت لك قلت أرايت عمة أمي أحرمة هي علي في قول مالك (قال) نعم هي محرمة ألا ترى أن عمة أمك إنما هي أخت جذك لأملك فجذاتك لأملك محرمات عليك فكذلك أخواتهن لأن جداتك أمهاتك فكذلك أخواتهن بمنزلة خالاتك وكذلك أجدادك لأملك أن لو كانوا نساء كانوا بمنزلة الجدات في التحريم فكذلك أخوات أجدادك لا ملك من بمنزلة أخوات جداتك لأملك فمن خالاتك وإنما يقع التحليل في أولاد من ذكرنا فأما من ذكرنا بأعيانهم فمن محرمات الجدات وأخواتهن لأنهن أمهات وخالات قلت أرايت من اشترى والده على أنه بالخيار ثلاثا أو ولده أعتق عليه أم لا (قال) لم أسمعه من مالك ولا أرى أن يعتق عليه لانه لم يتم البيع بينهما في قول مالك إلا بعد الخيار لأن مالكا قال فيمن اشترى سلفة على أنه بالخيار فأتت السلفة في أيام الخيار كانت

السلعة من البائع ولم تكن من المشتري (قال ابن القاسم) وإذا كان الخيار للبائع
 كان أبين عندي وهو سواء ﴿قلت﴾ فسر لي من يمتق على من ذوى المحارم
 إذا اشتريتهم (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال لي يمتق عليه أبوه وأمه
 وأجداده لأبيه وأمه وإن تباعدوا وولده وولد ولده وإن تباعدوا وأخوته ذنية
 وأخوته لأبيه وأمه وأخوته لأمه وأخوته لأبيه ولا يمتق عليه أحد ممن اشتراهم
 من ذوى محارمه سواء هم لا بنو أخ ولا بنو أخت ولا عم ولا خالة ولا خال
 ولا أمة تزوجها فولدت له أولاداً فاشتراها بعد ما ولدت فانها لا تمتق عليه في قول
 مالك (قال مالك) وإن اشتراها وهي حامل فولدت عند المشتري وإن كان أصل
 الحمل كان عند البائع فهي أم ولد بذلك الحمل إذا وضعت عند المشتري وإن وضعت
 بعد الشراء يوم أو أقل أو أكثر ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن اشتري ذوي
 محارمه من الرضاعة أمهاته وبناته وأخواته أو محارمه من قبل الصهر أمهات نسائه
 أو جداتهن أو ولدنهن أو ولد ولدنهن أيمتن عليهن شيء منهن (قال) قال مالك لا
 يمتق عليهن شيء منهن ويبيعن إن شاء ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد
 أنه كان يقول أما الذي لا شك فيه فالوالد والولد والأخوة فمن ملكهم فهم أحرار
 ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال يمتق عليه مما ملكت يمينته
 الولد والوالد ﴿ابن وهب﴾ وبلغني عن ربيعة أنه قال لا يملك في علمي الأب ولا
 الابن ولا الأخ ولا الأخت ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه
 قال مضت السنة أن لا يسترق الرجل أباه ولا ولده ولا أخاه (قال ابن شهاب) فإن
 عجبت منيته من قبل أن يمتقهم فقد عتوا عليه يوم ابتاعهم من أجل أنه لا يملك رجل
 أباه ولا ولده ﴿ابن وهب﴾ عن مجزئة عن أبيه عن ابن قسيط بذلك ﴿ابن وهب﴾
 عن رجال من أهل العلم عن عطاء ومجاهد ومكحول مثل ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن
 ابن أبي ذئب أنه سأل ابن شهاب هل يسترق الأب والأم من الرضاعة قال مضت السنة
 باسترقاقهما إلا أن يرغب رجل في خير (قال ابن شهاب) ولا يمتق على أحد بسبب

رضاعة الا أن يتطوع رجل ويلقني عن ربيعة أنه قال الرجل يملك من يحرم عليه من النسب من الرضاعة الولد والوالد فيحل له ملك أولئك وهم عليه حرام ﴿سجنون﴾ عن ابن نافع عن ابن أبي الزناد عن أبي الزناد عن السبعة أنهم كانوا يقولون اذا ملك الولد الوالد عتق الوالد اذا ملك الوالد الولد عتق الولد وما سوى ذلك من القربات فاختلف فيه الناس وهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد بن ثابت وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة من نظرناهم أهل فقه وفضل

﴿في العبد المأذون له وغير المأذون يشترى ابن سيده﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت عبيد اذا أذنت له في التجارة فاشترى ابنه أ يعتق علي أم لا (قال) سمعت مالكا يقول يمتق ﴿قلت﴾ أ رأيت ان لم آذن لعبيد في التجارة وهو محجور عليه فذهب فاشترى ابنه أ يعتق علي أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكنه لا يجوز شراؤه ولا يمه وهذا عندي مخالف للذي أذن له في التجارة فلا يجوز شراؤه إياه بغير إذن سيده

﴿في الاب يشترى على ولده من يمتق عليه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت الاب أيجوز له أن يشترى على ولده الصغير من يمتق عليه في قول مالك (قال) لا يجوز للاب أن يشترى على ولده الصغير من يمتق عليه ولا يجوز للوالدان يثقف مال ولده (وقال أشهب) مثل قول ابن القاسم ﴿قال سجنون﴾ وكذلك العبد لا يجوز له أن يشترى ما يمتق على سيده

﴿في الرجل يدفع الى الرجل المالك ليشتري به أياه يمينه به﴾

﴿وسئل﴾ مالك عن رجل يعطي الرجل المال ليشتري به ابنه أو ابنته يمينه به فيفعل الرجل (قال) لا يمتق على المشتري ولا على الذي أعانه وأراهما مملوكين للذي اشتراهما

﴿ في الرجل يقول لبيده أنت حر أو مديبر اذا قدم فلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا قال الرجل لبيده أنت حر اذا قدم فلان أو أنت مديبر اذا قدم فلان أهو في قول مالك مثل قول الرجل لامرأته أنت طالق اذا قدم فلان (قال) لا لان قوله أنت طالق اذا قدم فلان لا يقع بالطلاق في قول مالك حتى يقدم فلان وقوله أنت حر اذا قدم فلان قال مالك لا أرى أن يبيعه ويوقف حتى ينظر هل يقدم فلان أم لا (قال ابن القاسم) ولا أرى بأساً أن يبيعه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لامته أنت حرة اذا حضت (قال) قال مالك من قال لامته أنت حرة الى شهر أو الى سنة أو الى قدوم فلان فانها لا تمتق الا الى الاجل الذي جعل وفي القدوم لا تمتق حتى يقدم فلان فهذا الذي قال لامته أنت حرة الى سنة أو الى شهر قال مالك فليس له أن يطأها (قال مالك) وكل معتقة الى أجل فليس لسيدها أن يطأها فستلتك في الذي قال أنت حرة اذا حضت أرى أن لا تمتق حتى تحيض لانه أجل أعتق اليه ولا يحل له وطؤها . وأما الذي قال لامته أنت حرة الى قدوم فلان فكان مالك يمرض فيها وأنا لا أرى بيعها بأساً وله أن يطأها وانما هي في هذا بمنزلة الحرة أن لو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان ان له أن يطأها ولا يطلقها حتى يقدم فلان ﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا قال رجل لبيده أنت حر اذا مات فلان أئمنه من بيع عبده هذا قال نعم ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لأن هذا قد أعتق عبده هذا الى أجل هو أت فلا يقدر على بيعه وله أن يستمتع به الى مجيء ذلك للأجل فاذا جاء الأجل عتق العبد فان كانت أمة لم يطأها ولكن ينفع بها الى ذلك الأجل (قاله) وموت فلان أجل من الآجال ﴿ قلت ﴾ وهذا لا يلحقه الدين (قال) نعم لا يلحقه الدين عند مالك وان مات سيده خدوم ورثته الى موت فلان وليس هذا بمنزلة المدبرة ألا ترى أن المدبرة توطأ ويلحقها الدين وهذه لا توطأ ولا يلحقها الدين وعقبتها من رأس المال ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال رجل لامته وهو يطؤها اذا حبلت فأنت حرة (قال) له أن يطأها في كل طهر مرة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب

وربيعة أنها قالوا في رجل قال لوليدته أنت حرة الى شهر قال لا يصلح له أن يطأها ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب ويحيى بن سعيد وابن قسيط وأبي الزناد وسليمان بن يسار أنه لا يصلح وطء أمة أعتقت الى أجل أو وهب مخدمتها الى أجل ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال ربيعة وسعيد ابن المسيب وأولادهما ينزلها اذا أعتقت قال ربيعة وذلك لان رحما كان موقوفا لا يحل لرجل أن يصيبها الا زوج

— في الرجل يقول لعبده ان جئتني بكذا وكذا فأت حر —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لعبده ان جئتني بألف درهم فأت حر أو قال متى ما جئتني بألف درهم فأت حر متى يكون حر آ في قول مالك (قال) اذا جاءه بألف درهم عتق عليه وما لم يجئه بألف درهم فهو عبد ﴿ قلت ﴾ ويكون للسيد أن يبيعه قبل أن يجيئه بألف درهم في قول مالك (قال) لا ليس له أن يبيعه حتى يوقفه ويرفعه الى السلطان ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لعبده أنت حر متى أدبت الى ألف درهم أ يستطيع أن يبيعه (قال) ينظر فيه السلطان ويتلوم له وليس للعبد أن يطول بالسيد ولا يدع السلطان السيد أن يعجل يبيعه حتى يتلوم للعبد ﴿ قلت ﴾ أ تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه عن مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لعبده متى ما أدبت الى ألف درهم فأت حر أ يكون له أن يبيعه أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يبيعه حتى يتلوم له السلطان ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال اذا أدبت الى ألف درهم فأت حر أ يكون له أن يبيعه (قال) هذا يتلوم له السلطان على قدر ما يرى لأن من قاطع عبده على مائة دينار يبطئها اياه الى سنة ثم هو حر فضت السنة قبل أن يبطئها قال مالك يتلوم له السلطان فستلتك مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لعبده ان أدبت الى ألف درهم فأت حر فدفعها عن العبد رجل آخر فأبى السيد أن يقبل وقال انما قلت ذلك لعبدي (قال) يجبر السيد على أخذها ويقال للعبد اذهب فأت حر ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال الرجل لعبده اذا أنت أدبت الى ألف

درهم فأنت حر وفي يدى العبد مال فأدى العبد الألف من المال الذي في يديه وقال السيد المال مالى (قال) لا ينظر في هذا الى قول السيد لأن الرجل لو كاتب عبده تبعه ماله في قول مالك فهو يحمل على وجه الكتابة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبد إذا أنت أديت الى ألف درهم فأنت حر أمتع السيد من كسب العبد (قال) كذلك ينبغي مثل المكاتب ﴿قلت﴾ وقوله ان أديت أو اذا أديت فهو سوا في قول مالك (قال) نعم في رأيي

✽ في الرجل يقول لأمته أول ولد تلدينه فهو حر فتلد ✽

﴿ولدين الأول منهما ميت﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لأمته أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ولدين في بطن واحد ولدت الاول ميتا ثم ولدت الآخر حيا بعد ذلك (قال) قال مالك الولد الأول الميت هو الذى كان فيه العتق والولد الثالث رقيق ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لأمته أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم ولدت آخر حيا (قال) قال مالك اذا ولدت الأول ميتا ثم ولدت الآخر بعده حيا وان كانا في بطن واحد فان الآخر رقيق لأن العتق انما كان في الأول الميت ^(١) ﴿ابن وهب﴾ وقال ابن شهاب الميت لا يقع عليه عتق والآخر حر وذكره الثوري عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ﴿ابن وهب﴾ عن الحرث بن نيهان قال كان النخعي يقول اذا قال الرجل لأمته ان ولدت غلاما فأنت حرة فولدت غلامين في حرة والبلاد الآخر حر وان ولدت جارية وغلاما فهما عبدان وهي حرة ﴿وقال ابن شهاب﴾ وان قال أول ولد تضعينه فهو حر فولدت توأمين (قال) يعتقان جميعا

✽ في الرجل يقول لأمته كل ولد تلدينه فهو حر ✽

﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لأمته كل ولد تلدينه فهو حر أمتق في قول مالك ما ولدته قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لأمته كل ولد تلدينه فهو حر

فأراد أن يبيها. (قال) بلنني عن مالك أنه سئل عن رجل زوج عبده أمته فقال لها كل ولد تلدين فهو حرّ فأراد أن يبيها فاستثقل مالك بيعها وقال لي لها بما وعدها (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن يبيها ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال لأمته كل ولد تلدين فهو حرّ وهي حامل أو حملت بعد هذا القول أئتمن من يبيها في قول مالك (قال) نعم في قول مالك إلا أن يرهقه دين فتباع في الدين ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يقول لأمته كل ولد تلدين فهو حرّ فحملت في صحة السيد فولدته والسيد مريض أو ولدته بعد موت السيد أو حملت به والسيد مريض فولدته والسيد مريض أو ولدته بعد موت السيد (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا إلا أن مالكا قال في رجل قال لأمته ما في بطنك حرّ وهي حامل وقال هذا القول في صحته وأشهد على ذلك ثم ولدته بعد موته (قال ابن القاسم) هو حرّ من رأس المال وما حملت الامة في الصحة في مسئلتك فولدته في مرض السيد أو ولدته بعد موته فهو حرّ من رأس المال ﴿قلت﴾ أرأيت أن أوصى بئنا في بطن أمته لرجل أو وهب ما في بطنها لرجل أو تصدق به عليه ثم وهبها سيدها بعد ذلك لرجل آخر أو مات فورثها ورثه فأعتقوها (قال) عتقهم جائز ويمتق بمنقها ما في بطنها وتسقط وصية الموصي له بما في بطنها بمنزلة ما لو أن السيد وهب ما في بطنها ثم أعتقها السيد بعد ذلك كانت وما في بطنها حرة وسقطت الهبة ﴿قلت﴾ أرأيت أن وهبت لرجل ما في بطن جاريتي ثم أعتقها قبل أن تضع ما في بطنها (قال) بلنني عن مالك أنه قال قال ربيعة هي حرة وما في بطنها ﴿قلت﴾ ولم جعله حرّاً من رأس المال وهذا إنما قال إن ولدته فهو حرّ ولم يقل إذا حملته فهو حرّ (قال) لأنه إذا قال إذا ولدته فهو حرّ فهذا معتق الى أجل فإنه حرّ من رأس المال لأن مالكا قال من أعتق عبداً له الى أجل فهو حرّ من رأس المال فلي هذا رأيك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرأيت هذا الذي حملت به في المرض ووضعت في المرض أو بعد موت السيد (قال) هذا في الثلث لأن المريض إذا أعتق عبداً له الى أجل فإما هو حرّ من الثلث. ومما يدل على مسئلتك الاولى لو أن رجلا

قال لعبده وهو صحيح أنت حر إذا ولدت فلاة فرض السيد فوضعت فلاة والسيد
مرريض أو ولدت بعد موت السيد ان العبد حر من رأس المال ﴿ قاله سحنون ﴾
وقد بينا قول ربيعة في مثل بعض هذا

— في الرجل يعتق ما في بطن أمته ثم يريد أن يبيعها قبل أن تضع —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً أعتق ما في بطن أمته وهو صحيح ثم مات السيد
فولدت بعد موته أو مرض السيد فولدت وهو مريض ثم مات السيد أ يكون هذا
الولد في الثلث أم يكون من رأس المال (قال) بل هو من رأس المال وهو رأيي
﴿ قلت ﴾ وتباع الامة في الدين اذا لحق السيد دين وهو صحيح والامة حامل به أو
بعد موت السيد في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق رجل ما في بطن
أمته أو دبره فجاءت بالولد لاربعة سنين أ يلزم المتق السيد أم التديير (قال) اذا جاءت
بالولد لمثل ماثل له النساء اذا كانت حاملاً يوم أعتق أو دبر فذلك لازم للسيد
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق رجل ما في بطن أمته أ يكون له أن يبيعها (قال) لا الا
أن يرهقه دين فتباع الامة بحملها في الدين فيبطل العتق في ولدها الذي في بطنها
اذا بيعت ويكون رقيقاً ﴿ قلت ﴾ فان وضعت قبل أن يقوم عليه الغرماء فقام عليه
الغرماء بعد ذلك (قال) اذا كان الدين قبل المتق قال مالك فان المتق لا يجوز اذا
اغترق الدين الام والولد ﴿ قلت ﴾ فان كان الدين انما رهقه بعد ما أعتق ما في
بطنها وقبل أن تضعه فقامت الغرماء عليه (قال) تباع الامة وما في بطنها في الدين
فيصير رقيقاً في قول مالك اذا قاموا عليه قبل أنه تضعه فان لم يتم عليه الغرماء حتى
وضعت فذلك الذي كنت أسمع أنه حر من رأس المال وتباع الامة وانما هو بمنزلة من
أعتق الى أجل وانما أرق مالك الولد اذا رهق سيدها دين وهي سيد المتق حامل أن
قال كيف تباع الامة ويستثنى ما في بطنها فذلك أرقه وهي حجة التي كان يحتج بها
فأما اذا وضعت فانه يحكم عليه فيه بمنزلة من أعتق الى أجل فيما رهقه من الدين بعد
عتقه اياه وفيما بعد موته وهذا الذي سمعته وهو رأيي (قال) وقال مالك لو قال لأمته

ما في بطنك حرّ فلقحه الدين بعد عتقه ما في بطنها أنها تباع في الدين وما في بطنها
 ويظل عتقه ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لأمته ما في بطنك حرّ فلقحه دين يتترق
 ماله وقيمة الام أكثر من ذلك ولم يرق عليه الفرماء حتى ولدت الولد أبيع الولد
 وأمه في ذلك الدين أم تباع الام وحدها في قول مالك (قال) ماسمت من مالك فيه
 شيئاً ولكني أرى إذا لم يرق عليه الفرماء على دينهم حتى تضع الام ولدها فإنه لا يباع
 الولد وتباع الام وحدها وإنما كان لم أن يفسخوا عتقه أن لو قاموا قبل الولادة
 إذا كان الدين قبل عقد العتق ﴿قلت﴾ أ رأيت إذا قال رجل لأمته ما في بطنك
 حر فضرب رجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً أي شيء يكون عقله أعقل جنين أمة أم
 عقل جنين حرة (قال) بل عقل جنين أمة بلني ذلك عنه ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن أم
 ولد رجل حملت من سيدها فضرب رجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً (قال) قال مالك
 عقله عقل جنين الحرة ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين جنين هذه التي قال لها ما في بطنك حر
 وبين جنين أم الولد (قال) لأن أم الولد حين حملت به فهو حر والتي قال لها ما في
 بطنك حر لا يعتق إلا إذا وضعت ﴿قلت﴾ ولم قال مالك فيه أنه إذا قال في الصمعة
 ما في بطنك حر فوضعت بعد موته أنه حر من رأس المال فهذا قد جعله حراً قبل
 الولادة (قال) إنما هذا معتق إلى أجل والمعتق إلى أجل الجنابة عليه جنابة عبد
 فكذلك هذا الذي قال لأمته ما في بطنك حر ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قال
 لأمته ما في بطنك حر ولها زوج ولا يعلم أنها حامل يومئذ فجاءت بولد لاربع
 سنين أيعتق أم لا (قال) لا يعتق من هذا إلا ما كان لاقل من ستة أشهر وهو بمنزلة
 الوراثة لو مات رجل وأمه تحت رجل فأنت بولد لم يرث لا أكثر من ستة أشهر
 ويرث لاقل من ستة أشهر فالتق عتدي بمنزلة إذا لم يكن بين حملها يوم أعتقه وإن
 كان بين حملها يوم أعتقه فهو حر وإن ولده لاربع سنين (وقال) غيره أن كان
 زوجها مرسلًا عليها فإن وضعت لاقل من ستة أشهر فهو حر وإن وضعت لاكثر
 من ستة أشهر فلا حرية وإن كان زوجها غير مرسل عليها وهو غائب عنها أو ميت

فالولد تأخذه الحرية وإن وضعت لاكثر من ستة أشهر الى ماثل لمثله النساء (وقال
 أشهب) لا ينبغي أن يسترق الولد بالشك لانه لا يدري لعلها كانت حاملا به يوم
 أعتق مافي بطنها (وقال) ربيعة في رجل تصدق بمافي بطن عيلده وهى حامل على
 بعض ولده ثم أعتقها بعد ذلك ان مافي بطنها يعتق معها ولا يجوز صدقته وذلك
 لانه منها ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ربيعة في امرأة أعتقت خادما لها
 وهى حبلى وهى مريضة ثم رجعت فى ولدها فقالت لم أعتق مافي بطنها (قال) ربيعة
 يعتق معها مافي بطنها ولا يجوز لها أن تستتي مافي بطنها فيكون جنينها بمنزلة جنين
 الامة وهى حرة وان قتلت كانت فيها دية الحرة وان قتل الجنين كان فيه مافي جنين
 الامة وليس هذا كهيئة أن يعتق نصفها أو ثلثها عند الموت ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال
 يونس وقال ربيعة في الرجل يعتق وليده وهى حامل ويستتي ولدها أن يكون عبدا
 (قال) ليس ذلك له وولدها حر ﴿ ابن وهب ﴾ وذكر عن الحسن اذا أعتق الرجل
 المملوكة واستتي مافي بطنها فمها حران

— في الرجل يهب عبده لرجل ثم يمتعه قبل أن يقبضه —

﴿ الموهوب له أو يتصدق به ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا وهب عبدا لرجل فأعتقه الواهب قبل أن يقبضه
 الموهوب له أو تصدق به عليه فأعتقه المتصدق قبل أن يقبضه المتصدق عليه أيجوز
 عتقه في قول مالك أم لا (قال) نعم يجوز المتق من أيهما كان وكذلك قال في
 مالك ﴿ قال ﴾ وأتى مالك قوم وأنا عنده في رجل حبس رقيقا له على ذى قرابة له
 حياته فأعتق رأسا منهم ولم يكن الحبس عليه قبضهم فأقوه وأنا عنده فقال مالك
 أرى عتقه جائزا وما أرى هذا قبض شيئا فأرى عتقه جائزا والصدقة والهبة بهذه
 المنزلة عندى (وقال أشهب) اذا أعتق المتصدق أو وهب أو تصدق بعد ما كان
 تصدق أو وهب للاول ولم يكن قبض وحاز حتى وهب لآخر أو تصدق وقبض
 الموهوب له أو المتصدق عليه الآخر قبل الاول بطلت صدقة الاول ﴿ قال

سحنون ﴿ وأباه عبد الرحمن في الصدقة والهبة ورأى أن هبة للآخر والصدقة عليه وقبضه لا يبطن ماعقد للاول وله أن يقوم فيقبض صدقته أو هبته إلا أن يموت المتصدق الاول قبل أن يقوم فيبطل حقه ويتم قبض الموهوب له الآخر أو المتصدق عليه الآخر إلا العتق فإنه جائز عندهما جميعاً (قال ابن القاسم) فإذا أعتقه لم يرد العتق لأن الموهوب له لم يقبضه حتى فات فكل من تصدق بعبد أو وهبه ثم أعتقه الذي تصدق به أو وهبه قبل أن يقبض المتصدق عليه أو الموهوب له فالعتق جائز ولا يرد كان للمتصدق عليه أو الموهوب له يعلم بالصدقة أو بالهبة أو لم يعلم بها فهو سواء

﴿ في الرجل يهب عبده لرجل فيقتل العبد لمن قيمته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو وهبت عبدي لرجل فقتله رجل قبل أن يقبضه الموهوب له لمن قيمة العبد (قال) للموهوب له ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي وإنما أبطل مالك الصدقة والهبة والحبس إذا مات الذي تصدق بها أو الذي وهبها أو الذي حبسها قبل أن يقبضها الذي جعلت له وإن مات الذي وهبت له أو تصدق بها عليه فورثته بمنزلة يقومون مقامه فموت الصدقة بينهما بمنزلة موت المتصدق عليه والهبة والحبس كذلك فإن كانت إنما قتلت فعقلها للمتصدق عليه أو الموهوب له وإن كان وهبها بملكها أو تصدق بها بملكها فقات الهبة أو الصدقة أو ماتت الأمة فالملك للمتصدق عليه وإن كان إنما تصدق بها ولم يذكر المال فالملك للمتصدق بمنزلة البيع إذا باع عبداً وله مال فكذلك الهبة والصدقة

﴿ في الرجل يمتق أمته على أن تنكحه أو غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أعتق رجل أمته على أن تنكح فلانا فأبى أن تنكحه أي يكون عليها شيء في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في الرجل يمتق أمته على أن ينكحها فأبى أن تنكحه أن العتق جائز ولا شيء عليها فكذلك مستهلك (قال) وقال مالك في رجل قال لرجل لك ألف درهم على أن تمتق أمتك وتزوجنيها فأعتقها فأبى

الجارية أن تنزوجه (قال) قال مالك أرى تلك الالف لازمة للرجل لسيد الامه والامه
الا تشككه فلا يلزم الامه شيء والعنق ماض ولسيد الامه الالف قال ونزلت بالمدينة

❦ في عتق الصبي والسكران والمعتوه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الصبي والسكران والمعتوه أيجوز عتقهم وتدبيرهم في قول مالك
أم لا (قال) أما السكران فذلك جائز عليه عند مالك إذا كان غير مولى عليه وأما المعتوه
فلا يجوز عتقه إذا كان معتوها مطبقا لا يعقل وأما الصبي فلا يجوز عتقه وهذا كله
قول مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت الذي يحلف بعتق عبده أن لا يفعل كذا وكذا فجاء
ثم فعله (قال) لا شيء عليه فإن فعل المجنون ليس بفعل ❦ قلت ❦ أ رأيت الصبي
إذا قال إذا احتملت فكل مملوك لي حر (قال) إذا احتمل لم يلزمه ذلك عند مالك
❦ وقال أشهب ❦ مثل ما قال ابن القاسم ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من
أهل العلم عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح ومكحول
ونافع وغير واحد من التابعين أنهم كانوا يميزون طلاق السكران (قال) بعضهم وعتقه

❦ ما جاء في عتق المكره ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المستكره أيجوز عتقه في قول مالك أم لا قال لا ❦ قلت ❦ ولا يجوز على
المستكره شيء من الاشياء في قول مالك لا عتق ولا بيع ولا شراء ولا نكاح ولا
وصية ولا غير ذلك (قال) قال مالك لا يجوز على المستكره شيء من الاشياء لا عتق
ولا بطلاق ولا نكاح ولا بيع ولا شراء وأما الوصية فلم أسمعها من مالك وهي لا تجوز
وصية المستكره ❦ قلت ❦ أ رأيت من أكره على الصلح أكرهه عليه غير سلطان
أيجوز عليه أم لا (قال) لا يجوز عليه عند مالك وأكرهه السلطان عند مالك وغير
السلطان سواء إذا كان مكرها ❦ قلت ❦ وكيف الاكره عند مالك (قال) الضرب
والتهديد بالقتل والتهديد بالضرب والتخوف الذي لا شك فيه ❦ قلت ❦ فالسجن
اكره عند مالك (قال) لم أسمعه من مالك وهو عندى اكره ❦ قلت ❦ واكره

الزوج امرأته اكرهه عند مالك (قال) قال مالك اذا ضربها أو أضر بها فاختلعت منه انه يرد اليها مما أخذ منها فذلك يدلك على أن اكرهه اكرهه

❦ في العبد يוכל من يشتريه ويدس اليه مالا فيشتريه ويمتقه ❦

❦ بنير علم السيد ثم يعلم بذلك سيده ❦

❦ قلت ❦ رأيت العبد اذا وكل رجلاً أن يشتريه بمال دفعه العبد الى الرجل فاشتراه (قال) ينرم ثمنه ثانية ويلزمه البيع ويكون العبد له كذلك قال لي مالك ❦ وسألته ❦ عن العبد يدفع الى الرجل مالا فيقول اشتري لنفسك (فقال) لي ما أخبرتك ❦ قلت ❦ فان دفع اليه العبد مالا على أن يشتريه ويمتقه ففعل وأعتقه أ يكون ضمانا للثمن في قول مالك (قال) قال لي مالك يلزمه أداء الثمن ثانية والعق له لازم ❦ قلت ❦ فان لم يكن للمشتري مال أيجوز عتقه في قول مالك (قال) بلغني عن مالك أنه قال يرد عتقه ويباع العبد فان كان في ثمنه وفاة أعطيه السيد وان كان فيه فضل أعتق من العبد ذلك الفضل وان قصر عن الذي اشتراه به كان ديناً عليه يقبض به السيد ❦ قلت ❦ رأيت هذا الذي أعتق أ يرجع على العبد بشئ من الثمن الذي غرمه ثانية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى على العبد شيئاً

❦ في العبد يشتري نفسه من سيده شراء فاسداً أ يكون رقيقاً ❦

❦ أو الرجل يشتري العبد شراء فاسداً ثم يمتقه ❦

❦ قلت ❦ رأيت للعبد اذا اشتري نفسه شراء فاسداً أتراه رقيقاً أم يكون حراً وتكون عليه قيمته لسيدته (قال) أراه حراً ولا شيء عليه لسيدته وليس شراء العبد نفسه بمنزلة شراء غيره اياه وأرى أن يعصى ولا يزدل أن يكون الذي اشترط خراباً مما لا يحل أن يعطيه اياه مثل الخمر والخنزير فتكون عليه قيمة رقبته لسيدته ❦ وقال ❦ غيره يكون حراً ولا شيء عليه مثل ما لو طلق امرأته على غرر أو ما لا يحل فالطلاق جائز وله الفرار وليس له بالاحل ❦ قلت ❦ لابن القاسم رأيت ان كان هذا في أجنبي بعت عبداً من أجنبي بمائة دينار

وقيمة مائتا دينار على أن يسلفني المشتري خمسين دينارا (قال) البيع فاسد ويبلغ بالعبد قيمته اذا فات مائتي دينار ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن مسلما باع عبدا له بنخمر أو بخنزير فأعتق المشتري العبد أراه فوتاً (قال) نعم ويكون للبائع على المشتري قيمة العبد يوم قبضه ﴿ قال ﴾ وقال مالك في البيع الحرام انه اذا أعتقه المشتري فان العتق جائز ويرجع البائع على المشتري بقيمة العبد يوم قبضه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتري رجلا عبدا بنخمر أو بخنزير أو بشئ لا يحل فأعتقه أيجوز عتقه وتكون عليه القيمة في قول مالك (قال) العتق جائز وعليه القيمة في رأيي لأن مالكا قال في البيع الحرام اذا فات بعتي مضي وكان على المشتري القيمة

✽ في الرجل يمتق عبده على مال يرضى العبد به ✽

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قلت لعبدي أنت حر الساعة بتلا عليك ألف درهم تدفعها الى أجلي كذا وكذا (قال) قال مالك هو حر وذلك عليه على ما أحب العبد وأكره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا يمجني هذا وأراه حراً الساعة ولا شئ عليه (قال ابن القاسم) وكذلك بلغني عن سعيد بن المسيب (وقال) أشهب مثل قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لعبده أنت حر علي أن تدفع الي كذا وكذا دينارا (قال) قال مالك لا يمتق حتى يدفع اليه ما سعى من الدنانير لأنه قال له سيده أنت حر علي أن تدفع الي كذا وكذا دينارا وليس يشبه هذا عند مالك أن يقول أنت حر وعليك كذا وكذا لأنه اذا قال أنت حر وعليك كذا وكذا فهو حر مكانه الساعة وانما اختلف الناس في هذا في المال منهم من قال يجب عليه المال ومنهم من قال لا يجب عليه المال ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لعبده أنت حر علي أن تدفع الي عشرة دنانير الى سنة فقبل العبد ذلك أيتكون حراً الساعة أم لا يكون حراً حتى يدفع الدنانير (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن اذا لم يقل أنت حر الساعة ولم يردأه حر الساعة علي أن يدفع اليه ما سعى من المال الى ذلك الأجل فلا يكون حراً حتى يدفع اليه المال لأنه لم يتل عتقه الا بعد أخذ المالك ﴿ قلت ﴾ فان حل الأجل ولم يدفع اليه المال أيرده السيد في الرق أم لا (قال)

ينظر السلطان في ذلك ويتلوم له قال لم ير له وجه أداء وعجز رده رقيقا (قال) وهذا قول مالك (قال) وكذلك قال مالك في القطاعة ﴿ قلت ﴾ وما القطاعة (قال) الرجل يقول لمبيد ان جثتي بمشرة دفنوا الى أجل كذا وكذا فانت حر قاطعه على ذلك فان جاء بها فهو حر وان لم يجي بها نظر في ذلك السلطان بحال ما وضعت لك ﴿ قلت ﴾ وكذلك المكاتب وانما حمل هذا وحمل المكاتب عند مالك واحد قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامته ان أديت الي ألف درهم الى سنة فانت حرة أيبكون له أن يبيعها قال لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هو قوله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها ان أديت الي ألف درهم الى عشر سنين فانت حرة فولدت ولدا في هذه العشر سنين ثم أدت الالف بعد مضي الاجل أيمتق ولدها معها أم لا في قول مالك (قال) نعم لان مالك قال كل شرط كان في أمة فاولدت من ولد بعد الشرط أو كانت حاملا به يوم شرط لها فولدها في ذلك الشرط بمنزلتها ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالك عن الرجل يحلف بعق أمة له ان لم يفعل كذا وكذا الى أجل يسميه قتله ولدا قبل أن يتقضى الاجل ثم لم يفعل السيد فحنت هل ترى أن يمتق ولدها (قال) نعم ولدها يمتقون بعتقها ولا يستطيع أن يبيعها ولا يبيع ولدها فهذا يدلك على مسئلتك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان لم يكن ضرب لها أجلا ولكن قال ان أديت الي ألف درهم فانت حرة فولدت ولدا بعد ذلك ثم أدت الالف (قال) نعم ولدها أيضا هاهنا بمنزلتها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها أنت حرة ان أديت الي ألف درهم الى سنة فضت السنة ولم تؤد شيئا أيتلوم لها السلطان بعد مضي السنة (قال) قال مالك نعم يتلوم لها السلطان ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها ان أدت الي اليوم ألف درهم فانت حرة ففي اليوم ولم تؤد شيئا أيتلوم لها السلطان (قال) نعم كذلك ينبغي ﴿ قلت ﴾ فان قال لمبيد اذا أديت الي ألف درهم فانت حر فوضع عنه خمسمائة وأدى المبيد اليه خمسمائة أيمتق في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قال اذا أديت الي ألف درهم فانت حر فوضعها عنه (قال) هو حر مكانه مثل المكاتب اذا وضع عنه شيده كتابته

﴿ في الرجل يمتق عبده على مال ويأبى ذلك العبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لعبده أنت حر على أن تدفع اليّ كذا وكذا فقال العبد لا أقبل ذلك أيكون رقيقا بحاله في قول مالك (قال) نعم لانه لم يقبل العتق بالمال الذي جعله السيد به حراً فلا يكون حراً ان لم يقبل ذلك ويدفعه اليه ﴿ قلت ﴾ وسواء ان قال أبت حر على أن تدفع اليّ كذا وكذا ديناراً الى أجل كذا وكذا أو لم يسم الاجل لا يكون حراً اذا لم يقبل ذلك العتق العبد في قول مالك (قال) نعم الا أن مالكا لم يذكر لي الاجل من غير الاجل والاجل وغير الاجل في هذا سواء لا يعتق الا أن يرضى ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لامة له لا مال له غير ها ان أدبت ألف درهم الى ورتني فأنت حرة أو قال اذا أدبت الى ورتني ألف درهم فأنت حرة أو قال أدى الى ورتني ألف درهم وأنت حرة فات والثلث يحملها أولاً لا يحملها ماحالها في قول مالك (قال) اذا حملها الثلث فهي على ما قال لها اذا أدت الالف فهي حرة ويتلوم لها السلطان في ذلك على قدر ما يرى يوزعه عليها لاني سمعت مالكا يقول في الرجل يوصي بأن يكتب عبده ولا يسمى ما يكتب به (قال) مالك يكتب على قدر ما يرى من قوته وأدائه وقدر ما يرى أنه أراد به من رقة من كناية مثله ويوزع ذلك عليه فستلتك تشبه هذا ﴿ قلت ﴾ فان تلوم لها السلطان فلم تقدم على شيء أبطل وصيتها أم هي على وصيتها (قال) يتلوم لها السلطان على قدر ما يرى فاذا فُس منها كما فُس من المكاتب أبطل وصيتها (قال) وان لم يحملها الثلث خير الورثة في أن يمضوا ما قال الميت وفي أن يمتقوا منها ما حل الثلث الساعة (قال) وهذا اذا لم يحملها الثلث هو قول مالك

﴿ في الرجل يمتق عبده ثم يحمله فيستخدمه ويستغله ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أعتق عبداً له فججده العتق فاستخدمه أو استغله أو كانت جارية فوطئها ثم أقر بذلك بعد زمان أو قامت عليه البينة بذلك ما القول في هذا في قول مالك (قال) أما الذي قامت عليه البينة وهو جاحد فليس عليه شيء وهذا

قول مالك في الذي يحمده (وقال مالك) في رجل اشترى جارية وهو يعلم أنها حرة فوطئها أنه إن أقر بذلك على نفسه أنه وطئها وهو يعلم بحريتها فعليه الحد فستلتك مثل هذا إذا أقر وأقام على قوله ذلك ولم ينزع عنه فإن الحد يقام عليه والفتنة مردودة على التبدد وله عليه قيمة خدمته ﴿قال﴾ وسئل مالك عن رجل حلف بعتق عبده في سفر من الاسفار ومعه قوم عدول على شيء أن لا يفعله فقدم المدينة بعبده ذلك وتخلف القوم الذين كانوا معه فحنت في عبده ثم هلك وقد استغل عبده بعد الحنث فكاتبه ورثته بعد موته وهم لا يطمون بحث صاحبهم فأدنى نجوما من كتابته ثم قدم الشهود بعد ذلك فأخبروا بالذي كان من فعل الرجل من اليمين وأنه حنث فرفقوا ذلك إلى القاضي فسئل مالك عن ذلك عن عتق العبد وعما استغله سيده وعما أدى إلى ورثته من كتابته فقال مالك أما عتقه فأمضيه وأما ما استغله سيده فلا شيء على السيد من ذلك وأما الكتابة فلا شيء له من ذلك أيضاً على ورثة سيده بما أخذوا منه أيضاً وإنما ثبت عتقه اليوم (قال ابن القاسم) وهذا مما يبين لك ما قلت لك في مسئلتك في الذي يطأ جاريته أو يذف عبده أو يجرحه ثم تقوم على السيد البينة أنه أعتقه قبل ذلك وهو جاحد أنه لا شيء على السيد إذا كان السيد هو الجارح أو القاذف ولا شيء عليه في الوطء لاحد ولا يضر ذلك ﴿قال سحنون﴾ والرواية يخالفونه ويرون الفتنة على من أخذها وأنه حر في أحكامه وأنه يجلد من قذفه ويقاد من جرحه سيده كان أو غيره ويقتص منه في الجراحات للأحرار ويجلد حد الحر في القرية

﴿في الرجل يمتق العبد من النسيئة قبل أن تقسم الفنائم﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل من أهل السكر ممن له في النسيئة نصيب يمتق جارية من النسيئة أيجوز عتقه فيها (قال) ما سمعت من مالك فيها شيئاً ولا أرى عتقه فيها جائزاً وذلك أنه بطنى أو سمعت من مالك أنه قال إذا زنى رجل من أهل الجيش بجارية من النسيئة أو سرق من النسيئة جارية بعد أن تحرر أقيم عليه الحد والزا وقطعت يده فهذا يدل على أن عتقه غير جائز ﴿وقال أشهب﴾ لا يحد إن وطئ جارية ويقطع إن

سرق ما فوق حقه بثلاثة دراهم لأن حقه في النسيئة واجب يرثه ورثته إن مات
وليس هو كحقه في بيت المال لأنه إنما يجب له إذا أخذه وإن مات لم يورث عنه

حجـ في النصراني والحربي يعتق عبده المسلم ثم يريد أن يسترقه ~~حجـ~~

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن أعتق النصراني عبده بعد أن أسلم العبد أ يلزمه العتق أم لا في
قول مالك (قال) يلزمه العتق ويحكم عليه به لأن للإسلام حرمة دخلت للعبد بإسلامه
فلا بد من أن يحكم على هذا النصراني بالعتق لأن لكل حكم وقع بين نصراني ومسلم
حكم بينهما بحكم الإسلام ولأن مالكا قال في نصراني جبر عبده ثم أسلم العبد قال مالك
يؤاجر العبد ولا يباع فالعتق أوكد من التدبير وهذا المدبر الذي يؤاجر إذا مات
سيده نصرانيا فإنه يعتق في ثلثه إن حمله الثلث والا فبيلغ الثلث وبرق منه ما بقي
فإن كان ورثته نصاري أجبروا على بيع ما صار لهم من هذا العبد وإن كان لا ورثة له
كان ما رقت منه لجميع المسلمين وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن حربيا
دخل الينا بأمان فكتب عبيداً له أو أعتقهم أو دبرهم ثم أراد أن يبيعهم أ يمكن من
ذلك (قال) أرى ذلك له وقد قال مالك في النصراني يعتق عبداً له نصرانياً ثم يأتي
أنفاد عتقه ويرده إلى الرق أنه لا يمرض له فيه ﴿ قلت ﴾ فما تقول في النصراني
إذا أعتق عبده النصراني أ يحكم عليه بالعتق أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في
النصرانيين يكون بينهما العبد النصراني فيعتق أحدهما حصته قال مالك لا أرى أن
يقوم عليه وأما إذا كان جميعه لسيده فقد بلغني أن مالكا قال لا أعتقه عليه أيضاً
(قال ابن القاسم) وهو إذا كان لواحد أو كان بين نصرانيين سواء لائق مالكا قد
جعل تدبير النصراني وكتابته لازمة إذا أسلم العبد ولو أراد أن يفسخ كتابته وتدبيره
لم أعرض له إذا كان تدبيره ذلك قبل أن يسلم العبد

حجـ في النصراني يحلف بجمرية عبده ثم يحنث بعد إسلامه ~~حجـ~~

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن نصرانياً أعتق عبده أو دبره أو حلف بذلك في نصرانيته فنحن

بعد اسلامه ثم أراد بيع المدبر أو استرقاق الذي أعتق أئتمن من ذلك وهل يلزمه العتق والتدبير وهو نصراني (قال) مثل مالك عن النصراني يحلف في حال نصرانيته بعتق عبده أن لا يفعل كذا وكذا ثم يسلم ثم يفعله أيحنت أم لا (قال) قال مالك لا حنت عليه بما حلف به في الشرك (قال) مالك وكذلك لو حلف بالصدقة أو بالطلاق في حال شركه فلم يحنت الا بعد اسلامه انه لا شيء عليه في يمينه لان يمينه كانت في حال الشرك باطلا (قال ابن القاسم) فأرى أنه ان حنت به في حال نصرانيته ثم أسلم انه لا يفرض له مثل الذي أخبرتك وما أعتق النصراني أو ذبر فأبى أن ينفذه وتمسك به فأراد بيعه فذلك له ولا يحال بينه وبين ذلك ولا يعتق عليه وبيعه جائز كذلك قال مالك (قال ابن القاسم) الا أن يرضى السيد بأن يحكم عليه بحكم المسلمين فان رضى بذلك حكم عليه بحريته

فيمين أخذم عبده سنين وجعل عتقه بعد الخدمة فلم يحزه
 ﴿الخدم حتى استدان الخدم دينا﴾

قلت ﴿أرأيت أن أخذم عبده رجلا سنين ثم أعتقه وجعل عتقه بعد الخدمة ثم استدان دينا بعدما أخذمه الا أن العبد يجد السيد لم يسلمه الى من جعل له الخدمة ولم يسلمها له (قال) قال مالك يكون الغرماء أولى بالخدمة يؤاجر لهم وليس لهم الى العتق سبيل ﴿قلت﴾ فان كان قد بتل الخدمة للذي جعلها له فلا سبيل للغرماء على الخدمة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو تصدق به صدقة أو وهب هبة أو أعطى عطية ثم لم يبتلها الى الذي جعلها له حتى لحقه دين (قال) قال مالك الغرماء أولى بذلك ما لم يبتلها الا في العتق خاصة فانه اذا أعتق بعد الخدمة وهو صحيح فبتل الخدمة أولم يبتلها فانه لا شيء للغرماء في العتق عند مالك ولم الخدمة ان لم يكن يبتلها أو حازها الذي جعلت له

﴿ في العبد يعتق وله على سيده دين ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إذا أعتق الرجل عبده وله دين على سيده أي يكون للعبد أن يرجع بذلك على سيده في قول مالك (قال) نعم يرجع به على سيده لأن مالكاً قال يبيع العبد ماله إذا أعتقه سيده فالدين الذي على السيد للعبد يكون للعبد إذا أعتقه السيد لأن السيد لم ينزع ذلك من العبد ﴿ قلت ﴾ فإن قال السيد اشهدوا أنني قد انتزعت الدين الذي للعبد علي أو قال اشهدوا أنني أعتقه على أن ماله لي أي يكون المال للسيد ويكون هذا انتزاعاً لما في يد العبد قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قوله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي عمير عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق عبداً وله مال قال العبد له إلا أن يستثنيه السيد ﴿ مالك ﴾ عن ابن شهاب أنه حدثهم قال مضت السنة أنه إذا أعتق العبد بتمه ماله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عائشة والقاسم بن محمد وسلم بن عبد الله ويحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد ومحمد بن عبد القاري ومكيهون بذلك (قال يحيى) وعلى ذلك أدركننا الناس قال ربيعة وأبو الزناد علم سيده بماله أوجهه (قال أبو الزناد) وإن كانت للعبد سرية قد ولدت منه علم السيد بذلك أولم يعلم فإن سرية العبد للعبد وإن ولده أرقاه لسيداه ﴿ وكيع ﴾ وقال الحسن وأبراهيم النخعي وعائشة في المملوك يعتق أن ماله للعبد (وقالت) عائشة والحسن إلا أن يشترطه السيد

﴿ في العبد بين الرجلين أو المعتق بعضه يكون ماله موقوفاً في يديه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت عبداً نصفه رقيق ونصفه حرّ باع السيد المتبسط بالرق نصيبه منه أي يكون له أن يأخذ من ماله شيئاً ثم لا في قول مالك (قال) قال لي مالك أيما عبد كان نصفه حرّاً ونصفه مملوكاً فأراد سيده الذي له فيه الرق أن يبيع نصيبه منه فإنه يبيع على حاله ويكون المال موقوفاً في يدي العبد ويكون الذي ابتاع العبد في مال العبد

بمنزلة سيده الذي باعه وليس للذي باعه ولا للذي اشتراه أن يأخذ من ماله شيئاً فإن عتق يوماً ما كان جميع ماله له أو يموت فيكون جميع المال للذي له فيه الزرق ولا يكو للذي أعتق في ماله الذي مات عنه العبد قليل ولا كثير لأنه لا يورث بالحرية حتى تم فيه الحرية عند مالك ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك للمال موقوفاً في يدى العبد ولم يجعل للمتمسك بالرق أن يأخذ من ماله شيئاً (قال) لشركة العبد في نفسه وللمعتق الذي دخله قاله موقوف أن عتق تبعه ماله وإن مات قبل أن تم حرية كان سيده ما وصفت لك عند مالك

﴿قلت﴾ في عتق العبد الذي يمثل به سيده

﴿قلت﴾ أ رأيت من مثل بعده أعتق عليه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن قطع أعتق من إصبعه أمي مثله في قول مالك (قال) نعم إذا تمعد ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أحرره بالنار عمداً فأحرق شيئاً من جسده أ تكون هذه مثله في قول مالك (قال) نعم إذا كان على وجه العذاب له وإذا كواه بالنار لمرض يكون بالعبد أو يكون أراد بذلك علاج العبد فلا شيء عليه ولا يعتق العبد بهذا (قال) ولقد سمعت مالكا وقال لنا أرسل إلى السلطان يسألني عن امرأة كوت فرج جارتها بالنار فقلت للمالك فما الذي رأيت فقال إن كان ذلك منها على وجه العذاب لها فانتشر وساءت منظرة رأيت أن تعتق عليها ﴿قلت﴾ أ رأيت أن لم ينتشر ولم تقبح منظرة (قال) فلا أرى أن تعتق عليها ﴿قلت﴾ أ رأيت أن لم يكن متفاحشا (قال) فلا عتق فيه كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن مثل بأم ولده أعتق عليه في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أم ولده ملك له عتقه فيها جائز إذا مثل بها فانها تعتق عليه ﴿قلت﴾ أ رأيت أن مثل بمكاتبه (قال) إذا مثل بمكاتبه فانه يعتق عليه ﴿قلت﴾ فإن مثل به فقطع يده عمداً أو جرحه (قال) ينظر إلى جرحه أن لو جرحه أعتق فيكون ذلك على السيد فإن كان قيمة الجرح والكتابة سواء عتق العبد وإن كان قيمة الجرح أكثر من الكتابة كان على السيد الفضل وإن كانت أقل من الكتابة عتق العبد ولم

يكن للسيد عليه سبيل لانه لو فعل ذلك لعبد له غير مكاتب عتق عليه ﴿قلت﴾ أرايت
 ان مثل بعبد عبده أعتق عليه في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى
 أن يعتق عليه ﴿قلت﴾ فبيد أم الولد اذا مثل بهم (قل) أرى أن يعتقوا
 عليه ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ فبيد مكاتبه اذا مثل بهم (قال) لم أسمع من
 مالك فيه شيئاً وأرى أن يكون عليه ما نقصهم ولا يعتقون عليه لان عبيد مكاتبه
 لا قدر على أخذهم الا أن تكون مثله فاسدة فيضمنهم ويعتقون عليه ﴿قلت﴾
 أرايت ان مثل بعبد لابن له صغير أيعتقون عليه في قول مالك (قال) قال مالك
 اذا عتق الرجل عبيد أولاده الصغار وهو مولى جاز العتق فيهم وضمن القيمة لولده
 فأراه اذا مثل بهم عتقوا عليه وكانت عليه القيمة لولده مثل ما قال مالك ان كان ملياً
 ﴿قلت﴾ أرايت ان جز رؤس عبيده ولحاهم أترأه مثله يعتقون عليه بها في قول
 مالك (قال) لا أرى ذلك مثله يعتقون بها ﴿قلت﴾ أرايت ان قلع أسنان عبيده
 أترأه مثله (قال) أخبرنا مالك أن زياد بن عبيد الله اذا كان عاملاً على المدينة أرسل
 اليهم يستشيرهم في امرأة سحلت أسنان جارية لها بالبرد حتى أذهبت أسنانها قال
 مالك فما اختلف عليه أحد منا يومئذ أنها تعتق عليها فأعتقها يريد مالك نفسه وغيره
 من أهل العلم قال ومعنى سحلت أسنانها بردها فسلتك مثل هذا أرى أن يعتقوا
 اذا كان على وجه المذاب ﴿قلت﴾ أرايت ما يصيب به المرء عبده بضربه على
 وجهه الادب فيفقأ عينه أو يكسر يده أو ما أشبه هذا من القطع أو الشلل (قال)
 قال مالك لا أرى أن يعتق بهذا ولا يعتق الا بما فعله به عمداً ﴿قلت﴾ أرايت ان
 أخصاه أيعتق عليه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان مثل بعبيد امرأته أو
 بخدمها (قال) يعاقب ويضمن ما نقصهم ولا يعتقون عليه الا أن تكون مثله فاسدة
 فيضمنهم ويعتقون عليه ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن الثوري بن الصباح
 عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال كان لزناب غلام
 يسمى سندراً أو ابن سندر فوجده يقبل جارية له فأخذه فجبه وجذع أذنيه وأغفه

فأتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل إلى زباج فقال لا تصلوهم ما لا يطيقون
وأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون وما كرهتم فيبعوا وما رضيتم
فأمسكوا ولا تعذبوا خلق الله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل به أو
أحرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله فأعتقه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أوصني فقال أوصي بك كل مسلم ابن وهب قال ابن
طبيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن زباجا كان يوشد كافرآ ابن مالك بن أنس قال
بلغني أن عمر بن الخطاب أخته وليدة قد ضربها سيدها بنار فأصابها فأعتقها قال
مالك والولاء لمن أعتق عليه ابن وهب عن غرمة بن بكير عن أبيه عن سليمان
ابن يسار مثل ذلك (قال) وضرب عمر سيدها (قال) وأخبرني غير واحد عن ابن
أبي مليكة وأبي الزبير أن سيدها أحمى لها رضفا^(١) فأقعدوها عليه فأحترق فرجها
فقال له عمر ويحك أما وجدت عقوبة إلا أن تعذبها بعذاب الله قال فأعتقها وجلده
ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة أن
العبد يمتق في المثلة المشهورة (قال ابن شهاب) والمثل كثيرة وقال ربيعة يقطع حاجبه
أو ينزع أسنانه هذا وما أشبهه (قال يحيى) كل ما كان مثلا في الإسلام عظيم يعاقب
من فعل ذلك ويمتق عليه العبد قال سحنون ابن القاسم يقول في الكافر يمثل
بعده أنه لا يمتق عليه وأما أشهب فيعتقه بالمثلة كافرآ كان السيد أو مسلما

— في الرجل يؤاجر عبده سنة ثم يعتقه قبل السنة —

(قال) وسمعت مالكا يقول في الرجل يؤاجر عبده سنة ثم يعتقه (قال مالك)
لا عتق له حتى تم السنة وإن مات السيد قبل السنة فهو حر من رأس المال إذا مضت
السنة (قال مالك) ولا تنقص الاجارة لموت السيد (قال سحنون) وكذلك
المخدم إلى سنة أو أكثر يعتقه سيده مثل ما وصفنا من أمر المستأجر إلا أن يترك

(١) رضفا قال في المصباح الرضف الحجارة الحمأة الواحدة رضفة مثل تمر وتمره اه فيراد
من الرضف هنا الحجارة ويجرد عن بعض المعنى اه

الخدم أو المستأجر فإله فيه فيعتق كذلك قال مالك

— فيمن ادعى صبياً صغيراً في يديه أنه عبده وأنكر الصبي وادعى الصبي أنه حر —

قلت ﴿أرأيت لو أن صبياً صغيراً في يدي رجل قال هذا عبدي فلما بلغ الصغير قال أنا حر وما أنا لك بعبد﴾ (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأره عبداً ولا يقبل قوله إذا كانت خدمته له معروفة وحيازته إياه ﴿قلت﴾ أرأيت الصبي إذا كان يرب عن نفسه فقال له سيده أنت عبدي وقال الصبي بل أنا حر (فقال) هو مثل ما وصفت لك أن كان قبل ذلك في يديه يحتدمه وهو في حيازة لم ينفع الصبي قوله أنا حر وهو عبد له وهذا رأيي وإن كان اتماهو متعلق به لا يعلم منه قبل ذلك خدمته له ولا حوزة إياه فالتقول قول الصبي ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال رجل لبيد في يديه أنت عبدي وقال البيد بل أنا عبد لفلان (قال) هو لمن هو في يديه ولا يصدق البيد في أن يصير نفسه لغير الذي هو في يديه ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك (قال) سمعت مالكا يسئل عن جارية كان معها ثوب فقال سيدها هذا الثوب هولي وقال رجل من الناس بل الثوب ثوبي وأنا دفنته اليها تبعه وأقرت الجارية أن الثوب للأجنبي دفعه اليها تبعه (فقال) قال مالك الثوب ثوب السيد لأن الجارية جاريته الآن يكون للأجنبي بيته على ما ادعى ولا تصدق الجارية في اقرارها هذا فكذلك مسئلتك إذا لم يجوز لها اقرارها في مالها الذي في يديها إذا أقرت به للأجنبي فكذلك رقبته لا يجوز اقرارها برقبته لغير سيدها إذا كانت في يديه

— في الرجل يدعى البيد في يدي غيره أنه عبده —

قلت ﴿أرأيت أن ادعى أن هذا الرجل عبدي وأردت أن أستحلفه أ يكون ذلك لي﴾ (قال) ليس ذلك لك ﴿قلت﴾ فإن أقت شاهدًا واحدًا أو أحلف مع شاهدي ويكون عبدي في قول مالك (قال) نعم ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكا قد قال في كتابه في الرجل يبتغي البيد في الرجل بشاهد على حق له على الرجل الذي

أعتق ان صاحب الحق يحلف ويثبت حقه ويرد عتق العبد فإذا كان هذا عند مالك هكذا رأيت أن يسترقه باليمن مع شاهده ﴿ قلت ﴾ رأيت لو أني ادعيت عبدآ في يدي رجل وأتت عليه البينة أنه عبيدني أتحلفني القاضي بالله الذي لا اله الا هو أني ما بُت ولا وهبت ولا خرج من يدي بوجه من الوجوه مما يخرج به العبد من ملك السيد (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ رأيت العبد يكون في يد رجل فيسافر العبد أو يئيب قديمه رجل والعبد غائب فيقيم البينة على ذلك العبد أنه عبده أيقبل القاضي بيته على العبد وهو غائب وكيف هذا في المتاع والحیوان اذا كان يمينه أيقبل القاضي البينة على ذلك أم لا (قال) نعم يقبل البينة اذا وصفوه وعرفوه ويقضي له بذلك ﴿ قلت ﴾ أتحفظه عن مالك (قال) لا ولكن هذا رأي اذا وصفوه بنته وجلوه ﴿ قلت ﴾ رأيت لو أتت البينة على عبد في يد رجل وقد مات في يديه أنه عبيدني أيقضي لي عليه بشي في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا شيء على الذي مات العبد في يديه الا أن يقيم المدعي البينة أنه غصبه لانه يقول اشتريت من سوق المسلمين مات في يدي فلا شيء علي

اللقيط يقر بالمبودية لرجل أو يدعيه رجل عبداً له

﴿ قلت ﴾ رأيت اللقيط اذا بلغ رجلاً فأقر بالمبودية لرجل أتجمله عبداً له (قال) لا يكون عبداً له لان مالكا قال اللقيط حر ﴿ قلت ﴾ رأيت ان التقطت لقيطاً فادعيت أنه عبيدني (قال) لا يقبل قولك لان مالكا قال اللقيط حر فإذا علم أنه التقطه فادعي أنه عبد له لم يصدق الا بالينة وهو حر ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كان يقول في الذي يلتقط من الصبيان انه كتب فيه أنه حر وأن ينفق عليه من بيت المال ﴿ أشهب ﴾ عن الثمام بن عبد الله عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه قال المنبوذ حر

— في العبد يدعي أن سيده أعتقه —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن ادعى العبد أن مولاه أعتقه أمحلفه له (قال) قال مالك لا إلا أن يأتي العبد بشاهد (قال) ولو جاز هذا للعبد والنساء لم يشأ عبد ولا امرأة إلا أوقفت. زوجها وأوقف العبد سيده كل يوم فأحلفه ﴿وقال﴾ قتلنا الملك فان شهدت امرأتان في الطلاق أ ترى أن يحلف الزوج (قال) ان كانتا ممن تجوز شهادتهما عليه رأيت أن يحلف يريد بذلك أن لا تكونا أمهاتهما أو بناتهما أو أخواتها أو جداتها من هو منها بظنة ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في التقت (قال) نعم مثل ما قال لي مالك في الطلاق

— في إقرار بعض الورثة أن الميت أعتق هذا العبد وينكر بقية الورثة —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً هلك وترك ورثة نساء ورجالا فشهد واحد من الورثة أو أقر بأن أباه أعتق هذا العبد وجحد ذلك بقية الورثة (قال) قال مالك لا تجوز شهادته ولا إقراره ﴿قلت﴾ ويكون حظه من العبد رفيقاً له في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان أقر هو وآخر من الورثة بأن الميت قد أعتق هذا العبد (قال) قال مالك ينظر إلى العبد الذي شهدوا له فان كان العبد ممن لا يرغب في ولائه وليس لولائه خطب جازت شهادتهما على جميع الورثة رجالا كانوا أو نساء ورجالا وان كان لولائه خطب قال مالك لم تجز شهادتهم ان كان في الورثة نساء لانهم يهتمون على جر الولاء فان لم يكن في الورثة نساء وكانوا كلهم رجالا ممن ثبت لهم ولؤه هذا العبد جازت شهادتهما على عتقه على جميع الورثة اذا كانوا بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن أخوين ورثا عن أبيهما عبداً ومالا فأقر أحدهما أن أباه أعتق هذا العبد في صحته أو في مرضه والثالث يحمل العبد (قال) قال مالك العبد رقيق كله يباع ولا يمتق على واحد منهما فاذا باعاه جمل هذا الذي أقر بأن والده أعتقه نصيبه من ثمن العبد في رقاب ﴿قلت﴾ فان قال الذي أقر بما أقر به أما اذا لم يلزم في هذا الذي أقررت به فاني لا أبيع نصيبه منه وقال الآخر الذي لم يقر بشيء لا أبيع

نصيبه منه (قال) قال مالك يستحب للذي أقر أن يبيع نصيبه من العبد فيجعل ذلك في رقاب ان بلغ ما يكون رقبة أو رقابا فيعتقهم عن أبيه الميت ويكون ولاؤهم لأبيه ولا يكون ولاؤهم له (قال ابن القاسم) وليس يقضى بذلك عليه ﴿قلت﴾ فان لم يبلغ رقبة (قال) قال مالك يشارك به في رقبة ولا يأكله يشترها هو وآخر ﴿قلت﴾ فان لم يجد أحمله في المسكينين في قول مالك (قال) قال مالك يعين به في رقاب فتم به عتاقهم ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في جميع الورثة زوجة كانت المقررة بالتق أو أختا أو والدته فانه لا يجوز اقرارها بالتق وحالها في اقرارها كحال الاخ الذي وصفت لي في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان هلك رجل وترك عبيداً وترك اثنين فأقر أحدهما أن أباه أعتق هذا العبد لبعض أولئك العبيد وقال الابن الآخر بل أعتق أبي هذا العبد لعبد آخر والثالث يحملها أولاً يحملها (قال) يقسم الرقيق بينهما فأيهما صار العبد الذي أقر بعتقه في حظه عتق عليه ما حل الثلث منه وان لم يصر العبد الذي أقر بعتقه في حظه وصار في حظ صاحبه فانه يخرج مقدار نصف ذلك العبد اذا كان ثلث الميت يحمله فيجعله في رقبة أو في نصف رقبة (قال) فان لم يجد أعان به في آخر كتابه مكاتب بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أليس قد قلت يباع اذا أقر أحدهما بعتقه في قول مالك فكيف ذكرت القسمة ها هنا (قال) انما يباع اذا كان لا يتقسم فأما اذا كان ما يتقسم فانه يقسم بحال ما وصفت لك والذي قال لي مالك انما هو في العبد الواحد لانه لا يتقسم ﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا شهد له بالتق واحد من الورثة أعتق أم لا وهل يمتق نصيب الوارث منه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يحلف هذا العبد مع هذا الوارث ولا يمتق منه نصيب هذا الوارث ولا نصيب غيره ولكن يؤمر الوارث أن يصرف ما صار له من ماله من ثمن رقبة العبد في رقبة ان بلغت وان لم تبلغ جعلها في نصف رقبة أو ثلث رقبة فان لم يجد نصفاً ولا ثلثاً من رقبة فما صار اليه من حقه في رقبة العبد أحان نصيبه منه في رقبة مكاتب في آخر الكتاب الذي به يمتق المساكين

﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن لم يبيعوا العبد وقالت الورثة لا نبيع
ولكننا نقسم والعبد كثير يحملون القسمة (قال) ذلك لهم عند مالك ﴿قلت﴾ فإن
اقتسموا العبد واستهموا فخرج العبد الذي أقر الوارث أن أباه أعتقه في سهمه أيمتق
جميعه في سهمه أم يمتق منه مقدار حصته منه قبل القسمة (قال) قال مالك يمتق
جميعه ﴿قلت﴾ بقضاء (قال) نعم قال وما يدلك على هذا ألا ترى لو أن رجلا شهد على
عبد رجل أنه حرّ وأن سيده أعتقه فردت شهادته فاشتراه من سيده أنه يمتق عليه
إذا اشتراه أو ورثه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال في الرجل
يشهد أن أباه أعتق فلانا رأسا من رقيقه (قال) أن كان معه رجل آخر يشهد على ذلك
جاز ذلك على الورثة وإن لم يكن معه غيره سقطت شهادته عنه وعن أهل الميراث
وأعطي حقه منه وهو قول كبار أصحاب مالك ﴿قال سحنون﴾ وهو قول مالك
الا أنه أحبا يقول أن كان ممن يرغب في ولاته أو لا يرغب

— ﴿فيمن أقر أنه أعتق عبده على مال ويدعى العبد أنه أعتقه على غير مال﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال قد أعتقت عبدي أسس فبقت عتقه على مائة دينار
جعلها عليه وقال العبد بل بنت عتي على غير مال (قال) القول قول العبد عندي
ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ أفيلف العبد للسيد (قال) نعم ألا ترى أنها تحلف
الزوجة للزوج ﴿وقال أشهب﴾ القول قول السيد ويحلف ألا ترى أنه يقول لعبد
أنت حرّ وعليك مائة دينار فيمتق وتكون المائة عليه وليس هو مثل الزوجة يقول
لها أنت طالق وعليك مائة دينار فهي طالق ولا شيء عليها

— ﴿فيمن أقر في مرضه بمتق عبده﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت أن أقر في مرضه فقال قد كنت أعتقت عبدي في مرضي هذا
أبجوز هذا في ثلثه (قال) كل ما أقر به أنه فعله في مرضه فهو وصية وما أقر به في
الصحة فهو خلاف ما أقر به أنه فعله في المرض (قال) فإن قام الذي أقر له وهو صحيح

أخذ ذلك منه وإن لم يَمُتْ حتى يمرض أو يموت فلا شيء له وإن كانت له يئنة
 العتق والكفالة فإنه إن أقر به في الصحة ققامت على ذلك يئنة عتق في رأس
 ماله وإن كانت الشهادة إنما هي بعد الموت أخذت الكفالة من ماله وإرثاً كان
 أو غيره وارث لأنه دين قد ثبت في ماله في صحته

✽ البدين الرجلين يشهد أحدهما أن صاحبه أعتق نصيبه ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت البدين يكون بين الرجلين فيشهد أحدهما على صاحبه أنه أعتق
 نصيبه منه وصاحبه ينكر ذلك (قال) إن كان الذي شهد عليه موصراً لم أر أن يسترق
 نصيبه ورأيت أن يعتقه لأنه جحدته قيمة نصيبه منه وقد قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقوم عليه وإن كان الذي شهد عليه موصراً لم أر أن يعتق عليه من نصيبه
 شيء لأنه لا قيمة عليه فلذلك تمسك بنصيبه وكان رقيقاً وانظر إذا كان الشاهد موصراً
 أو موصراً فشهد على موصر فنصيبه حر وإذا كان المشهود عليه موصراً والشاهد
 موصراً أو موصراً لم يعتق على الشاهد من نصيبه شيء (قال) وهذا أحسن ما سمعت
 ✽ قال سحنون ✽ وقد قال هو وغيره لا يجوز الشهادة كان المشهود عليه موصراً أو
 موصراً وهو أجود قوله وعليه جميع الرواة

✽ في الرجلين يشهدان على الرجل بعق عبده ثم يرجعان عن شهادتهما ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت الشاهدين إذا شهدا على رجل بعق عبده فأعتقه السلطان عليه ثم
 رجعا عن شهادتهما (قال) قال مالك العتق ماض ولا يرد البدين إلى الرق لرجوعهما
 عن شهادتهما ولم أسمع من مالك في قيمة البدين هل يضمها هذان الشاهدان وأما أنا
 فأرى أن يضمنا للسيد قيمة البدين وكذلك يقول غيره من الرواة

✽ في الرجلين يشهدان على الرجل بعق عبده فترد شهادتهما ✽

✽ ثم يشتريه أحدهما ✽

✽ قال ✽ وقال مالك إذا شهد رجلان على رجل أنه أعتق عبده فرد القاضي شهادتهما

عنه ثم اشتراه أحدهما بعد ذلك أنه يمتق عليه حين اشتراه (وقال) أشهب إن أقام على الإقرار بعد الاشتراء لأن قوله يومئذ لم يكن يلزمه منه شيء وإن جحد وقال كنت قلت باطلا وأردت إخراجه من يديه لم يكن عليه شيء

— في الرجل للواحد يشهد لعبد أن سيده أعتقه —

﴿قال﴾ وقال مالك إذا شهد الرجل لعبد أن سيده أعتقه أو لامرأة أن زوجها طلقها أحلف الزوج والسيد أن شأناهما أن يبايعا فإن لم يبايعا سجننا حتى يحلفا وقد كان مالك يقول في أول قوله أن أبياً أن يحلفا طلاق عليه وأعتق عليه ثم رجع فقال يسجن حتى يحلف وقوله الآخر أحب إلي وأنا أرى أن طلال سجنه أن يخلى سبيله ويدين ولا يعتق عليه ولا يطلق عليه ﴿قلت﴾ رأيت عبداً ادعى أن مولاه أعتقه وأنكر المولى ذلك أيكوند للعبد على مولاه يمين أم لا في قول مالك (قال) لا يمين عليه ﴿قلت﴾ فإن أقام شاهداً واحداً أو أقام امرأتين فشهدتا على المتق أيحلف العبد مع الرجل أو مع المرأتين في قول مالك (قال) قال مالك لا يحلف العبد ولكن يحلف السيد ﴿قلت﴾ فإن أبي أن يحلف السيد (قال) كان مالك مرة يقول أن أبي أن يحلف أعتق عليه العبد ثم رجع عن ذلك فقال يسجن السيد حتى يحلف ﴿قلت﴾ وتوقفه عن عبده وعن أمته إذا أقام شاهداً واحداً أو امرأتين وتجبسه حتى يحلف في قول مالك (قال) نعم وإنما قال لي مالك هذا في الطلاق والعتق مثله (وقال) مالك وإنما تجوز شهادة النساء في هذا إذا كانت المرأتان ممن تجوز شهادتهما للمرأة على الزوج ﴿قلت﴾ له وماء من قول مالك هذا (قال) لا تكون أم المرأة وإبنتها ونحوهما ممن لا تجوز شهادتهما وكذلك هذا في العتق ﴿قلت﴾ رأيت أن شهدت أختها وأجنبية (قال) لا أرى أن تجوز ﴿قلت﴾ وكذلك العمة والخالة (قال) نعم لا تجوز لأن هذا ليس بمنزلة الحقوق هذا طلاق ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) وإنما قال لنا مالك جملة مثل ما أخبرتك ﴿قلت﴾ رأيت لو أن رجلاً هلك فادعى عبده أن مولاه أعتقه وأقام شاهداً واحداً أيحلف مع شاهده أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يحلف مع

شاهده ويكون دقيقا ويحلف الورثة ان كانوا كبارا أنهم لا يعلمون أنه أعتقه

﴿ في الامة يشهد لها زوجها ورجل أجني بالعتق ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن أمة شهد لها زوجها بالعتق ورجل أجني (قال) قال مالك لا تجوز شهادة الزوج لامرأته ولا المرأة لزوجها (قال) ولو شهد زوج لامرأته ورجل أن سيدها أعتقها كان أخرى أن لا تقبل شهادته

﴿ في اختلاف الشهادة على العتق ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان شهد شاهدان على عبد ورثته عن أبي شهد أحدهما أن أبي كان دبره وشهد الآخر أن أبي كان أعتقه في صحته بتلا آتيجوز شهادتهما في قول مالك (قال) أراهما قد اختلفا فلا تجوز في رأيي (وقال) غيره لأن أحدهما شهد أنه من رأس المال وقال الآخر من الثلث ولا يكون في الثلث الا ما يريد به الثلث. وان شهد شاهد على رجل أنه أعتق عبده بتلا وشهد آخر أنه أعتق ذلك العبد عن دبر فهما لم يجتمعا في الثلث ولا غيره حلف مع كل واحد منهما وأبطل شهادتهما فإن أبي أن يحلف سجن وان قال أحدهما الى سنة وقال الآخر بتل عتقه فقد اجتمعا على العتق واختلفا في الاجل حلف على شهادة المبطل فان حلف كان حراً الى سنة وأن أقر رجل العتق وان أبي أن يحلف سجن نفذ هذا على مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان شهد شهود على مرزوق أنه عبد لهذا الرجل وأن لهذا الرجل أعتقه وشهد غيرهم أنه عبد فلان لرجل آخر ولم يشهدوا على عتق (قال) اذا تكافأت البيّنات في العدالة فهو حرّ لأن الحرية قبض ونحو ولا ترد حريته الا أن يأتي الذي أقام البينة على العبودية بأمر هو أثبت من بينة الذين شهدوا على الحرية (وقال) غيره وذلك اذا كان المبدليس في يده واحد منهما ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان شهد رجل لرجل أن فلانا هذا المبت عبده وأنه كاتبه وشهد له شاهد آخر أنه عبده وأنه أعتقه (قال) أرى شهادتهما جائزة على إثبات الرق لانهما اجتماع عليه وما اختلفا فيه من الكتابة والعتق فذلك لا تجوز شهادتهما فيه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان

شهد رجلان على أمة في يدي أنها أمة فلان وفلان هذا يدعيها وشهدا أنه أعتقها أو
 دبرها أو كاتبها أو أعتقها إلى أجل من الآجال وأفت أنا البيعة أنها أمي وتكافأت
 البيعتات في العدالة لمن يقضى بها (قال) أما الشهادة على ثبات العتق فاني أجعلها حرة
 ولا أجعلها للذي هي في يديه لأنهم قد شهدوا على هذه الجارية التي في يدي هذا
 الرجل أنها حرة وأما في الكتابة والتدبير فاني لا أقبل شهادتهما وأجعلها للذي هي
 في يديه لأن مالكا قال إذا تكافأت البيعتات فهي للذي هي في يديه **وقال** **سحنون** **وقال** غيره من الرواة هي للذي هي في يديه ولا ينظر إلى قول من قال
 إن البيعة على من ادعى ممن ليس هي في حوزة وليست البيعة على من في يديه فإن ذلك
 ليس بمعتدل لأنه لا بد لمن جاء بيعة يشترع بها ما يدي من أن أكون له مانعا لعندي
 وأن لا يضرني حوزي وأن لا تكون حجة لغيري على ولا منع ولا دفع يكون
 بأقوى من بيعة مع خوز **وقال** إنما ادعى الذي أعتق أو كاتب ما هو له ملك وإنما
 يكون العتق بعد ثبات الملك فالملك لم يثبت له فكيف يتحقق له العتق ملك لم يثبت
 له أرايت لو قال أحدهما وهو المدعى ولدت عندي وأقام بيعة وأقام المدعى عليه بيعة
 أنها ولدت عنده واعتدت البيعة أما كانت تكون للذي هي في يديه وتسقط
 بيعة المدعى لأن بيعة لم تثبت له ملكا والعتق لا يكون إلا لملك فلو قالت بيعة المدعى
 ولدت عنده وأعتق أ كان العتق يوجب له ما لم يملك أرايت لو شهدوا أنها للذي
 هي في يديه يملكها منذ سنة وشهدت بيعة المدعى أنها له يملكها منذ عشرة أشهر
 وأنه أعتقها أ كان العتق يخرجها ولم يتم له ملكها

﴿ ثم كتاب العتق الثاني من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب المكاتيب ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب المكاتب من المذونة الكبرى﴾

﴿في المكاتب وفي قول الله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾

﴿قال سحنون﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت قول الله تبارك وتعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم (قال) سمعت مالكا يقول سمعت من غير واحد من أهل العلم يقول انه يوضع عنه من آخر كتابته ﴿وقد ذكر﴾ ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد وأشباه عن مالك انه سمع بعض أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى في كتابه وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ان ذلك أن يكتب الرجل عبده ثم يضع عنه من آخر كتابته تلك شيئا مسمى قال وذلك أحسن ما سمعت وعليه أهل العلم وعمل الناس عندنا (قال مالك) وقد بلغني أن عبد الله بن عمر كاتب غلاما له بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني غزوة بن بكير عن أبيه عن نافع أنه قال كاتب عبد الله بن عمر غلاما يقال له شرف على خمسة وثلاثين ألف درهم فوضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم ولم يذكر نافع أنه أعطاه شيئا غير الذي وضع عنه ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن الحرث بن نبهان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب أنه قال ربيع الكتابة ﴿قال ابن وهب﴾ وبلغني عن ابراهيم النخعي قال هو شيء حب الناس عليه المولى وغيره

— في الكتابة بما لا يجوز التبائع به من الفرر وغيره —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كاتب عبدي على شيء من الفرر وما لا يجوز في البيوع أيجوز الكتابة أم لا (قال) سألت مالكا أو سئل وأنا عنده عن الرجل يكتب عبده على وصفاء خمران أو سودان ولا يصفهم (قال مالك) يعطى وسطا من وصفاء الخمران ووسطا من وصفاء السودان مثل النكاح فعلى هذا قس جميع ما سألت عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كاتب عبده على قيمته أيجوز أم لا (قال) قال مالك في المكاتب يكتب على وصيف أو وصفين ولم يصفهم أنه جائز ويكون عليه وسط من ذلك (وقال مالك) وإذا أوصى بأن يكتب ولم يسم ما يكتب به فإنه يكتب على قدر ما يعلم الناس من قوته على الاداء فكذلك مسئلتك على هذا اذا كاتبه على قيمته كان ذلك جائزا وكانت عليه قيمة وسط من ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أ كاتبك على عبد فلان أو قال أتزوجك على عبد فلان (قال) أما المكاتب فإنه جائز عندي ولا يشبه النكاح لان عبده يجوز له فيما بينه وبينه من الفرر غير شيء واحد مما لا يجوز فيما بينه وبين غيره ولا يشبه البيوع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كاتب عبده على لؤلؤ ليس بموصوف (قال) لا يجوز ذلك لان اللؤلؤ لا يحاط بصفته ^(١) ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كاتب عبده على وصيف موصوف قبضه منه فمتى المكاتب ثم أصاب السيد بالوصيف عيبا (قال) يردّه ويأخذ وصيفا مثل صفته التي كانت عليه ان قدر على ذلك والا كان ديناً يقبضه به ولا يرد المتق لان مالكا قال في الرجل يتزوج المرأة على وصيف موصوف قبضته فأصابته به عيبا ان لها أن ترده وتأخذ وصيفا غيره على الصفة التي كانت لها فكذلك الكتابة ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يكتب عبده على طعام ثم يصلحه السيد على دزائم يتجلبها منه قبل محل أجل الكتابة فقال لا بأس به بين العبد وسيده وشككت في أن يكون قال في ولا خير فيه من غير العبد (قال) وهو رأيي فإنه لا خير فيه من غير

(١) بهامش الأصل هنا ما نصه انظر في كتاب السلم الاول اجازة السلم في اللؤلؤ قال ج وهو خلاف هذا اهـ

العبد (قال) وما يبين ذلك أن مالكاً قال ما كان لك على مكاتبك من كتابة من ذهب أو ورق أو عرض من العروض فلا بأس بأن تبيعه من المكاتب بعرض يخالف للذي لك عليه أو من صنف الذي لك عليه يعجله ذلك أو يؤخره ولم ير ذلك من الدين بالدين (قال ابن القاسم) وإن باعه من أجنبي لم يحل إلا أن يتمجه ويدخله ها هنا الدين بالدين فإذا كان ها هنا للأجنبي بيع الدين بالدين فهو في الطعام أيضاً إذا باعه من أجنبي في مسئلتك بيع الطعام قبل أن يستوفى ^(١) ﴿جرير بن حازم﴾ عن أيوب السخثاني يحدث عن نافع أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كتبت عبداً لها على رقيق قال نافع فأدركت أنا ثلاثة من الذين أدوا في كتابتهم ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب قال أدركنا ناساً من صلحاء قريش يكتبون العبد بالعبد (قال) يزيد بن أبي حبيب هذه سنة ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة بن علي عن الأوزاعي حدثهم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال في رجل كاتب عبده على ثلاثة وصفاء أنه لا بأس بذلك (قال) الأوزاعي وقال ابن شهاب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن رجل كاتب عبداً له بخمسة وصفاء فقضى له بعضهم وبقي عليه بعضهم فتوفى وله ولد (قالا) إن ترك مالا قضوا عنه وهم أحرار

﴿﴿﴾ في الكتابة إلى غير أجل ﴿﴿﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن كاتب رجل عبده على ألف درهم ولم يضرب لذلك أجلاً (قال) قال مالك في الرجل يقول في وصيته كاتبوا عبدي بألف درهم ولم يضرب لذلك أجلاً (قال) مالك ينجم على المكاتب على قدر ما يرى من كتابة مثله وقدر قوته (قال ابن القاسم) والكتابة عند النامي منجمة فأرى أنها تنجم على العبد ولا تكون حالة وإن أبي ذلك السيد فإنها تنجم على العبد وتكون الكتابة جائزة

(١) بهامش الأصل هما ما قصه انظر تماماً بعد هذا في باب المكاتب يطالع سيده

﴿ في المكاتب يشترط عليه الخدمة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كاتبه على خدمة شهر أيجوز ذلك (قال) ان عجل له المتق على خدمة شهر بعد المتق فالخدمة باطلة وهو حر وان أعتقه بعد الخدمة فالخدمة لازمة للعبد ﴿ وقال أشهب ﴾ اذا كاتبه على خدمة شهر فالكتابة جائزة ولا يعتق حتى يخدم الشهر ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل خدمة اشترطها السيد على مكاتبه بعد المتق فهي ساقطة (قال) مالك وكل خدمة اشترطها في الكتابة انه اذا أدى الكتابة قبل أن يخدم سقطت عنه الخدمة

﴿ في المكاتب يشترط عليه سيده أنك ان عجزت ﴾

﴿ عن نجم من نجومك فأنت رقيق ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يشترط على مكاتبه ان عجزت عن نجم من نجومك فأنت رقيق (قال) قال مالك فان عجز عنه فلا يكون عاجزاً الا عند السلطان والشرط في ذلك باطل (قال) وقال مالك أيضاً في المكاتب يكاتبه سيده على أنه ان جاء بنجومه الى أجل سماه والا فلا كتابة له (قال) ليس نحو كتابة العبد بيد السيد بما شرط ويتلوم للمكاتب وان حل الاجل فان أعطاه كان على كتابته (قال مالك) والقطاعة مثله يتلوم له أيضاً وان مضى الاجل فان جاء به عتق ﴿ قلت ﴾ ما معنى قوله يتلوم له أليس ذلك يحمل قريبا من الاجل (قال) ذلك على قدر اجتهد السلطان فن السيد من يرجي له اذا تلوم له ومنهم من لا يرجي له فهذا كله يقوى بعبثه بمصاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة ويحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الاشج أن عمار بن عيسى الدؤلى حدثه أنه حضر عمر بن عبد العزيز وأباه رجلاً بمكاتب له قد أخفى^(١) بعض شروطه التي اشترطت عليه فقال خذ فلو عبدك لعمري ما يشترط الناس الا لتنفعهم بشروطهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد

(١) اخفى (معناه اخلف وفر بغير ذلك اهـ)

عن ابن شهاب أنه قال سجد المكاتب أحق بشروطه فيما عليه ^(١) فيما اشترط عليه من رد كتابته وما أخذ منه فهو له طيب إن المكاتب لم يوف له بشروطه وخالف إلى شيء مما نهي عنه وعقد عليه (قال) والمكاتب عبد مابق عليه من كتابته شيء ^(٢) (ابن وهب) عن ابن جريج عن عطاء الخراساني أن عبد الله بن عمرو بن الماص قال يا رسول الله اني أسمع منك أحاديث أفتأذن لي فآكتبها قال نعم فكان أول ما كتب به النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابا إلى أهل مكة لا يجوز شرطان في بيع واحد ولا بيع وسلف جميعاً ^(٣) ولا بيع ما لم يضمن ومن كاتب مكاتباً على مائة درهم فقضاها كلها إلا عشرة دراهم فهو عبد أو على مائة أوقية فقضاها كلها إلا أوقية واحدة فهو عبد ^(٤) (مالك) وعبد الله بن عمر وأسماء بن زيد اللبي أن نافعاً أخبرهم أن عبد الله بن عمر كان يقول المكاتب عبد مابق عليه من كتابته شيء إلا أن عبد الله بن عمر قال في الحديث مابق عليه درهم ^(٥) (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم منهم مالك عن زيد بن ثابت مثله ^(٦) (ابن وهب) عن ابن أبي عمير عن بكير بن الأشج عن ابن المسيب وسليمان بن يسار مثله ^(٧) (سليمان بن بلال) عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وسعيد بن المسيب مثله ^(٨) (ابن وهب) عن جرير بن عازم أن عمر بن عبد العزيز كتب بذلك وقال لمولاه شرطه ^(٩) (ابن وهب) عن غمرة بن بكير عن أبيه عن عروة وسليمان مثله ^(١٠) (ابن وهب) عن عمر بن قيس عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال إن كان أمهات المؤمنين ليكون لبعضهن المكاتب فتكشف له الحجاب مابق عليه درهم فإذا قضاها أرحيته دونه ^(١١) (ابن وهب) عن غير واحد عن عمر بن الخطاب وعثمان

(١) (أحق بشروطه إلى آخره) كذا بالأصل المصحح (٢) وبهاش الأصل هنا ما نصه شرطان في بيع هو يمتنان في بيعة • وبيع ما لم يضمن هو بيع الطعام قبل أن يستوفي اه
(٣) قال بكر بن العلاء هذا خصوص لامهات المؤمنين كن لا يجوز كلامهن إلا من وراء حجاب ولا يجوز أن يروهن مشقيات ولا منتشرات وكانت عائشة إذا خلقت سترت من الناس فلا تشارك في الطواف وكذلك طاف أنس النبي عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع بستره يذهن وين الناس اه من هامش الأصل

ابن عفان وأم سلبية زوج النبي صلى الله عليه وسلم وجابر بن عبد الله أنهم كانوا يقولون المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال المكاتب بمنزلة العبد أن أصاب حداً من حدود الله وشهادته شهادة العبد ولا يرث المكاتب ولله حرٌ ولا غيره من ذوى رحمه وسيده أولى بميراثه ولا يجوز للمكاتب وصية في ثلثه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في المكاتب يعجز وقد بقي عليه من كتابته شيء يسير قال ابن شهاب نرى أن يترفق به ويسر عليه حتى يعمد في شأنه فإن باع^(١) فلا يؤدي شيئاً ولا نراه إلا عبداً إذا لم يؤد الذي عليه من كتابته فإن المؤمنين عند شروطهم ﴿ قال يونس ﴾ وقال ربيعة من كاتب عبده على كتابة فلا يمتق إلا بأدائها وذلك لأنه عبده واشترط عليه أنه أن أدى إليه كذا وكذا فهو حر وإن عجز فهو على منزلته من الرق التي كان بها وذلك لأن الذي قبض منه سيده كان لسيده مالا إذا عجز وإن ما بقي مال له إذا لم يمتق العبد بما اشترط من أداء المال كله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن المكاتب يعجز أريد عبداً فقال لسيده الشرط الذي اشترط عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفیان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة قال شهدت شريحاً رد مكاتباً في الرق عجز ﴿ ابن وهب ﴾ عن الحرث بن نهاب عن محمد بن عبيد الله بن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن رجلاً كاتب غلاماً له صائماً على عشرين ألف درهم وغلام يعمل مثل عمله فأدى العشرين ألفاً ولم يجد غلاماً يعمل مثل عمله فخاصمه إلى عمر بن الخطاب فقال الغلام لا أجد من يعمل مثل عملي فقبض عمر على الغلام فأعتقه صاحبه بعد ما قضى عليه عمر

— في المكاتب يشترط عليه أنه إذا أدى عتق وعليه مائتا دينار ديناً —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن كاتبه على ألف دينار على أنه أن أدى كتابته وعتق فليده مائتا دينار (قال) ذلك جائز لأن مالكا قال لو أن رجلاً أعتق عبده على أن للسيد على العبد

(١) (بلع) في القاموس بلع الرجل بلوعاً أعيا كبلع أه والمراد هنا ضعف وعجز. اه مصححه

مائة دينار جاز ذلك على المبد

❦ في المكتبة يشترط عليها سيدها أنه يطؤها مادامت في الكتابة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان كاتب أمته على ألف درهم نجما عليها على أن يطأها مادامت في الكتابة (قال) الشرط باطل والكتابة جائزة ولا أحفظه عن مالك ❦ قلت ❦ ولم لا يبطل الشرط الكتابة وانما باعها نفسها بما سعى من المال وعلى أن يطأها فلم لا يكون هذا بمنزلة رجل باع من رجل جارية على أن يطأها البائع الى أجل كذا وكذا (قال) لا تشبه الكتابة البيع لان البيع لا يجوز فيه النرد وأما الكتابة فقد أخبرتك أن الرجل اذا كاتب عبده على وصفاء أنه جائز فكذا في هذا الشرط هاهنا أبطله وأجيز الكتابة . ومما يدلني على أن الشرط الذي اشترط في الوطء لا يجوز وانه باطل والكتابة جائزة أن الرجل لو أعتق أمته الى أجل على أن يطأها كان الشرط باطلا وكانت حرة اذا مضى الاجل فكذا في الكتابة ❦ مضمون ❦ والكتابة عقد هاقوي وماقوي عقده ابتنى أن يرد ما أمره أضعف منه وقد قال مالك في المكاتب يشترط عليه أنك ماولدت في كتابتك فانه عبد لنا قال لا تكون الكتابة إلا على سنة الكتابة التي مضت وليس هذا في سنة الكتابة والسنة والامر في المكاتب والمكاتب أن أولادها على ماها عليه يعتقون بمتقها ويرقون برقمها في كل ولد حدث بمد الكتابة

❦ في الرجل يكاتب أمته ويشترط جنيها ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يكاتب الامة ويستثنى ما في بطنها (قال) من قول مالك في الرجل يعتق الامة ويستثنى ما في بطنها ان ذلك غير جائز فكذا في المكتبة أيضا ثبت الكتابة ويسقط الشرط في ولدها

❦ في المكاتب يقاطع سيده على أن يؤخر عنه ويزيده ❦

❦ قلت ❦ أرايت للمكاتب في قول مالك أن يقاطع سيده ويؤخر عنه على

أن يزيد في قول مالك (قال) لا بأس بذلك في قول مالك لأنه قال لا بأس بأن يضع عنه على أن يجعل له (وقال مالك) لا بأس بأن يحمل العين التي له على مكاتبه في عرض على أن يؤخر العرض فهذا يدل على مستثلك أنه لا بأس بها ﴿قلت﴾ وسواء حل الاجل أو لم يحل في قول مالك (قال) نعم لأنه ليس ديناً بدين ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت الكتابة دارهم ففسخها في دنانير إلى أجل لم يكن بذلك بأس (قال) قال مالك في العروض ما أخبرتك ولم يره من الدين بالدين فكذلك في الدنانير لا بأس به ﴿قال﴾ سحنون ﴿إذا عجل للمكاتب العتق﴾^(١) ﴿ابن وهب﴾ عن مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكاتيبها بالذهب والورق ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس أنه كان لا يرى بأساً بمقاطعة المكاتب بالذهب والورق ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال لم يكن يتقى المقاطعة على الذهب والورق أحد إلا ابن عمر قال له أن يعطى عرضاً ﴿ابن وهب﴾ قال ابن شهاب وقد كان من سواء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقاطع ﴿ابن وهب﴾ قال أسامة وسألت يزيد بن عبد الله بن هرمز وغير واحد من علمائنا فلم يروا بذلك بأساً ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال ما زال أمر المسلمين على أن يميزوا مقاطعة المكاتب بما قاطع به من عرض أو فرض ذهب أو ورق وذلك أنهم يرون أن ذلك لهم مال أصل رقبته ورأس ماله كله وكل ما جدد كسبه وعمله وإن الكتابة كانت رضا منهم بما رضوا به منها من أصل ما كان لهم رقبة البتة وماله وما أحدث من العمل الذي اكتسب فراؤا أن المقاطعة معروف يفعلونه مع معروف الكتابة قد أتوه من أصل مال هو لهم كله ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد في مقاطعة المكاتب بالذهب والورق قد كان الناس يقاطعون (قال مالك) الأمر عندنا في الرجل يكتب عبده ثم يقاطعه بالذهب والورق

(١) قول سحنون هذا وقع في بعض الروايات وهو خلاف لقول ابن القاسم وانظر في السلم وكتاب الحوالة اهـ من هامش الاصل

فيضع عنه مما عليه من الكتابة على أن يجعله ما قاطعه عليه أنه لا بأس بذلك وإنما كره ذلك من كرمه لأنه أنزله بمنزلة أن يكون للرجل على الرجل دين فيضع عنه وينفذه وليس هو مثل الدين إنما كانت قطعة المكاتب سيده على أن يعطيه مالا في أن يجعل العتق له فيجب له الميراث والشهادة والحدود وثبت له حرمة العتاقة ولم يشتر دراهم بدرهم ولا دنانير بدنانير ولا ذهباً بذهب وإنما هذا مثل رجل قال لفلانة اتقي بكذا وكذا ديناراً وأنت حر فوضع عنه من ذلك وقال ان جئتني بأقل من ذلك فأنت حر فليس هذا ديناً ثابتاً إذ لو كان ديناً ثابتاً لحاص به السيد غرماء المكاتب إذا مات أو أفلس فدخل معهم في مال مكاتبه

في المكاتب بين الرجلين يقاطعه أحدهما

وقال وقال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المكاتب يكون بين الرجلين الشريكين أنه لا يجوز لأحدهما أن يقاطعه على حصته إلا باذن شريكه وذلك أن العبد وماله بينهما فلا يجوز لأحدهما أن يأخذ من ماله شيئاً دون شريكه إلا باذنه ومن قاطع مكاتباً باذن شريكه ثم عجز المكاتب فأنزله الذي قاطعه أن يرد الذي أخذ منه من القطاعة ويكون على نصيبه في رقبة العبد فإن ذلك له فإن مات المكاتب وترك مالا استوفى الذين بقيت لهم الكتابة حقوقهم من ماله ثم كان ما بقي من ماله بين الذي قاطعه وبين شركائه على قدر حصصهم في المكاتب وإن أحدهما قاطعه وتمسك صاحبه بالكتابة ثم عجز المكاتب قيل للذي قاطعه أن شئت أن ترد على صاحبك نصف الذي أخذت ويكون العبد بينكما شطرين وإن أبيت فجميع العبد للذي تمسك بالرق خالصاً

في قطعة المكاتب بالعرض

وقال وقال مالك لا بأس أن يقاطعه الرجل مكاتبه بعرض مخالف لكتابه ويؤخره بذلك إن أحب وإن أحب أن يجعله تجلله ولا يشبه هذا عنده البيوع ولا أن يبيع

من غيره كتابته بدين (قال) فقلنا لمالك أيسأجر السيد المكاتب بما عليه من كتابته بعمل يملكه لسيدته (قال) فقال مالك لا بأس بذلك (قال) وقال مالك إذا قاطعه على أن يحفر له بئراً طولها كذا وكذا أو يبنى له بناءً طولها كذا وكذا أن ذلك جائز (قلت) ما معنى القطاعة (قال) العبد بين الرجلين يكاتبانه جميعاً على مائة دينار فأذن أحدهما لصاحبه أن يقاطعه من حقه فيأخذ عشرين ديناراً من الحسين التي كانت له يتمجها فهذا ان عجز المكاتب قيل للذي قاطع ادفع الى صاحبك نصف ما تفضلته به ويكون العبد ينسبهما والا فجميعه رقيق لصاحبك والذي أخذ جميع حقه بعد عمله بأذن صاحبه إنما هو بمنزلة دين كان لهما على المكاتب فشح أحدهما في أن يقتضي حقه وأنظره الآخر بنصيبه فليس له أن يرجع عليه بشئ ان عجز العبد لانه هو أنظر العبد بحقه وأخذ شريكه حقه الذي وجب له ويكون العبد بينهما على حاله رقيقاً وكذلك هذا في الدين يكون للرجلين على الرجل (قلت) فان لم تحمل نجومه وطالب الى صاحبه في أن يأذن له في أخذ جميع نصيبه يجعله له المكاتب ففعل به صاحبه ذلك ثم عجز عن نصيب صاحبه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن هذا عندي يشبه القطاعة لان القطاعة يتمجها قبل عملها فكذلك هذا قد تمجله قبل عمله (قال) ولقد سألت مالكاً عن الرجلين يكون لهما الدين على الرجل فينجم على الذي عليه الدين فيحل نجم منها فيقول أحدهما لصاحبه بدئي بهذا النجم واستوف أنت النجم الآخر ففعل ثم فليس الذي كان عليه الدين (قال) قال مالك أرى أن يرجع عليه بنصف ما أخذ لانه حين قال له أعطني هذا النجم وخذ أنت النجم الآخر فكأنه سلف منه له ولو اقتضى أحدهما حقه وأنظر الآخر بنصيبه ثم فليس قال مالك فليس له أن يرجع عليه بشئ فكذلك المكاتب اذا أخذ حقه بعد عمله وأنظره الآخر بنصيبه لم يكن منه سلفاً الى صاحبه واذا أخذ حقه قبل عمله بشئ بدأ به صاحبه لم يكن له أن يأخذه الا برضا صاحبه أو بقطاعة أذن له فيها قبل مجلها فهذا كله عندي بمنزلة واحدة وهو مثل قول مالك فيما أخبرتك من الدين والقطاعة . وقد

قيل اذا ما أخذ أحد الرجلين كل حقه قبل محله بشئ بذأه به صاحبه انه ليس على جهة القطاعة انما هو سلف من المكاتب لأحد السيدين اذا عجز المكاتب قبل أن يحل شئ من نجومه أو حل شئ منها وانما القطاعة التي يأذن فيها أحد الشريكين لصاحبه على جهة البيع انه عامل المكاتب بالتخفيف عنه لما عجل له رجاء أن يكون ما خفف عنه وتعمل منفعة تحف بذلك المؤنة عن المكاتب وفرغه لصاحبه حتى يتم لك عتقه ويتم له ما أراد من الولاء ويكون صاحبه أيضاً رأى أنه ان لم يتم للمكاتب العتق وعجز أن يكون ما تعجل من حقه بترك ما ترك أفضل من رقي العبد اذا عجز ابن وهب عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال من قاطع مكاتباً بينه وبين شركاء له فانه ليس كنزلة العتافة التي يضمن صاحبها أن يعتق ما بقي من المملوك اذا عتق بدنه ولكن ذلك كنزلة اشتراء المملوك نفسه

❦ في المكاتب بين الرجلين يبدى أحدهما صاحبه بالنعيم ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان حل نجم من نجوم المكاتب قتل أحدهما لصاحبه دعى أقاضي هذا النجم من المكاتب وخذ أنت النجم المستقبل ففعل وأذن له ثم عجز المكاتب عن النجم الثاني (قال) هذا عندي بمنزلة ما قتل مالك في الدين يكون بين الرجلين المنع عليه اذا استأذن أحدهما صاحبه أن يأخذ هذا النجم على أن يأخذ صاحبه النجم الثاني ثم فليس في النجم الآخر ان صاحبه يرجع عليه لانه سلف منه له فكذلك هذا في الكتابة لا بد له من أن يرد على صاحبه نصف ما أخذ منه ويكون العبد بينهما نصفين بمنزلة ما وصفت لك في الدين ولا خيار له ها هنا في أن يرد أو يسلم ماله في العبد وليس هذا عندي بمنزلة القطاعة لان هذا سلف أسلفه اياه

❦ في الجماعة يكتبون كتابة واحدة ❦

❦ قلت ❦ أرايت كتابة القوم اذا كانت واحدة أيكون للسيد أن يأخذ بعضهم على بعض (قال) يأخذ السيد جميعهم فان لم يجد عند جميعهم أخذ من وجد من أصحابه

جميع الكتابة ولا يمتقون الا بذلك (قال مالك) والجملة في هذا ليست بمنزلة الكفالة (قال مالك) ولو أن ثلاثة رجال تحملوا الرجل بما له على فلان ولم يقولوا بكل واحد منا حيل بجميع ما على صاحبه انه ليس على كل واحد منهم الا ثلث المال الذي تحملوا به يقض المال عليهم أثلاثا لانه لم يتحمل كل واحد منهم بجميع المال وليس للمتخيل له أن يأخذ من كل واحد منهم الا ثلث المال الا أن يكون شرط عليهم أن كل واحد منهم حيل بجميع المال ويشترط أيهم شاء أن يأخذ أخذ فيكون له أن يأخذ أيهم شاء بالجميع لان بعضهم حيل عن بعض (قال مالك) ولا يوضع عن المكاتبين في كتابة واحدة اذا مات أحدهم بموت صاحبه قليل ولا كثير ويؤدون جميع الكتابة لا يمتقون الا بذلك (قال ابن القاسم) قلت للمالك فالتقوم جميعا يكاتبون كتابة واحدة كيف تقسم الكتابة عليهم (قال) على قدر قوتهم عليها وأدايتهم فيها (قلت) أنقض الكتابة على قدر قيمة كل واحد منهم (قال) لا ولكن نقض الكتابة على قدر قوتهم فيها وجزائهم^(١) (ابن وهب) وقال ربيعة في رجل وامرأة كاتبا جميعا على أنفسهما بمائة دينار فمات أحدهما قال ربيعة يؤخذ الباقي بالمال كله وذلك لانهما دخلا في كتابة واحدة فيحملان العون بالمال وبالأفنى فلكل واحد منهما عون صاحبه مابقا وعون تركه الميت للباقي حتى يقضى للكتابة كلها

❦ في الرجل يكاتب عبيدين له فيؤدى أحدهما الكتابة جالة ❦

(قلت) أرايت الرجل يكاتب عبيدين له كتابة واحدة ويحمل بنجومها واحدة ان أديا عتقا وان عجزا رد في الرق فأدى أحدهما الكتابة جالة أنه أن يرجع على صاحبه بحصته جالة (قال) يرجع على صاحبه على النجوم ولم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن هذا رأيي (قلت) فان أبي السيد أخذها وقال أخذها على النجوم كما شرطت (قال) قال مالك الامر عندنا ان المكاتب اذا أدى جميع ما عليه من نجومه قبل حملها جاز ذلك له ولم يكن لسيدته أن يأبى ذلك عليه وذلك انه يضع عن المكاتب كل شرط عليه وخدمة وسفر وعمل لانه لا تم عتاقه رجل وعليه بقية من رق ولا ينبغي لسيدته أن يشترط

عليه في كتابته خدمة بعد عتقه ولا تتم حرمة ولا تجوز شهادته ولا ميراثه ولا أشباه ذلك من أمره وعليه بقية من رقب وهذا الأمر عندنا ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة قال إذا جاء بنجومه جميعاً قبلت منه وذلك لأن الاجل إنما كان مرفقة للمكاتب ولم يكن لسبيده من ذلك شيء فإذا جاء بكتابته جميعاً فقد برئ ﴿ابن وهب﴾ عن موسى بن محمد المدني قال حدثني الثقة عن سعيد المقبري عن أبيه قال جئت عمر بن الخطاب فقلت له اني جئت مولاي بكتابتي هذه فأبى أن يقبلها مني فقال خذها يا برقا فضمها في بيت المال واذهب فأنت حر فلما رأى ذلك مولاي قبضها ﴿ابن وهب﴾ عن الحرث بن نبهان عن عبد الله بن يامين عن سعيد بن المسيب ان مكاتبا جاء هو ومولاه الى عمر بن الخطاب ومعه كتابته فأبى أن يقبلها مولاه إرادة أن يرقه فأخذها عمر وجعلها في بيت المال وأعتق المكاتب وقال لمولاه ان شئت نخذها بنجومنا وان شئت نخذها كلها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أن الحرث بن هشام كاتب عبد الله في كل حيلة بشئ مسمى فلما فرغ من كتابته أتاه العبد بماله كله فأبى الحرث أن يأخذه وقال لي شرطي ثم انه رفع ذلك الى عثمان بن عفان فقال عثمان لهم المال فأجعله في بيت المال فنعطيه منه في كل حيلة ما يحل وأعتق العبد

— في المكاتبين في كتابة واحدة نصيب أحدهما زمانة ويؤدى الآخر —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان كاتب أجنبي كتابه واحدة كالتبها وما قريان على السماية ثم أصابت أحدهما زمانة وأدى الصحيح جميع الكتابة (قال) ففرض الكتابة على قدر قوتيهما يوم عقدت الكتابة ويرجع بما كان على الزمن منهما يومئذ ﴿قلت﴾ فلو أعتق الزمن قبل الاداء (قال) يجوز عتقه وتكون الكتابة كلها على الذي هو قوي على السعي ولا يوضع عنه بمقت هذا قليل ولا كثير لانه لا منفعة له فيه أن يرد ورد عتقه على وجه الضرر فيما كان يجوز عليه عتقه وان أبى لانه لا منفعة له فيه فهو لا يوضع عنه من كتابته لمكاتبه شيء فلا تبعه ان أدى وعتق بشئ من الكتابة مما

أدى عنه لانه عتق بغير الاداء وإنما يرجع عليه اذا عجز أو زمن ولم يمتق فأدى الآخر
الكتابة فانه يرجع حيثخذ على الزمن ان أفاد مالا وهذا رأيي ﴿قال سحنون﴾ لانه
انما عتق بالاداء (وقاله) أشهب وأكثر الرواة

﴿في القوم يكاتبون كتابة واحدة فيعتق السيد أحدهم أو يدبره﴾

﴿قلت﴾ أرايت القوم اذا كانوا في كتابة واحدة فأعتق السيد أحدهم ودبر الآخر
(قال) لا يجوز عتقه عند مالك الا أن يكون زمنا بحال ما وصفت لك فأما التدبير فاتهم
ان أدوا خرجوا أحراراً ولا يلتفت الى تدبيره عند مالك فان عجزوا فرجعوا رقيقا
فالتدبير لازم للسيد لانها وصية وأما المتق فأرى أن يمتق عليه أيضاً اذا عجزوا وإنما
لم أجز عتق السيد من قبل الذين معه في الكتابة لثلا يعجزهم فأما اذا عجزوا فأرى أن
يتمتق عليه (قال ابن القاسم) اذا كان مكاتبان في كتابة واحدة فأعتق السيد أحدهما
وهما صحيحان قويان على السعى فأجاز الباقي عتق السيد جاز ووضع عن الباقي حصه
المتق من الكتابة وسعى وحده فيما بقي عليه وليس له أن يسمى معه المتق فان
قال أنا أجز العتق ولكن يوضع عني ما يصيب هذا المتق من الكتابة وأسى أنا
وهو فيما بقي لم يكن ذلك له ^(١) وكانا يسميان جميعا في جميع الكتابة ولا يوضع عنه منها
شيء ويبقى رقيقا على حاله في الكتابة ولا تجوز عتاقه ^(٢) ﴿قلت﴾ فان دبر أحدهما بعد
الكتابة ثم مات السيد وكان الثلث يحمل هذا المدبر (قال) ان كان هذا المدبر قويا على
الاداء حين مات السيد قال فلا يمتق بموت السيد الا أن يرضى أصحابه الذين معه
في الكتابة بذلك فان رضى أصحابه بذلك كان بحال ما وصفت لك في أول المسئلة في
العتق وان كان يوم يموت السيد المدبر زمنا وقد كان صحيحا فانه يمتق ولا يكون
للذين معه في الكتابة هاهنا قول ولا يوضع عنهم حصه هذا المدبر من الكتابة لأن
مالك قال في الزمن يكون مع القوم في الكتابة فيعتقه سيده انه لا يوضع عنهم
لذلك شيء وكل من أعتق من لا قوة له من صغير أو زمن فانه عتيق ان شاء وان
أبوا ولا يوضع عنهم من الكتابة قليل ولا كثير وكل من أعتق من لا قوة فلا عتق

له الا برضاهم فذلك الذى يوضع عنهم قدر ما يصيبه من الكتابة ويسمعون فيما بقى منها ﴿ قلت ﴾ أرايت المكاتبين كتابة واحدة اذا أعتق السيد أحدهم ثم عجزوا أترى أن يمتق على السيد الذى كان أعتق (قال) نعم أرى أن يمتق اذا عجزوا ورجعوا الى السيد لأن مالكا قال فى رجل أعتق عبده وعليه دين فأبى الغرماء أن يجيزوا المتق فإنه لا يجوز فإن أفاد مالا فأدى الى الغرماء عتق عليه عبده ذلك بالمتق الذى كان أعتق فكذلك المكاتب اذا عجز عتق على سيده بالمتق الذى كان أعتق لأن عتق السيد انما كان بطل خوفاً أن يعجز صاحبه فلما عجز الذى كنى لمكانه لا نجيز المتق فلما ذهب ذلك أجزنا المتق ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك الرجل يمتق عبده وهو فى الاجارة أو فى الخدمة لم يتمها فلا يجيز المؤاجر ولا الخدم فيكون موقوفاً اذا تمت الخدمة أو الاجارة عتق بالمتق الذى كان أعتق ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة انه قال اذا اجتمع القوم فى الكتابة فليس لبعضهم أن يقاطع دون بعض وان أذنوا وليس لقوم اجتماعوا فى الكتابة أن يقولوا قاطع بعضنا دون بعض وقوتهم وأموالهم معونة لهم فى عتاقه جميعهم وليس لبعضهم أحق بذلك من بعض وان كانت القوة والغنى عند بعضهم دون بعض يرقون جميعا ويمتقون جميعا ويكون ما كان منهم من قوة أو غنى لهم جميعا فان قاطع بعضهم فهو رد ولو أن سيدهم أعتق واحدا منهم لم يكن ذلك له وذلك أن من بقى له معونته وتقوته

— فى رجل كاتب عبيد له وأحدهما غائب بنير رضاه —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان كاتب رجل عبده على نفسه وعلى عبد للسيد غائب فأبى النائب أن يرضى كتابته وقال هذا الذى كاتبه أنا أودى الكتابة ولا أعجز (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن يمتق على كتابته فاذا أداها عتق النائب معه ولا يلتفت الى اباة النائب ويكون النائب مكاتباً مع صاحبه على ما أحب أو كره مثل ما قال مالك فى الرجل يمتق عبده على أن له عليه كذا وكذا ديناراً فأبى العبد ويقول لا أوديه ان ذلك جائز والدنانير لازمة للعبد فى مسئلتك ان كان المكاتب أجنبياً ليس ذا قرابة

ولم يرض بالكتابة ان أداها هذا الذي كاتب كان له أن يرجع على النائب بمحضته من الكتابة لانه أدخله معه في الكتابة ان شاء النائب وان أبي وقاله أشهب

— في الرجلين يكون لكل واحد منهما عبد فيكاتبهما كتابة واحدة —

قلت ﴿ أ رأيت الرجلين يكون لكل واحد منهما عبد على حدة فيكاتبهما كتابة واحدة وكل واحد منهما حميل بما على صاحبه ﴾ (قال) لا تصلح هذه الكتابة لأن هذا غرر لأن عبد هذا لو هلك أخذ هذا الذي هلك عبده من عبد صاحبه مالا بغير شيء وان هلك عبد هذا الآخر ولم يهلك عبد صاحبه كان بهذه المنزلة فهذا من الغرر لا يجوز لأن مالكا سئل عن دار بين رجلين حبساها على أنفسهما على أن أيهما مات فنصيبه للآخر منهما حبسا عليه قال مالك لا خير في هذا لأن هذا غرر تخاطرا فيه ان مات هذا أخذ هذا نصيب هذا وان مات هذا أخذ هذا نصيب هذا فالذي سألت عنه هو مثل هذا لأن السيدين انما تماقدا على غرر ان مات عبد هذا أخذ مال هذا بغير شيء وان مات عبد هذا أخذ مال هذا بغير شيء ﴿ قال مالك ﴾ الامر بالمجتمع عليه عندنا أن العبد اذا كاتبه سيده لم يبيع لسيده أن يتحمل له أحد بكتابة عبده ان مات العبد أو عجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك أنه ان تحمل رجل لسيد المكاتب بما عليه من الكتابة ثم اتبع ذلك سيد المكاتب قبل الذي تحمل له أخذ ماله باطلا لا هو ابتاع المكاتب فيكون ما أخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكاتب عتق فيكون في ثمن حرمة ثبت له فان عجز المكاتب رجع الى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك لان الكتابة ليست بدين ثابت فيتحمل لسيد المكاتب بها انما هو شيء ان أداها المكاتب عتق فان مات المكاتب وعليه دين لم يخاص سيده غرامه بكتابه وكان غرامه أولى بماله من سيده . فان عجز المكاتب وعليه دين للناس كان عبدا مملوكا لسيده وكان ديون الناس في ذمة المكاتب لا يدخلون مع سيده في شيء من ثمن رقبته (وقال غيره) من الرواة ألا ترى أن الكتابة ليست في ذمة ثابتة وانها على الحميل في ذمة ثابتة اذا أخرجه الحميل لم يرجع به كما أخرجه في ذمة وأنه ان وجد

عند المكاتب شيئاً أخذه والا أجل حقه ولم يكن في ذمة ثابتة وإنما يكون في رقبته ان عجز رجع رقيقاً لسيده وذهب مال الحميل باطلا وليس هذا من شروط المسلمين ولا تنقد عليه بيوهم ..

❦ في المبدين يكتبان كتابة واحدة فيغيب أحدهما ويعجز الآخر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان كاتب عدين لى كتابة واحدة فغاب أحدهما وحضر الآخر فعجز عن أداء النعم أ يكون للسيد أن يعجزه وصاحبه غائب (قال) يرفع أمره الى السلطان فيتلوم له ولا يكون تمجيذه الحاضر عجزاً وصاحبه غائب ويتلوم له السلطان في ذلك فان رأى أن يعجزهما جميعاً عجزهما وكذلك قال مالك في الغائب يرفعه الى السلطان فان رأى أن يعجزه عجزه فهذا مثله ❦ قلت ❦ أ رأيت ان كاتب رجل عدين له فهرب أحدهما وعجز الحاضر (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى أن يعجز دون السلطان لان صاحبه غائب فاذا حلت نجومه رفته الى السلطان فيكون السلطان هو يعجزه بما يرى وقاله أشهب

❦ في المكاتب تحمل نجومه وهو غائب ❦

❦ قال ❦ وسمعت مالكا يقول اذا كان المكاتب غائباً وقد حل نجم أو نجوم لم يكن للسيد أن يعجزه الا عند السلطان يرفع أمره الى السلطان (قال ابن القاسم) ولو قال السيد أشهدكم أنى قد عجزته ثم قدم المكاتب بنجومه التى حلت عليه لم يقبل قول السيد وكان على كتابته فان لم يأت به صنع فيه كما يصنع بالمكاتب اذا حل عليه نجم فلم يؤده الى السلطان أن يعجزه وان كان غائباً اذا رأى ذلك

❦ في المكاتب يعجز نفسه وله مال ظاهر ❦

❦ قال ❦ وقال مالك غير مرة اذا كان المكاتب ذا مال ظاهر معروف فليس له أن يعجز نفسه وان كان لا مال له يعرف فذلك له ❦ قلت ❦ فان كان يرى انه لا مال له فعجز نفسه ثم أظهر أموالاً عظاماً فيها وفاء بالكتابة أيرد في كتابته أم هو رقيق

(قال) بل هو رقيق بالم يكن يعلم بها **قلت** ويكون عجز المكاتب دون السلطان اذا رضى المكاتب (قال) نعم عند مالك اذا لم يكن للمكاتب مال يعرف وكان ماله صامتا وكذلك قال لى مالك وانما الذى لا يكون عجزه الا عند السلطان اذا حلت نجومه وقال أنا اؤدى ولا يعجز نفسه ومطل سيده فأراد سيده أن يعجزه حين تحمل نجومه (قال مالك) فان هذا يتلوم له السلطان فان رأى وجه أداء تركه على نجومه وان لم ير له وجه أداء عجزه ولا يكون تأخير عن نجومه فسحا لكاتبته ولا تعجز سيده له عجزاً حتى يعجزه السلطان اذا كان العبد متمسكاً بالكتابة وأما الذى عجز نفسه ورضى بذلك وله مال لا يعرف قد كتبه ثم ظهرت له أموال بعد ذلك فهو رقيق ولا يرجع عما كان رضى به (وقال) اذا أراد المكاتب أن يعجز نفسه قبل حلول نجمه بشهر فان ذلك له الا أن يكون له مال ظاهر فلا يكون ذلك له **ابن وهب** عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أباه حدثه أن عبد الله بن عمر كاتب غلاماً له يقال له شرفى بأربعين ألف درهم فخرج الى الكوفة فكان يعمل على حمله حتى أدي خمسة عشر ألف درهم فجاءه انسان فقال له أعجنون أنت أنت هاهنا تعذب نفسك وعبد الله بن عمر يشتري الرقيق يمينا وشمالا ويعتقهم ارجع اليه فقل له قد عجزت فجاء اليه بصحيفته فقال يا أبا عبد الرحمن قد عجزت وهذه صحيفتى اعها فقال لا والله ولكن اعها أنت ان شئت فحماها ففاضت عينا عبد الله بن عمر ثم قال اذهب فانت حر فقال أصلحك الله أحسن الى ابني فقال حماه ان ثم قال أصلحك الله أحسن الى أمي ولدي قال هما حرتان فأعتقهم خستهم جميعا فى مقعده

❦ في المكاتب يحل نجومه وسيده غائب ❦

قلت أرايت المكاتب غاب سيده ولم يوكل أحداً يقبض الكتابة فأراد المكاتب أن يخرج حراً باداء الكتابة الى من يؤدى الكتابة (قال) يدفعها الى السلطان ويخرج حراً حل الإجل أو لم يحل وهذا قول مالك وقد مضت آثار فى مثل هذا

— في المكاتب تحمل نجومه وله على سيده دين —

﴿قلت﴾ أرايت المكاتب اذا كان له على سيده مال فخل نجم من نجومه والمال الذي على السيد مثل النجم الذي حل للسيد على المكاتب أيكون قصاصا (قال) نعم يكون قصاصا الا أن يكون على سيده دين فان كان على سيده دين حاص الغرماء بماله على سيده الا أن يكون السيد قاص المكاتب بذلك قبل أن يقوم عليه الغرماء فيكون ذلك قضاء للمكاتب

— في المكاتب يؤدي كتابته وعليه دين —

﴿قلت﴾ أرايت المكاتب اذا أدى كتابته الى سيده وعلى المكاتب دين فقامت الغرماء فأرادوا أن يأخذوا من السيد ما اقتضى من كتابته (قال) سئل مالك عنها فقال ان كان الذي اقتضى السيد من كتابته يعلم أنه من أموال هؤلاء الغرماء أخذوه من السيد وان لم يعلم أنه من أموالهم لم يرجعوا على السيد شيء من ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ وأرى اذا كان للغرماء أن يزعموا من السيد ماعتق به المكاتب رأته مردوداً في الرق^(١) ﴿ابن نافع وأشهب﴾ عن مالك في مكاتب قاطع سيده فيأبى عليه من كتابته بمبد دفعه اليه فاعترف في يده بسرقة فأخذ منه (قال) يرجع على المكاتب بقيمة ما أخذ منه (قال ابن نافع) وهذا اذا كان له مال فان لم يكن له مال رد مكاتباً كما كان قبل القطاعة وهذا رأيي والذي كنت أسمع ﴿وقال أشهب﴾ لا يرد ويتبع المكاتب لانه كان عتق بالقطاعة فتمت حرمة وجازت شهادته ووارث الاحرار فلا يرد عتقه (وقال ابن نافع وأشهب عن مالك في المكاتب بقاطع سيده على شيء استرقه أو ثياب استودعها ثم يعترف ذلك بيد السيد فيؤخذ منه انه لا يعتق المكاتب هكذا لا يؤخذ الحق بالباطل (وقال) بعض رواة المدنيين اذا كان الشيء لم يكن له في ملكه شبهة وانما اغتر به مولاه فهذا الذي لا يجوز له وأما ما كان الشيء بيده يملكه وله فيه شبهة الملك بما طال من ملكه له ثم استحق فان هذا يتم له عتقه ويرجع عليه

بقيته ان كان له مال وان لم يكن له مال اتبع به (وقاله) عبد الرحمن أيضا (ابن وهب) وقال مالك ليس للمكاتب أن يقطع سيده اذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لا شيء له لان أهل الديون أحق بماله من سيده فليس ذلك بجائز له وذلك لانه لو كان مكاتب قاطع بأموال الناس وهي دين عليه ودفع ذلك الى سيده فأعتقه فليس ذلك بجائز وليس لسيده العبد ان مات مكاتبه أن يحاص بقطاعته الناس في أموالهم كما لا يكون له أن يحاص بكتابه أهل الدين وكما اذا عجز مكاتبه وعليه دين للناس كان له عدا فكانت ديون الناس في ذمة عبد ولم يدخلوا معه في شيء من عبده (ابن وهب) عن محمد بن عمرو عن ابن جريح عن عبد الكريم قال قال زيد بن ثابت المكاتب لا يحاص سيده الثرماء يبدأ بالذي لم قبل كتابة السيد (قال ابن جريح) وقيل لسميد بن المسيب كان شريح يقول يحاصهم بنجمه الذي حل فقال ابن المسيب أخطأ شريح قال زيد بن ثابت يبدأ بالذي للدين (قال ابن وهب) وقال ابن شهاب في العبد يكاتبه سيده وعليه دين للناس قد كتبه قال يبدأ بدين الناس فيقضى قبل أن يؤخذ من نجومه شيء ان كان دينه يسيرا بدى بقضائه وأقر على كتابته وان كان دينه كثيرا يخنس^(١) نجومه وما شرط عليه من تمجيل منفعة فسيده بالخيار ان شاء أقره على كتابته حتى يقضى دينه ثم يستقبل نجومه وان شاء مح كتابته (قال بونس) عن ربيعة أنه قال أما دين المكاتب فيكسر كتابته ونزل في دينه بمنزلة العبد المأذون له في التجارة

— في المكاتب يسافر بغير إذن سيده —

(قلت) أرايت المكاتب أيكون له أن يخرج من بلد الى بلد في قول مالك (قال) قال مالك ليس له أن يسافر الا بإذن سيده (قال ابن القاسم) وأرى ان كان خروجه لخروجا قريبا ليس فيه على سيده كبير مؤنة مما لا ينيب على سيده اذا حلت نجومه ولا يكون على سيده في مغيب العبد كبير مؤنة فذلك للعبد المكاتب

(١) قال ابن وضاح يخنس أى بإطاء المنجمة والوئى ومضاه يكسر وإبراهيم بن محمد يخنس أى بإطاء المهمة وإليه الوحدة اهـ

(وقال) مالك في الرجل يشترط على مكاتبه أمك لا تسافر ولا تنكح ولا تخرج من أرضي إلا بأذني فإن فعلت من ذلك شيئاً بنيراذني فحو كتابك يدي (قال) مالك ليس محو كتابته يده إن فعل المكاتب شيئاً من ذلك ولم يرفع ذلك إلى السلطان وليس للمكاتب أن ينكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده إلا بأذنه اشترط ذلك عليه أولم يشترطه وذلك أن الرجل يكتب عبده بمائة دينار وله ألف دينار أو أكثر من ذلك فينتقل المكاتب فيتزوج المرأة فيصدقها الصداق الذي يحجب بماله ويكون فيه عجزه فيرجع إلى سيده عبداً لا مال له أو يسافر بماله وتحمل نجومه فليس ذلك له ولا على ذلك كاتبه وذلك بيد سيده أن شاء أذن له وإن شاء منعه في ذلك كله ابن وهب عن يونس عن ربيعة أنه قال إن المكاتب إنما كان الذي يؤتى إليه من الكتابة طاعة لله ومروفاً إلى من كوتب وفضلاً من سيده عليه ثم كانت شروطه يمنع بها أن ينزل بمنزلة الحر في الأسفار والنكاح والجلالة وأشياء من الشروط يتوثق بها فيأخذ أهلها بها إذا خشوا الفساد والهلاك ولا يتخذ طغراً عند ما يكون من الزلل والخطأ والتأخير لشيء عن أجله ولا يخشى فساد ولا يبعده عن أهله وهو في سر وانتظار إذا تأخر انتظار به القضاء وإذا تزوج فرق بينه وبين أسرته وانتزع ما أعطاهما وإن خرج سفراً فريباً ثم قدم فقضى^(١) وإن أظهر فساداً في ماله أو أحدث سفراً لا يستطيع إلا بالكلفة والنفقة العظيمة بحيث كتابته وكل ذلك يصير إلى الامام لأن الكتابة طاعة أوتيت وحق للمسلم في شرط استثناء فينظر الامام إلى اللهم من ذلك فيجيزه والشطط فيكسره ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال أسرها على تلك الشروط فإن لم يشترط أن لا يسافر إلا بأذنه فإن عجز فهو عبد ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا ينبغي لأهل المكاتب أن يئتموه أن يتبرروا وقد أحل الله ذلك له حتى يؤدي نجومه

❦ في مال المكاتب لمن يكون إذا كاتبه سيده ❦

❦ قال ❦ وقال مالك إذا كاتب الرجل عبده فإن جميع مال العبد للمبد ديناراً كان أو غير ذلك

عرضا كان أو فرضا^(١) الآن يشترطه السيد حين يكتبه فيكون ذلك للسيد وإن لم يشترطه فليس للسيد أن يأخذه بعد عقد الكتابة (قال) وقال مالك إذا كاتب الرجل عبده يتبعه ماله بمنزلة العتق ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك إذا كاتب المكاتب فقد أحرز ماله وإن كان كتمه عن سيده وتلك السنة وذلك لأن الكتابة تلبت الولاء وهي عتاقة (قال) والمكاتب مثل العبد إذا عتق تبعه ماله وأحرزه من سيده ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك في كتمان المكاتب ولده من أمته عن سيده حتى يمتق قال ليس مال العبد والمكاتب بمنزلة أولادهما لأن أولادهما ليسوا بأموال لها إذا عتق العبد تبعه ماله في السنة وليس يتبعه أولاده فيكونوا أحراراً مثله وإذا أفلس بأموال الناس أخذ جميع ماله ولم يؤخذ ولده فإذا بيع واشترط ماله لم يدخل في ذلك ولده وإنما أولادها بمنزلة رقابها ولو كانت له وليدة حائل منه ولم يكتب على ما في بطنها ثم وقعت الكتابة انتظر بالوليدة حتى تضع ثم كان الولد للسيد والوليدة للمكاتب لأنها من ماله

﴿ في المكاتب يمان في كتابته فيعتق وقد بقي ﴾

﴿ في يديه منها فضلة ﴾

﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يقول في المكاتب إذا أعين في كتابته فضلت فضلة بعد أداء كتابته (قال) إذا كان العون منهم على وجه الفكالك لرقبته وليس ذلك بصدقة منهم عليه فأرى أن يستحلهم من ذلك أو يرد عليهم وقد فعله زياد مولى ابن عباس رد عليهم الفضلة بالخصص

﴿ في المكاتب يعجز وقد أدى إلى سيده من مال تصدق به عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن عجز المكاتب وقد أدى إلى سيده نجما من نجومه من مال تصدق به عليه أيطيب ذلك للسيد أم لا (قال) سألتنا مالكا عن المكاتب يكتب ولا حرفة له إلا ما تصدق به عليه قال لا بأس بهذا وهذا يدل على أن الذي أخذ السيد من ذلك

(١) (وفرضا) الفرض هو المال المعين له من هاتش الاصل

عند مالك بطيب له ﴿قال﴾ وقال مالك في القوم اذا أعانوا المكاتب في كتابته ليفكوا جميعه من الرق فلم يكن فيما أعانوا به المكاتب وفاء للكتابة (قال) ذلك الذي أعين به المكاتب مردود على الذين أعانوه الا أن يجمعوا المكاتب من ذلك في حل فيكون ذلك له (قال عبد الرحمن بن القاسم) وان كانوا انما تصدقوا به عليه وأعانوه به في كتابته ليس على وجه أن يفكوه به من رقه فان ذلك ان عجز المكاتب لسيده

﴿ في كتابة الصغير ومن لا حرفة له ﴾

﴿قلت﴾ أرايت الصغير أيجوز أن يكتبه سيده (قال) سألنا مالكا عن العبد يكتبه سيده ولا حرفة له فقال لا بأس به (قيل) لمالك انه يسأل ويتصدق عليه (فقال) مالك لا بأس بذلك فستنتك مثل هذا (وقد) قال أشهب لا يكتب الصغير لان عثمان بن عفان ^(١) قد قال ولا تكلفوا الصغير الكسب فانكم متى كلفتموه سرق الا أن تقوت كتابته بالاداء أو يكون بيده ما يؤدى عنه فيؤخذ منه ولا يترك بيده فيتلفه لسفاهه ويرجع رقيقا ﴿وسئل﴾ مالك أيكتب الرجل الابنة التي ليس يدها صنعة ولا لها عمل معروف (فقال) كان عثمان بن عفان يكره أن تخرج الجارية التي ليس يدها صنعة ولا لها عمل معروف فما أشبه الكتابة بذلك

﴿ في الرجل يمتق نصف مكاتبه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب عبده ثم أعتق منه بعدما كاتبه شقفا منه أيمتق المكاتب أم لا (قال) قال مالك لا يمتق عليه لان هذا هاهنا انما عتقه وضع مال الا أن يكون أعتق ذلك الشقص منه في وصية فان ذلك عتق للمكاتب ان عجز ان حمل ذلك الثلث ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك عتقه ذلك في الوصية عتقا ولم يجعله في غير الوصية عتقا أرايت اذا هو عجز وقد كان عتقه في غير وصية أليس قد رجع في ملك سيده ممتق شقصه (قال) لا ولو كان هذا الذي يمتق شقصا من مكاتبه في غير وصية يكون عتقا للمكاتب

(١) (قوله لان عثمان بن عفان) كذا في نسخة وفي أخرى لان عمر قد قال الخ

اذا عجز لكان لو كان المكاتب بين الرجلين فأعتق أحدهما نصيبه ثم عجز في نصيب صاحبه لقوم على الذي أعتقه فهذا ان عجز ورجع رقيقا كان بينهما ولا يقوم على الذي أعتقه وليس عتقه ذلك عتقا لانه انما أعتقه يوم أعتقه والذي كان يملك منه انما كان يملك مالا كان عليه فانما عتقه وضع مال ولان سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه ثم مات المكاتب قبل أن يؤدي كتابته وله مال قال سعيد بن المسيب يأخذ الذي تملك بالكتابة بقية كتابته ثم يقتسمان ما بقي بينهما فلو كان ذلك عتقا لكان ميراثه كله للذي تملك بالرق فهذا يدل في قول سعيد بن المسيب أنها ليست بعتاقة من الذي أعتقه في الصحة وانما هو وضع مال وكذلك قال مالك (قال) وقال مالك ولو أن مكاتباً هلك سيده فوريه ورثه فأعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب كان رقيقا كله لان مالكاً قال عتق هذا هاهنا انما هو وضع مال (قال) والذي أعتق شقصا من مكاتبه في مرضه ان عجز المكاتب عتق منه ما عتق في وصيته اذا حمل ذلك الثلث لان ذلك قد أدخل في ثلث مال الميت وهي وصية للعبد فكل ما أدخل في ثلث مال الميت فهي حرة لا ترد (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت مكاتباً كان لي جميعه فأعتقت نصفه أيكون هذا وضعا أو عتقا (قال) هذا وضع وكذلك قال مالك ولا يكون عتقا الساعة ولا ان عجز عما بقي ولكنه وضع بوضع عنه من كل نجم نصفه ﴿قال﴾ وقال مالك في الذي يمتق نصف مكاتبه ثم يعجز المكاتب عما بقي انه رقيق كله ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين هذا وبين الذي أعتقه السيد وهو مع غيره في كتابة واحدة (قال) انما ارد مالك عتق الذي أعتق السيد كله ومعه غيره في الكتابة على وجه الضرر (وقال مالك) فيه لا يجوز عتق السيد اياه دون مؤامرة أصحابه فان رضى أصحابه بعتق السيد اياه عتق فقول مالك ان كان أصحابه يقولون على السعي ليسوا بضغفاء ولا زمني وليس فيهم من لا يسى عنهم فرضوا بذلك جاز عتق السيد هذا الذي أعتق على ما وصفت لك وان هذا الذي أعتق السيد نصفه ليس فيه مؤامرة أحد وليس يجوز عتق السيد نصفه الا أن

يعتق النصف الباقي أو يؤدّي المكاتب بقية الكتابة فيعتق وهذا الذي أعتق السيد
 نصفه لا يجوز عتق السيد فيه على حال إلا بعد الأداء لأنها ضبيعة ولو كان عتقا
 لعتق على السيد ما بقي منه حين أعتقه. والذي مع غيره في كتابة واحدة قد يجوز
 عتق السيد فيه إذا رضى أصحابه بذلك أولا ترى أنه لو كان زمنا جاز عتق السيد فيه
 وكذلك أن لو كان صغيرا لا يسمى مثله فإن عتقه فيه جائز أولا ترى أنه لو كان مكاتباً
 وحده فأزمن فاعتق السيد نصفه أنه لا يعتق النصف الباقي على السيد إلا بأداء ما بقي
 من الكتابة فهذا فرق ما بين المستثنين اللتين سألت عنهما ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أعتق
 الرجل نصف مكاتبته وهو صحيح (قال) لا يعتق منها شيء وإنما العتق هاهنا وضع مال
 عند مالك فينظر إلى ما عتق منها فيوضع عنها من الكتابة بقدر ذلك ثم تسمى فيها
 بقي فإن أدت عتقت وإن عجزت رقت كلها ﴿ابن وهب﴾ وأشهب وقال مالك
 في المكاتب بين الرجلين فيترك أحدهما للمكاتب الذي له عليه ثم يموت المكاتب
 ويترك ما لا يقال يعطى صاحب الكتابة الذي لم يترك له شيئاً ما بقي من الكتابة
 ثم يقتسمان المال كهيئته لو مات عبد لأن الذي صنع ليس بعقاة إنما ترك ما كان عليه
 وبما بين ذلك أن الرجل إذا مات وترك مكاتباً وترك بنين رجالاً ونساءً ثم أعتق
 أحد البنين نصيبه من المكاتب أن ذلك لا يثبت له من الولاء شيئاً ولو كانت عقاة
 لثبت الولاء لمن أعتق منهم من رجالهم ونسائهم. وبما بين ذلك أيضاً أنهم إذا أعتق
 أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي أعتق نصيبه ما بقي من المكاتب
 فلو كانت عقاة لقوم عليه حتى يمتق في ماله كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من أعتق شركاً له في عبد عتق عليه ما بقي منه فإن لم يكن له مال فقد عتق منه
 ما عتق. وبما بين ذلك أيضاً أن من سنة المسلمين التي لا اختلاف فيها أن الولاء لمن
 عقد الكتابة وأنه ليس لمن ورث سيده المكاتب من النساء من ولأء المكاتب شيء
 وإن أعتقن نصيبهن كلهن إنما ولاؤه لذكور ولد سيد المكاتب أو عصيته من الرجال
 (وقال) سميد بن السنيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن في رجل كاتب مملوكه ثم يموت

ويترك بنين رجالا ونساء فيؤدى المكاتب اليهم كتابته (قال) الولاء للرجال دون النساء وقد قال ذلك ابن شهاب **﴿ ابن وهب ﴾** قال ابن جريح وقال عطاء وعمر بن دينار اذا عتق المكاتب لا ترث الابنة منه شيئا انما هو لمصيبة أبيها **﴿ ابن وهب ﴾** وأشهب عن الليث أنه سمع يحيى بن سعيد يقول اذا كان المكاتب بين اشارك فأعتق أحدهم حصته فاما ترك له حظه من المال ولم يفكك له وقا فان عجز المكاتب فان الناس قد اختلفوا في حظ الممتق منه فقال ناس يكون للممتق حظه في العبد اذا عجز لانه لم يمتق له وقا ولكنه ترك له مالا كان له عليه (قال الليث) وهذا القول أعجب الى يحيى بن سعيد بمنزلة رجل لو ترك لمكاتبه ثلث كتابته ثم عجز عما بقي لم يحتاج عليه بما ترك له من المال **﴿ ابن وهب ﴾** عن مخزومة عن أبيه قال يقال أيا رجلين كان بينهما مكاتب فأعتق أحدهما نصيبه فلا غرم عليه ليس هو بمنزلة من أعتق نصف عبد بينه وبين آخر

❦ في الرجل يطأ مكاتبته ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت من وطئ مكاتبته أيكون لها عليه الصداق أم يكون عليه ماقصها في قول مالك (قال) لا صداق لها عليه ولا ماقصها اذا هي طاووته عند مالك ويدراً الحد عنه وعنهما عند مالك وان كان اغتصبها السيد نفسها درى الحد عنه أيضاً وعنهما **﴿ قلت ﴾** أفيكون عليه ماقصها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وعليه ماقصها اذا اغتصبها نفسها **﴿ قال ﴾** وقال مالك ليس على سيد المكاتب اذا وطئها شيء في وطئها اياها ويؤدب ان كان عالماً وان كان يندر بالجهالة فلا شيء عليه من وطئها اياها اذا طاووته **﴿ قال ﴾** وقال مالك اذا وطئ الرجل مكاتبته فلا شيء عليه في وطئها اياها **﴿ قلت ﴾** ولا يكون عليه ماقصها (قال) لا اذا طاووته **﴿ قلت ﴾** فما فرق بين الأجنبي وبين السيد اذا قصها وطء السيد والأجنبي (قال) لانها أمته وهي ان عجزت رجعت ناقصة والأجنبي اذا وطئها فنقصها ان هي عجزت رجعت الى سيدها ناقصة فهذا يكون عليه ماقصها فان وطئها سيدها حملت فضرب رجل بطنها فألقت جنينا

(قال) أرى في جنينها مافي جنين الحرة لان مالكا قال في جنين أم الولد من سيدها مافي جنين الحرة فهذه بحال جنين أم الولد ويورث جنين المكاتبه على فراض الله كذلك قال مالك في جنين أم الولد من سيدها ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن خالد بن الياس المدوني عن القاسم بن عمرو بن المؤمل أنه قال سألت سعيد بن المسيب عن رجل وطئ مكاتبته فحملت قال تبطل كتابتها وهي جاريته ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم قال كان ابراهيم النخعي يقول في الرجل يقع على مكاتبته انها على كتابتها فان عجزت ردت في الرق فان كانت قد حملت كانت من أمهات الاولاد ﴿ابن وهب﴾ قال قال عبد العزيز وقال ربيعة ان طاعته فولدت منه فهي أم ولد ولا كتابة عليها فان أكرها فهي حرة وولدها لاحق به (قال) الليث بن سعد وقال يحيى بن سعيد أما الولد فلا أشك فيه أنه سيلاط به لان الولد ولده (وقال) مالك ان أصابها طائفة أو كارهة مضت على كتابتها فان حملت خيرت بين أن تكون أم ولد أو تفضى على كتابتها فان لم تحمل فهي على كتابتها (قال) ويماب في استكراهه اياها ان كان لا يعذر بالجهالة

— في المكاتبه تلد بنتا وتلد ابنتها بنتا فيعتق السيد البنت العليا —

﴿أو يطؤها فتحمل﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب أمة لى فولدت بنتا ثم ولدت بنتها بنتا أخرى فزمنت البنت العليا فأعتقها سيدها (قال) عتقه جائز عند مالك وتكون البنت السفلي والمكاتبه نفسها بحال ما كانوا يمتغان اذا أدتا ويمجزان اذا لم تؤديا ﴿قلت﴾ أرايت ان وطئ السيد البنت السفلي فولدت منه ولداً (قال) فانها بحالها تكون معهم في السعاية ويكون ولدها حراً الا أن يرضوا أن يسلموها الى السيد وترضى هي بذلك ويوضع عنهم من الكتابة مقدار حصتها من الكتابة وتكون أم ولد فذلك لازم للسيد وان أبوا وأبنت لم تكن أم ولد وكانت في الكتابة على حالها ويكون من معها ممن يجوز رضاه فان كانت في قوتها وأدلتها ممن يرجي نجاتهم بها ويخاف عليهم اذا رضوا

فأجازوها لم يجز ذلك لاهم ليس لهم أن يرقوا أنفسهم (وقد قال) بمض الرواة لا يجوز
 وإن رضوا ورضيت وإن كان قلبهم مثل ما قبلها من السعاية والقوة والكفاية لأننا
 لا ندرى ما يصير إليه حالم من الضعف فنبقى على السعي معهم لأنهم ترجى لهم النجاة بها
 فإن صاروا إلى التقي عتقت وإن صاروا إلى المجز صارت أم ولد **قلت** لابن القاسم
 كيف ترد أم ولد إذا رضيت ورضوا وهي أن أدوا الكتابة عتقت فكيف يطأ السيد
 جارية تمتق بأداء الكتابة (قال) إذا رضوا بأن يخرجوها من الكتابة ورضيت هي أن
 تخرج ووضع عن الذين معها في الكتابة حصتها من الكتابة فقد خرجت من الكتابة
 ولا تمتق بأداء الكتابة لأن الذين معها في الكتابة لم يؤدوا جميع الكتابة ألا ترى أنا قد
 وضعنا عنهم مقدار حصتها من الكتابة (قال) ولا أحفظ هذا عن مالك إلا أن مالك قال
 في السيد يمتق بعض من في الكتابة وهو صحيح يقدر على السعاية ويقدر على السعاية
 أن ذلك لا يجوز على الذين في الكتابة إلا برضاهم وهي أن بقيت في الكتابة فأنها لا توطأ

❦ في بيع المكاتب وعتقه ❦

قلت رأيت المكاتب إذا بيع فأعتقه المشتري (قال) أرى أن يعضى عتقه ولا
 يرد وقد سمعت الليث يقول ذلك (قال ابن القاسم) أخبرني الليث بن سعد عن
 يحيى بن سعيد أنه يباع مكاتباً له لمن أعتقه وأن عمرو بن الحرث دخل في ذلك حتى
 اشتراه **قلت** رأيت المكاتب إذا باعه سيده (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً
 وأرى أن كان الذي اشتراه أعتقه فإن ذلك جائز والولاء لمن اشتراه وأعتقه وقد
 سمعته من بعض أهل العلم **قلت** رأيت لو أن مكاتباً باعه سيده جهل ذلك فباع
 رقبته ولم يجز المكاتب فأعتقه المشتري أو كاتبه للمشتري فأدى كتابته فعتق أيجوز
 ذلك البيع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا تباع رقبته المكاتب وإن رضى المكاتب
 بذلك لأن الولاء قد ثبت للذي عقد الكتابة فلا تباع رقبته المكاتب فأرى هذا
 البيع غير جائز وإذا فات ذلك حتى يمتق العبد لم أردّه ورأيت حرّاً وولاً له للذي
 اشتراه وأعتقه وقد سمعت من أئمتنا يذكر ذلك أنه جائز ولا يرد ذلك لأن

ذلك عندي رضا من العبد بفسخ الكتابة وقد دخله العتق وفات (وقال غيره) اذا كان العبد راضيا ببيع رقبته فكانه رضا منه بالمجز **قلت** **﴿** فلو دبر عبده فباعه وجهل ذلك فاعتقه المبشترى **﴾** (قال) كان مالك مرة يقول يرد ثم قال بعد ذلك اراه جائزا وأنا ارى في المكاتب أن ينفذ عتقه ولا يرد أرايت ان عجز عند الذي أردته اليه أيفرق بينهما وقد بلغني عن من أثق به من أهل العلم أنه أمضى عتقه ولم يرده **﴿** قلت **﴿** أرايت المكاتب اذا باعه سيده **﴾** (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يرد إلا أن يفوت بالعتق فلا أرى أن يرد (وقد قال) بمض الرواة عقد الكتابة عقد قوي فلا يجوز بيع رقبته فان باعه نقض البيع وان أعتق رد وقد قاله أشهب (وقال) أشهب ان كان المكاتب لم يعلم بالبيع

بيع كتابة المكاتب

(وقال) عبد الرحمن بن القاسم بلغني أن ربيعة وعبد العزيز كانا يريان بيع مكاتبه المكاتب غررا لا يجوز **﴿** قلت **﴿** أرايت لو أن مكاتباً كاتب عبده فباع السيد كتابة مكاتبه الاعلى لمن تكون كتابة الاسفل **﴾** (قال) للمكاتب الاعلى **﴿** قلت **﴿** فان عجز المكاتب الاسفل **﴾** (قال) يكون رقيقا للمكاتب الاعلى فان عجز المكاتب الاعلى كانا جميعا لمشتري الكتابة لان الاسفل مال للمكاتب الاعلى وسيد المكاتب الاعلى حين باع كتابة مكاتبه لم يكن يقدر على أخذ مال المكاتب لان المكاتب أملك للماله فيتبع المكاتب ماله حين باع السيد كتابته **﴿** قلت **﴿** فان عجز المكاتب الاعلى لمن يؤدي هذا المكاتب الاسفل **﴾** (قال) للمشتري لا يرجع الى المكاتب بعد أن يعجز فان أدب العبد المكاتب الاسفل فستق كان ولاؤه للسيد الاول الذي باع كتابة مكاتبه لانه قد ثبت له قبل أن يبيع فلا يزول ذلك الولاء عنه حين عجز المكاتب الاعلى **﴿** ابن وهب **﴿** عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل باع كتابة عبده من رجل فسجز المكاتب فقال هو عبد للذي ابتاعه وقاله عمرو بن دينار **﴿** ابن وهب **﴿** عن ابن جريج عن محمد بن عبد الله بن طلحة أن أباه ابتاع مكاتباً لرجل من بني سليم

نفاصم أخو المكاتب إلى عمر بن عبد العزيز قضى عمر للمكاتب بنفسه بما أخذه به ابن طلحة (ابن وهب) قال ابن جريج وكان عطاء يقول ذلك ويقول الذي عليه الدين أولى به بالثمن (ابن وهب) عن مغرمة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط واستفتيا في رجل كان له مكاتب فقال له رجل أبتاع منك ما على مكاتبك هذا بمرض مائتي دينار فقال لا يصلح هذا إذا ذكر فيه ذهباً أو ورقا ولكن يأخذه بمرض ولا يسمى فليس بذلك بأس أن هو فعل ولم يسم (ابن نافع) عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد عن ابن المسيب أنه كان يقول إذا بيعت كتابة المكاتب فهو أحق بها بالثمن الذي بيعت به (ابن وهب) وقال مالك أحسن ما سمعت في الرجل يشتري كتابة مكاتب الرجل أنه لا يبيعه إذا كاتبه بدنانير أو بدراهم إلا بمرض من العروض يجعله إياه ولا يؤخره لأنه إذا أخره كان دينا بدين وقد نهى عن الكلائي بالكلائي (قال) فإن كان كاتب المكاتب سيده بمرض من العروض من الإبل أو البقر أو الغنم أو الرقيق أو ما أشبه ذلك فإنه يصلح للمشتري أن يشتريه بذهب أو فضة أو عرض مخالف للمرض الذي كاتبه عليه سيده يجعل له ذلك ولا يؤخره

﴿ في العبد المأذون له في التجارة يكاتب عبده ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة أيجوز له أن يكاتب عبده (قال) قال مالك لا يجوز له عتقه والكتابة عندي عتق فلا يجوز ذلك

﴿ المأذون يركبه الدين فيأذن له سيده أن يكاتب عبده ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت رجلا أذن لعبده في التجارة فركبه الدين فأذن له سيده في أن يكاتب عبداً له أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك لأنه إن أعتق عبداً له بأذن سيده لم يجز ذلك في قول مالك لأن المال الذي في يد العبد إنما هو للفرءاء إذا كان الدين يستغرق ما في يد العبد ﴿ قلت ﴾ والكتابة عندك على وجه

العتق أم على وجه البيع (قال) على وجه العتق ألا ترى لو أن رجلاً كاتب عبده وعليه دين يستغرق ماله كانت كتابته باطلة إلا أن يميز الغرماء ذلك إلا أن يكون في ثمن كتابته ما لو بيعت كان يكون مثل ثمن رقبته أو دينه لو رد فإن كان كذلك بيعت كتابته وتمجلت وقسمت بين الغرماء فإن أدى عتق وإن عجز كان عبداً لمن اشتراه فأرى عبد المبد بهذه المنزلة أن أذن له سيده إن كان في ثمن كتابته ما يكون ثمناً لرقبته لو فسخت كتابته بيعت وترك على حاله ولم تفسخ كتابته لأنه لا منفعة للغرماء في ذلك ولا ضرر عليهم فيه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فليس يفسخون بما ليس الضرر عليهم فيه ولا يفي ما فيه الضرر عليهم

✽ كتابة الوصي عبد يتيمة ✽

﴿قلت﴾ أيجوز للوصي أن يكتب عبداً لليتيم (قال) ذلك جائز ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة ﴿قلت﴾ فإن أعتقه الوصي على مال (قال) لا أرى ذلك جائزاً إذا كان انما يأخذ المال من المبد فإن أعطاه رجل مالا على أن يمتعه ففعل الوصي ذلك نظراً لليتيم فذلك جائز ﴿قلت﴾ أرايت الوصي أيجوز له أن يكتب عبد اليتيم في قول مالك (قاله) نعم إذا كان على وجه النظر لهم لأن يبعه عليهم جائز فكذلك الكتابة إذا كانت على وجه النظر لهم ﴿قلت﴾ وكذلك الوالد في قول مالك يجوز له أن يكتب عبد ابنه الصغير (قال) نعم لأن مالكا قال يجوز يمه على ابنه إذا كان على وجه النظر لابنه ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أنه يجوز من فعل الوالد والوصي ما هو أعظم من الكتابة وهو النكاح

✽ في كتابة الأب عبد ابنه الصغير ✽

﴿قلت﴾ أيجوز للأب أن يكتب عبداً لابنه الصغير (قال) نعم ذلك جائز في رأيي لأن مالكا قال يبيع له ويشتري له وينظر له ﴿قلت﴾ فإن أعتقه (قال) قال مالك لا يجوز عتقه إلا أن يكون له مال (وقال غيره) وإن أعتق ولا مال له فلم يرفع إلى الجأكم ينظر

فيه حتى أفاد مالا ثم عتقه للعبد وكان كعبد بين شريكين أعتق أحدهما حصته ولا مال له فلم يرفع الي حاكم ينظر فيه حتى أفاد مالا (قال) فانه يقوم عليه ويتم عتق العبد كله

— في العبد بين الرجلين يكتابه أحدهما بنير اذن شريكه أو باذنه —

﴿قال﴾ وقال مالك في العبد بين الرجلين انه لا يجوز لاحدهما أن يكتابه دون شريكه اذن له أو لم يأذن له فان فعل فسخت الكتابة وكان مأخذا هذا منه بينه وبين شريكه نصفين ﴿قلت﴾ فان كاتب أحدهما نصيبه بنير اذن شريكه ثم كاتب شريكه بعد ذلك بنير اذن شريكه أيضا لم يعلم أحدهما بكتابة صاحبه (قال) اراه غير جائز اذا لم يكتابه جميعا كتابة واحدة لان كل واحد منهما كتابته بخلاف كتابة الآخر وصار أن يأخذ حقه اذا حل دون صاحبه فليس هذا وجه الكتابة ولو كان هذا جائزا لأخذ أحدهما ماله دون صاحبه بنير اذن شريكه ألا ترى أنهما في أصل الكتابة لم يشتركا في الكتابة ولو كان هذا جائزا لجاز اذا كتبا جميعا كتابة واحدة أن يأخذ أحدهما ماله دون صاحبه بنير اذن شريكه فأرى الكتابة مفسوخة ها هنا كان ما كتبا عليه شيئا واحدا أو مختلفاً ويتبدلان الكتابة جميعا ان أحبا ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره من الرواة ان وافق كتابة الثاني كتابة الأول في النجوم والمال فهو جائز وكتاهما كتبا جميعا وان كانت الكتابة مختلفة فقد قال بعض الرواة ما قال عبد الرحمن ﴿قلت﴾ فان دبره أحدهما بنير علم من شريكه ثم دبره الآخر بنير اذن من شريكه أو أعتق أحدهما نصيبه بنير علم من شريكه ثم أعتق الآخر نصيبه بنير علم من شريكه (قال) أرى ذلك كله حائزا لأن مالكا قال لو أن رجلا دبر نصف عبد بينه وبين رجل فرضى الذي لم يدبر أن يلزم الذي دبر العبد كله ويأخذ منه نصف قيمته (قال) ذلك له ويكون مدبرا كله على الذي دبره واذا دبراه جميعا جاز فكذلك مسئلتك في التدبير اذا دبره هذا ثم دبره هنا جاز ذلك عليهما لأن عتق كل واحد منهما في هذا التدبير في ثلثه لا يقوم نصيب أحدهما على صاحبه وأما العتاق فهو أمر لا اختلاف فيه عندنا

ولا يعرف من قول مالك خلافة أنه إذا أعتق أحدهما وهو موسر ثم أعتق الآخر ان ذلك جائز عليه ولا قيمة فيه علم أولم يعلم ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين أن أحدهما لا يكتب نصيبه أذن في ذلك صاحبه أولم يأذن إلا أن يكتباه جميعا لأن ذلك يعقد له عتقا ويصير إذا أدى العبد ما كوتب عليه إلى أن يمتق نصفه ولا يكون على الذي كاتب أن يستم عتقه فذلك خلاف لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد قوم عليه قيمة العدل. فإن جهل ذلك حتى يؤدي المكاتب أو قبل أن يؤدي رد الذي كاتبه ما قبض من المكاتب فاقسمه هو وشريكه على قدر حصصهما وبطلت كتابته وكان عبدا لهما على حاله الأولى ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب في عبد كان بين رجلين فكاتبه أحدهما وأبى الآخر قال ابن شهاب لا نرى أن يجوز نصيب الذي كاتبه ولا يجوز على شريكه في نصيبه ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد بين الرجلين يكتبه أحدهما باذن شريكه (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في العبد بين الرجلين يكتبه أحدهما باذن شريكه ان الكتابة باطل

— فممن كاتب عبده أو عبداً يئته وبين رجل —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان كاتب نصف عبدي آتجوز الكتابة أم لا (قال) لا تجوز هذه الكتابة ولا يكون شيء منه مكاتباً ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي وقد قال مالك في العبد يكون بين الرجلين فيكاتبه أحدهما بنير اذن شريكه ان تلك الكتابة ليست بكتابة (قال مالك) فإن غفل عنه حتى يؤدي الكتابة إلى الذي كاتبه فهو رفيق كله ولا يكون شيء منه عتيقا ويرجع السيد الذي لم يكتب على السيد الذي كاتب فيأخذ منه نصف ما أخذ من العبد من ماله ويكون العبد بينهما رفيقا على حاله الأولى فهذا يدل على مسئلتك أنه لا يكون مكاتباً اذا كاتب نصفه ولا يمتق ان أدى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كاتبه أحدهما بنير اذن شريكه آتجوز الكتابة في قول مالك (قال) لا وان أدى فإنه لا يكون مكاتباً ويكون رفيقا ﴿ قلت ﴾ فما حال ما أخذ السيد منه

(قال) يكون بينهما **قلت** وهذا قول مالك (قال) نعم كذلك قال لنا مالك ونزلت
وكتب اليه بها في الرجل يأذن لشريكه بكتابة عبد بينهما انه يفسخ ذلك وان اقتضى
الكتابة كلها **قلت** فان كان قد اقتضى مالا أ يكون ذلك بينهما (قال) نعم وقال غيره
من الرواة ان اجتماع على أخذه أخذه ومن أراد رده على العبد رده لأنه لا يجوز
لها اقتسام مال العبد الا بالرضا منهما وقد ذكر هذا عن مالك ألا ترى أن من عيب
كتابة أحد الرجلين نصيبه بأذن شريكه وان كان الشريك قد أذن لشريكه أن
يأخذ من مال بينهما لم يكن يجوز لأحدهما أن يأخذ منه شيئاً دون صاحبه
لاختلاف الحرية بلا قيمة لان الكتابة عقد قوى ثابت وليس هي من حقائق
الحرية فيقوم على المقتضى اذا أعتق المكاتب بأدائها وانما عتق المكاتب بالمقد الاول ولم
يحدث له السيد عتقا انما صار عتقه على أصل عقده وأدائه الذي يفتح له عتقه ولم يكن
على المكاتب قيمة لانه منع القيمة أن تكون لانه قد يعجز فيكون قد أقيم على
المستمسك عبده الى رق لا الى حرية وذلك خلاف لما قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيمن أعتق شركا له في عبد وانهما أيضاً يتحاصران في ماله بحالتين مختلفتين يأخذ
هذا بنجوم ويأخذ هذا بخراج فأحدهما لا يدري يوم أذن له في شرطه لمن أذن له من
النجوم لانه لم يحدد عليه في شرطه ما يأخذ المستمسك بالرق من الخراج وانه اذا
كتب نصف عبد هو له فان أصل الكتابة لا تكون الا على المراضاة لانها بيع ألا
ترى أن العبد لو أراد أولا قبل أن يكتب منه شيء أن يكتبه سيده بغير رضاه ما لم
سيده مكاتبته بكتابة مثله ولا بقليل ولا بكثير فلذلك لا يلزم السيد أن يكتب ما بقي
بعد ما كتب الا بالرضا كما كان يدين بالكتابة وانه لو أدى المكاتب ما كتب
عليه في نصقه لم يكن عتقا لان السيد لم يستحدث له عتقا انما عقد كتابة ثم كان الاداء
يصيره الى المتفق فهو لم يمتق لو لم يكن أدى شيئاً فلذلك اذا أدى كان لا يمتق الا
بهذا المقد لان عقده كان ضعيفا ليس بمقد

﴿ في المكاتب يكاتب عبده أو ليعتقه على مال ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كاتب رجل عبداً له فكاتب المكاتب عبداً له على وجه النظر لنفسه والاداء ففجز للمكاتب الاعلى (قال) يؤدى المكاتب الاسفل الى السيد الاعلى فان أعتق السيد المكاتب الاعلى بمد ما عجز لم يرجع عليه بشئ مما أدى هذا المكاتب الاسفل لانه حين عجز صار رقيقا وصار ماله للسيد فاما كان له على مكاتبه فهو مال للسيد ولان مالكاً قال اذ عجز المكاتب الاعلى فولاة المكاتب الاسفل اذا أدى وعق السيد الاعلى ولا يرجع الى المكاتب الاول على حال أبداً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت مكاتباً قال لعبد له اذا جئتني بألف درهم فأنت حر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يصنع في هذا ما يصنع في الكتابة ويجوز في هذا ما يجوز في الكتابة ان كان ذلك منه على وجه ابتناء الفضل وطلب المال لزيادة المال جاز ذلك وان لم يكن كذلك لم يحز وينظر ويتلوم للعبد كما كان يتلوم في الحز لو قال ذلك لعبد ولا تنجم كما تنجم الكتابة اذا كان قول المكاتب لعبد ان جئتني بألف درهم على وجه النظر لنفسه

﴿ في المديان يكاتب عبده ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ لو أن عبداً كاتبه سيده وعلى السيد دين وقد جنى العبد جناية قبل الكتابة ثم قاموا عليه بعد الكتابة فقال المكاتب أنا أؤدى الدين الذي من أجله تردوني به من دين سيدي أو من عقل جنائبي وأكون على كتابتي كما أنا كان ذلك له ﴿ قلت ﴾ فان كاتب رجل أمته وعليه دين يفتقر قيمة الامه فولدت في كتابتها ولداً ثم قام الغرماء فان الكتابة تفسخ وتكون الامه رقيقاً ولدها الا أن يكون في قيمة الكتابة اذا بيعت بالتدفع والدين فلا تنير الكتابة وتباع الكتابة في الدين (قال) وقال مالك اذا أفلس سيد البديدين رهقه بعد الكتابة بيعت الكتابة للغرماء فتقاضوا حقوقهم اذا أحبوا

— في النصراني يكاتب عبده ثم يريد أن يستره —

قلت ﴿ رأيت النصراني إذا كاتب عبده أتجوز كتابته (قال) قال مالك إذا أسلم مكاتب النصراني بيعت كتابته فهذا يدل على أنه يجوز عند مالك إلا أنه إن أراد بيعه ومها في حال نصرانيتهما لم يمنع من ذلك ولم نعرض له ﴿ قلت ﴾ رأيت الذي إذا كاتب عبده فأراد أن يفسخ كتابة عبده وأبى العبد وقال أنا أمضى على كتابتي (قال) ليس هذا من حقوقهم التي يتظلمون بها فيما بينهم فلا أمنه من ذلك ولا أعرض له في ذلك والمتق أعظم حرمة ولو اعتقه ثم رده في الرق لم أعرض له فيه ولم أمنه من ذلك فكذا الكتابة والمتق إذا أراد تغيير ذلك كان له إلا أن يسلم العبد (وقال بعض الرواة) ليس له قرض الكتابة لأن هذا من الظلم الذي لا ينبغي للحاكم أن يتركهم وذلك

— مكاتب النصراني يسلم —

﴿ قلت ﴾ رأيت النصراني يكاتب عبده النصراني ثم يسلم المكاتب (قال) يلغى عن مالك أنه قال تباع كتابته ﴿ قلت ﴾ فإن اشترى عبداً مسلماً فكتبه (قال) تباع كتابته لأن مالكا قال أيضاً في النصراني يباع المسلم أنه يباع عليه ولا يفسخ شراؤه فهو إذا اشتراه ثم كاتبه قبل أن يبيعه بيعت كتابته فيبيع كتابته كأنها بيع له لأنه إن رقى فهو لمن اشتراه وإن عتق كان حراً وكان ولاؤه لجميع المسلمين فإن أسلم مولاه بعد ذلك لم يرجع إليه ولاؤه ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الذي يكاتب عبده وهو نصراني والعبد نصراني ثم أسلم المكاتب فيعت كتابته فأدى الكتابة لمن ولاؤه (قال) ولاؤه لجميع المسلمين فإن أسلم مولاه الذي كاتبه رجع إليه ولاؤه لأنه عقد كتابته ومها نصرانيان جميعاً والاول انما عقد كتابة عبده والعبد مسلم فلا يكون له الولاية أبداً وإن أسلم السيد ولا يشبه هذا الذي عقد كتابة عبده ومها نصرانيان ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن النصراني يشتري المسلم (قال مالك) لا يرد يبيعه ولكن يجوز هذا

النصراني على يمه (قال) فان كان كاتبه هذا النصراني قبل أن يباع عليه أجبر النصراني على بيع كتابته ﴿قلت﴾ أرايت لو أن نصرانيا كاتب عبد الله فأسلم العبد (قال) قال مالك تباع كتابة العبد من رجل من المسلمين فان أدى كتابته عتق وكان ولاؤه للنصراني ان أسلم يوما ما وان لم يؤد كان رقيقا لمن اشتراه

﴿أم ولد النصراني تسلم أو يسلم عبده في كتابته﴾

﴿قلت﴾ فما قول مالك اذا أسلمت أم ولد النصراني (قال) تمتق عليه ولا شيء عليها من سعاية ولا غير ذلك لانه لارق له عليها انما كان له الوطء فلما أسلمت لم يكن له أن يطأها فقد انقطع الذي كان له فيها (قال مالك) فأمثل شأنها أن تمتق عليه (قال ابن القاسم) ورددت هذه المسئلة على مالك منذ لقيت فيا اختلف فيها قوله^(١) وأكثر الرواة يقولون تكون موقوفة الا أن يسلم فيطوؤها ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلم عبد النصراني في كتابته النصراني بعد ما أسلم العبد (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولكن أرى أن تباع كتابته لانا ان قضنا كتابته وردناه رقيقا للنصراني فبناه له فنحن نجيز كتابته ونبيع كتابته لان فيها منفعة للعبد لانه اذا أدى عتق وان عجز كان رقيقا لمن اشتراه الا أن ولأه هذا المكاتب اذا أدى مخالف للمكاتب الاول الذي كاتبه مولاه قبل أن يسلم العبد لان هذا الذي كاتبه مولاه قبل أن يسلم العبد ولاؤه لجميع المسلمين فان أسلم النصراني يوما ما رجع ولاؤه اليه فان كان له أولاد مسلمون ثم عتق العبد كان ولاؤه لهم لان الولاء قد ثبت لأبيهم . وأما هذا الذي كاتبه بعد اسلامه فان أدى وعتق لم يكن للنصراني من ولائه قليل ولا كثير وولاؤه لجميع المسلمين ولا يكون أيضا لولده من ولائه قليل ولا كثير وان كانوا مسلمين لان الولاء لم يثبت لأبيهم فان أسلم النصراني يوما ما لم يرجع اليه أيضا من ولائه قليل ولا كثير لانه كاتبه والعبد مسلم فلا يكون ولاؤه لهذا النصراني وكذلك ان اعتقه بعد ما أسلم لم يكن للنصراني من ولائه قليل ولا كثير ولا لولده المسلمين

(١) بهاشر الاصل هنا مانعه انظر اختلاف قوله في كتاب أمهات الاولاد

والنصارى وولاؤه لجميع المسلمين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله في الولاء بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ وكذلك ان أسلمت أمة هذا النصراني فوطئها بعد اسلامها فولدت منه ولداً أعقبتها عليه وجعلت ولاءها لجميع المسلمين . وأما التي كانت أم ولد لهذا النصراني فأسلمت عتقت عليه وكان ولاءها للمسلمين الا أن يسلم النصراني يوماً ما فيرجع اليه ولاءها (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي في التي وطئ بعد ما أسلمت وأما أم الولد النصرانية فهو قول مالك

﴿ في النصراني يكتب عبيد له نصرانيين فيسلم أحدهما ﴾

﴿قلت﴾ أرايت النصراني اذا كاتب عبيد له نصرانيين كتابة واحدة فأسلم أحدهما (قال) أحسن ذلك عندي أن تباع كتابتهما جميعاً ﴿قلت﴾ ولم لا تباع كتابة المسلم وحده وتقض الكتابة عليهما فيباع ما صار من الكتابة على هذا المسلم (قال) لا أستطيع أن أفرق بين كتابتهما لان كل واحد منهما حليل بما على صاحبه فهذا الذي ثبت على النصرانية يقول لا تفرقوا بيني وبينه في الكتابة لانه حليل عني بكتابتني ويقول المسلم ذلك أيضاً فهذا ما لا يجوز لئلا يفرق بينهما رضى الكاتبان بذلك أو سخطا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن نصرانيا كاتب عبد له نصرانياً فولد للمكاتب ولد في كتابته من أمته ثم أسلم بعض ولده والمكاتب على النصرانية (قال) هو مثل المكاتبين يسلم أحدهما فانه تباع كتابتهما جميعاً فهذا وولده بمنزلة هذين تباع كتابتهما جميعاً المسلم منهم والنصراني

﴿ في مكاتب الذي يهرب الى دار الحرب فيمنه المسلمون ﴾

﴿قلت﴾ أرايت مكاتب الذي اذا أغار أهل الشرك فهربوا به أو هرب المكاتب اليهم ثم ظفربه المسلمون هل يكون فيئا (قال) قال مالك كل مال لاهل الاسلام أو لاهل الذمة ان ظفربه المسلمون وقد كان أهل الشرك أحرزوه (قال) قال مالك رد الى الذي كما يرد الى المسلم ولا يكون فيئا كان سيده غائباً أو حاضراً بعد أن

يعلموا أنه مال المسلم أو الذمي وعرف صاحبه ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ ان عرفوا أنه مكاتب ثم عرفوا سيده رد اليه وان عرفوا أنه مكاتب ولم يعرفوا سيده أقر على كتابته وكانت كتابته فيئاً للمسلمين ويدخل ذلك في مقاسمهم فان أدى الى من صار له كان حراً وكان ولاؤه للمسلمين وان عجز كان رقيقاً لمن صار له

— الدعوى في الكتابة —

﴿ قلت ﴾ إرأيت المكاتب اذا قال سيده قد حل النجم فأده وقال المكاتب لم يحل بعد (قال) القول قول المكاتب لان مالكاً قال في المتكاري يتكاري من الرجل الدار فيقول رب الدار أكرمتك سنة وقد مضت السنة ويقول المتكاري لم تمض السنة قال مالك القول قول المتكاري ﴿ قلت ﴾ لا يشبه هذا المكاتب لان المكاتب قد قبض ما اشترى انما اشترى رقبته فقد قبضها وادعى أن الثمن عليه الى أجل كذا وكذا وقال سيده بل كان الأجل الى كذا وكذا وقد حل (قال) المكاتب يشبه الرجل يشتري من الرجل السلعة بمائة دينار الى أجل سنة فيتصادقان أن الاجل قد كان سنة وقال البائع قد مضت السنة وقال المشتري لم تمض السنة (قال) هذا عند مالك القول قول المشتري ولا يصدق البائع على أن الاجل قد مضى فكذلك سيده المكاتب لا يصدق على أن الاجل قد مضى والقول قول المكاتب ﴿ قلت ﴾ إرأيت ان قال العبد نجمته على كل شهر مائة وقال السيد بل نجمت على كل شهر مائتين (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى أن القول قول العبد لان الكتابة قد انقضت فادعى السيد ان أجل المائة الزائدة التي ادعى قد حلت وقال العبد لم تحل فالقول قول المكاتب فيما أخبرتك ﴿ قلت ﴾ إرأيت ان تصادقا على أصل الكتابة السيد والعبد أنها ألف درهم وقال السيد نجمتها عليك خمسة أتعجم كل شهر مائتين وقال المكاتب بل نجمتها على عشرة أتعجم كل شهر مائة وأقاما جميعا البينة (قال) ينظر الى أعدل البيتين فيكون للقول قول من كانت بيته أعدل ﴿ قلت ﴾ إرأيت ان تكافأت البيتان في المدالة (قال) هما كن لا ينة لهما ويكون القول قول المكاتب ﴿ وقال

أشبه ﴿ مثل قول عبد الرحمن (وقد قال غيره) ليس هذا من التكافؤ واليئة بيئة السيد
 ألا ترى أن بيئة السيد قد زادت فالقول قولها ألا ترى أن لو قال السيد بألف درهم
 وقال المكاتب بتسعمائة درهم أن القول قول المكاتب فإن أهما جميعا البيئة فاليئة بيئة السيد
 لأنها شهدت بالأكثر ﴿ قلت ﴾ أرايت أن قال المكاتب كاتبى بألف درهم وقال السيد
 بل كاتبك بألف دينار (قال) القول قول المكاتب إذا كان يشبه ما قال لأن الكتابة
 فوت لأن مالكاً قال فيمن اشترى عبداً فكتبه أو دبره أو أعتقه ثم اختلفا في الثمن
 أن القول قول المشتري لأنه فوت . قال وقد كان مالك مرة يقول من اشترى سلمة
 من السلع فقبضها وبأن بها أن القول قول المشتري وإن كانت قائمة بعينها ثم رجع
 عن ذلك فقال أرى أن يتحالفا ويرادا إذا لم تفت بمثاقه أو تدوير أو بيع أو مسوت
 أو باختلاف أسواق أو نماء أو نقصان فهذا يدل على مستثنيك في الكتابة لأن
 الكتابة فوت لأنها عتق ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن مكاتباً بث بكتابه مع رجل أو
 امرأة اختلعت من زوجها بمال بثت به أيضاً فدفع ذلك كله وكذبه المبعوث إليه
 بذلك (قال) قال مالك في الدين ما أخبرتك وهذا كله يحمل الدين وعليهم أن يقيموا
 البيئة والا ضمنوا

❦ الخيار في الكتابة ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يكتب عبده على أن السيد بالخيار يوماً أو شهراً أو على أن
 العبد بالخيار يوماً أو شهراً (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً وأرى
 الخيار في الكتابة جائزاً ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثاً
 فولدت في أيام الخيار فاختار السيد الكتابة ما حال هذا الولد أيكون مكاتباً أم يكون
 رقيقاً (قال) قال لي مالك في الرجل يبيع عبده على أنه بالخيار أياماً سماها فدخل العبد
 عيباً أو مات أن ضمان ذلك من البائع (قال مالك) ونفقة العبد في أيام الخيار على
 البائع فأرى هذا الرجل إذا باع أمته على أنه بالخيار ثلاثاً فهو بلامته مال أو
 تصدق به عليها أن ذلك المال للبائع لأن البائع كان ضامناً للامنة وكان عليه نفقتها

﴿قلت﴾ وسواء ان كان المشتري بالخيار أو البائع فاختر الشراء وقد ولدت الامة في أيام الخيار (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى الولد مع الأم ويقال للمشتري ان شئت فخذ الام والولد بجميع الثمن أودع ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يبيع العبد فتقطع يده عند المشتري أو يجرح عند المشتري في الايام الثلاثة ان عقل ذلك الجرح للبائع ﴿قال﴾ ولقد قال مالك في الرجل يبيع عبده وله مال ورقيق وحيوان وعروض وغير ذلك فيشترط المشتري مال العبد فيقبض مشتري العبد زقيق العبد ودوابه فيتلف المال في أيام المهدة الثلاثة (قال مالك) ليس للمشتري أن يرجع على البائع بشئ من ذلك ولا يرد العبد ﴿قلت﴾ فان هلك العبد في يد المشتري أينتقض البيع فيما بينهما ولا يكون للمشتري ان يحبس مال العبد ويقول أنا أختار البيع وأدفع الثمن (قال) نعم لأن العبد اذا مات في أيام المهدة انتقض البيع فيما بينهما وان أصاب العبد عور أو عوى أو شلل أو دخله عيب فان المشتري بالخيار ان أحب أن يرد العبد وماله على البائع وينتقض البيع فذلك له وان أراد أن يحبس العبد بعينه ويحبس ماله ولا يرجع على البائع بشئ فذلك له ﴿قلت﴾ فان أراد أن يحبس العبد وماله ويرجع على البائع بقيمة العيب الذي أصاب العبد في أيام المهدة (قال) ليس ذلك له لأن ضمان العبد في أيام المهدة الثلاثة من العيوب والموت من البائع ويكون المشتري بالخيار ان أحب أن يقبل العبد مجنيا عليه والعقل للبائع فذلك له وان أحب أن يرد العبد فذلك له فلما قال لي مالك في عقل جناية العبد في أيام المهدة انها للبائع علمت أن الجناية على العبد أيضاً في أيام الخيار للبائع اذا أجاز البيع ويكون المشتري بالخيار ان شاء قبل العبد بعينه ويكون العقل للبائع وان شاء تركه فالولد اذا ولدته الامة في أيام الخيار مخالف لهذا عندى أراه للمبتاع ان رضى البيع وكذلك المكاتب والمكاتبة عندى أبين ان ولدها اذا ولدته قبل الاجازة انه يدخل في الكتابة معها وتكون هي على الكتابة وولدها ان أحبت بجميع ذلك في كتابتها وان كبرهت رجعت رقيقا اذا كان الخيار لها (قال) فان كان الخيار للسيد كان له أن يميز الكتابة

لها ويدخل ولدها معها على ما أحببت أو كرهت بالكتابة الأولى فإن أراد أن يردّها
هي وولدها في الرق فذلك له (وقال غيره) من رواة مالك أن الولد ليس مع الأم في
الكتابة لأن الولد زايلها قبل تمام للكتابة وانما تمت الكتابة بحد زواله وكذلك
كل ما أصابت من جناية أو أصيبت به أو وهب لها فهو للذي كان يملكها قبل
وجوب الكتابة والبيع إلا أن في البيع أن ولدت فالولد للبائع ولا ينبغي للمشتري
أن يختار الشراء للفرقة

— في الرهن في الكتابة —

قلت ﴿ رأيت ارتهان السيد من مكاتبه رهنا بكتابه عند ما كاتبه بقيمة الرهن
والكتابة سواء وهو مما ينبغي عليه السيد فضاغ عند السيد أ يكون السيد ضامنا
لذلك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أن يمتق ويكون قصاصا بالكتابة
قلت ﴿ فإن رهن السيد دين فأقلس أ يحاص البعد المكاتب غرماء سيده (قال) ان
كان ارتهن منه الرهن في أصل الكتابة لم يحاص لأن ذلك كأنه انتزاع من السيد
بمنزلة ما لو أنه كاتبه على أن يسلفه البعد دنانير أو باعه سلعة بثمن إلى أجل فإن ذلك كله
إذا أقلس السيد لم يدخل المكاتب على غرماء سيده ولو أن المكاتب حل نجم من
نجومه فسأل سيده أن يؤخره على أن يرهنه رهنا ففعل فارتنه ثم فليس السيد فإن
المكاتب ان وجد رهنه بعينه كان أحق به وان لم يجد ووجده قد تلف فأنه يحاص
غرماء سيده بقيمة رهنه فيكون من ذلك قضاء ما حل عليه وما بقي من قيمة الرهن ان
لم يوجد للسيد مال كان ذلك على سيده يقاص به المكاتب في أداء ما يحل من نجومه
قلت ﴿ رأيت لو وجد رهنه بعينه في المسئلة الأولى وقد فليس سيده (قال) فلا يكون
له فيه قليل ولا كبير ولا محاصة له في ذلك ولا شيء لغرماء المكاتب من هذا الرهن
وان مات سيده فكذلك أيضا لا يكون له منه شيء من الاشياء كان الرهن قد تلف
أو لم يتلف ﴿ وقال ﴿ غيره من الرواة كان الرهن في أصل عقد الكتابة أو بحدّها
ليس هو انتزاعا والسيد ضامن له ان تلف ولا يعلم ذلك الا بقوله فان كان قيمته دنانير

والذي على المكاتب دنانير كانت قصاصا بما على المكاتب لان وقفها ضرر عليها
 جميعا ليس لواحد منها في وقفها منفعة الا أن يهتم السيد بالداء عليها ليعجل الكتابة
 قبل وقفها فينرم ذلك ويحل على يدي عدل وان كانت الكتابة عروضا أو طعاما
 فالقيمة موقوفة لما يرجو من رخص ما عليه فيشتريه باليسير من العين وهو يحاص
 بالقيمة الثمنا في الموت والتفليس ولا يجوز أن يكتبه ويرهن الثمن من غير مكاتبه
 فيكون مثل الحاملة بالكتابة وذلك ما لا يجوز

باب الحاملة في الكتابة

قال سمعت مالكا وسئل عن رجل كاتب جاريته فأتى رجل فقال له أنا أضمن
 لك كتابة جاريته وزوجتيها واحتل علي بما كان لك عليها من الكتابة ففعل وزوجه
 اياها واحتل عليه به ثم ان الجارية ولدت من الرجل بنتا ثم هلك الرجل بعد ذلك (قال)
 قال مالك تلك الحاملة باطل والامة مكاتبه على حالها وابنته أمة لا ترث أباه وميراثه
 لأقرب الناس منه

في الاخ يرث شقصا من أخيه مكاتب

قلت أرأيت لو أتى وأخالي من أبي ورثنا مكاتبنا من أينا وهو أخى لأخى أيمتق
 على أم لا (قال) أما نصيبك منه فهو موضوع عن المكاتب من سعيته ويسى
 لأخيك في نصيبه ويخرج حراً لان مالكا قال من ورث شقصا من ذوى رحم
 من المحارم الذين يمتقون عليه اذا ملكهم لم يمتق عليه الا ما ورث من ذلك
 ولم يمتق عليه نصيب صاحبه لانه لم يبتد فساداً ولو أوصى له بنصف هذا المكاتب
 قبله أو وهب له أو تصدق به عليه قبله وهو أخوه كان المكاتب بالخيار ان شاء
 مضى على كتابته وسقط عنه حصة أخيه وان شاء عجز نفسه فيقوم على أخيه وعق
 كله ان كان له مال وإن لم يكن له مال عتق منه نصيب أخيه وكان ما بقي رقيقا ولا
 يشبه هذا المكاتب يكون بين الرجلين فيمتق أحدهما نصيبه ثم يحجز في نصيب

صاحبه لان عتق الاول منها فليس يعتق وانما هو وضع دراهم ولان هذا الذي
أوصى له ببعض المكاتب وهو ممن يعتق عليه أو وهب له أو تصدق به عليه ان عجز
كان نصيب من قبله يعتق عليه فكما كان يعتق عليه اذا عجز فكذلك يقوم عليه
نصيب صاحبه اذا عجز نفسه وكما كان الاول لا يقوم عليه اذا أعتق ولا عتق فيه ان
عجز فكذلك لا يقوم عليه نصيب صاحبه وهو رأي . وان ثبت على كتابته فليس
لاخيه من الولاء قليل ولا كثير ولاؤه لسيدة الذي عقد كتابته . وان كان للمكاتب
مال ظاهر من حيوان أو دور فأراد أن يعجز نفسه لم يكن ذلك له فان كان له مال
ليس بظاهر ولا يعرف له مال وأراد أن يعجز نفسه فذلك له ويقوم على أخيه اذا
قتله حين عجز نفسه (وقد قال المخزومي) مثل ما قال في الميراث والشراء انه اذا عجز
المكاتب عتق عليه ان كان له مال اذا اشتراه ولا يعتق عليه في الميراث الا ما ورث
ولا قيمة عليه

❦ في المكاتب يولد له ولد في كتابته أو يشتري ولده باذن سيده ❦
❦ أو يغير اذنه فيتجرون ويتقاسمون باذن المكاتب أو يغير اذنه ❦

❦ قلت ❦ أرايت أولاد المكاتب اذا أحدثوا في الكتابة فبلغوا رجلا فتجروا وباعوا
وقاسموا أيجوز ذلك وان كان يغير اذن الاب (قال) نعم ذلك جائز عند مالك اذا كانوا
مأمونين ❦ قلت ❦ أرايت اذا اشترى المكاتب ابنه أو أباه أيدخلان معه في الكتابة
أم لا (قال) قال مالك اذا اشترى ابنه دخل معه في الكتابة والاب عندي مثله . وأنا
أرى أن كل ذى حرم يعتق عليه اذا اشتراه الحرفوه اذا اشتراه المكاتب باذن السيد
دخل معه في الكتابة وما اشترى من ذوى محارمه ممن لا يعتق عليه أن لو اشتراه
وهو حر فلا أرى أن يدخل في كتابته وان اشتراه باذن سيده (قال) واذا اشتراها
باذن السيد دخلان معه في الكتابة ❦ قلت ❦ فان اشتراها يغير اذن السيد أيدخلان
معه في الكتابة أم لا (قال) أرى أن لا يدخلان معه في الكتابة ❦ قلت ❦ أفبيعهما ان
أحب (قال) أرى أن لا يبيعهما الا أن يعجز عن الابداء فيبيعهما بمنزلة أم الولد ❦ قلت ❦

أرأيت ان اشتراهما بغير اذن السيد فتجرا وقاسما بغير اذن المكاتب أيجوز شراؤهما
وبيعهما ومقاسمتهما بغير اذن المكاتب أم لا (قال) لا أحفظ هذا عن مالك
ولكن أرى أنه لا يجوز لهما أن يتجرا الا بأمر المكاتب ألا ترى أن أم الولد ليس
له أن يبيعهما وليس لهما أن تتجرا الا بأمره فلي أم الولد رأيت هذين ﴿قلت﴾ أرأيت
ان اشترى أباه أو ابنه باذن سيده ثم تجرا وقاسما شركاءهما بغير اذن المكاتب أيجوز
هذا (قال) نعم هذا جائز وان لم يأذن له في ذلك المكاتب لانه قد دخل في كتابته
حين اشتراهما وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان احتاج أو عجز وقد اشترى أباه أو ابنه
باذن السيد أيكون له أن يبيعهم أم لا (قال) ليس له أن يبيعهم وإذا عجز وعجزوا كانوا
كلهم رقيقا للسيدة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك اذا اشترى المكاتب ابنه
أو أباه باذن سيده دخل في الكتابة (قال ابن القاسم) وأنا أرى ان اشتراهما بغير اذن
سيده أن له أن يبيعهم ان خاف العجز ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترى أمه (قال) لم أسمع
من مالك فيه شيئا وأرى الام بمنزلة الاب ﴿قلت﴾ وكل من اشتراه اذا دخل معه
في كتابته جاز شراؤه وبيعه ومقاسمته شركاهه ومن لم يدخل مع المكاتب في الكتابة
اذا اشتراه لم يحجز شراؤه ولا بيعه ولا مقاسمته الا ياذن المكاتب (قال) نعم

﴿ في اشتراء المكاتب ابنه أو أبيه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت للمكاتب يشتري ابنه (قال) لا يجوز له ذلك الا أن يأذن له
السيد فان أذن له السيد جاز ذلك وكان هو والمكاتب في الكتابة الا أن يكون عليه
دين فلا يدخل في كتابة الاب وان أذن له سيده وكذلك بلنفي عن بعض من
أرضاه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب يشتري أبيه أيدخلان معه في الكتابة (قال) ما
سمعت من مالك فيه شيئا الا أنى أراهما بمنزلة الولد ﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب ان
اشترى ولد ولده باذن سيده أيدخلون معه في كتابته (قال) نعم أرى ذلك وإنما الذي
بلنفي في ولده ﴿ قلت ﴾ فان اشترى ابنه بغير اذن سيده (قال) لم يبلنفي عن مالك فيه
شيء ولكن لا أرى أن يدخل في كتابته ولا أرى أن يفسخ البيع اذا كان بغير اذن السيد

لأنه ليس للمكاتب أن يدخل في كتابته أحداً إلا برضا سيده ولا يشبه هذا ما ولده في كتابته لأن سيده لا يقدر على أن يمنعه من وطء جاريته وما حدث من ولده في كتابته فأنما هم شيء منه بعد الكتابة فهم بمنزلة ألا ترى أن العبد الممتق إلى سنين أو المدبر إنما ولده من أمته الذين ولدوا له بعد ما عقد له من ذلك بمنزلة وأما ما اشترى من ولده الذين ولدوا قبل ذلك فليسوا بمنزلة إلا أن السيد إذا مات ولم ينزع ماله أو مضت سنو الممتق ولم ينزع سيده ماله تبعه ما اشترى من ولده وكانوا أحراراً عليهم إذا أعتقوا وكذلك ولد المكاتب إذا اشتراه بغير إذن سيده فإنه حر إذا أدى جميع كتابته وليس للمكاتب أن يبيع ما اشترى من ولده إلا أن يخاف العجز فإن خاف العجز جاز له بيعهم بمنزلة أم ولده ولا يمكن من بيعها إلا أن يخاف العجز وأما للمدبر والمعتق إلى سنين فلم يبيعوا ما اشتروا من أولادهم إذا أذن لهم في ذلك ساداتهم ﴿قال ابن القاسم﴾ وولد الممتق والمدبر من أمتهما بمنزلة ما اشتريا من أولادهما مما لم يولد في ملكهما فقد أعلمتك أنت السيد إذا أذن في ذلك جاز بيعهم إياهم إلا أن يكون إذن السيد عند تقارب عتق الممتق إلى سنين أو يأذن في مرضه للمدبر في بيع ما اشترى من ولده في مرضه فلا يجوز ذلك وإنما يجوز ذلك لهم بأذن ساداتهم في الموضع الذي لو شاء ساداتهم أن ينزعوهم انزعوهم ﴿قلت﴾ فإن اشترى المكاتب أبويه بأذن سيده أيدخلان معه في كتابته (قال) ثم وكل من اشترى بمن يمتق على الرجل إذا ملكه فإن المكاتب إذا اشتراه بأذن سيده دخل معه في كتابته ويصير إذا اشتراه بأذن سيده كأنه كاتب عليه وكأن السيد كاتبهم جميعاً كتابة واحدة وهو رأيي وقد سمعته عن غيري واستحسنته له ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب إذا اشترى ابنه صغيراً أو كبيراً يجوز شراؤه له وبيعه إياه في قول مالك أم لا (قال) بلنبي أن مالكاً قال لا يشتري ولده إلا بأذن سيده فإن اشتراه بأذن سيده دخل معه في كتابته وذلك إذا لم يكن على المكاتب دين فإن كان عليه دين لم يجوز شراؤه إلا بأذن أهل الدين ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى أن كل من يمتق على

الرجل فان المكاتب اذا اشترى أحدا منهم باذن سيده دخل معه في كتابته ﴿قلت﴾
 رأيت ان اشترى ولده بنير اذن سيده (قال) لا يباعون ولا يدخلون معه في الكتابة
 وان احتاج الى بيعهم وخشي المجز باعهم في كتابته ﴿قلت﴾ رأيت ولد الولد اذا
 اشتراه المكاتب باذن السيد أ يكونون في كتابته (قال) نعم بمنزلة الولد يكونون في
 كتابته اذا اشتراه باذن السيد ولا يكون له أن يبيعهم ﴿قلت﴾ فان اشترى ولد
 ولده بنير اذن سيده (قال) لا أرى له أن يبيعهم ولا يدخلون معه في كتابته ويوقعون
 فان احتاج الى بيعهم في الاداء عن نفسه كان ذلك له ﴿قال ابن القاسم﴾ وأصل هذا
 أن ينظر الى كل من اذا اشتراه الرجل الحر من قرابته عتق عليه فاذا اشتراه المكاتب
 باذن السيد دخلوا معه في كتابته وان اشتراه بنير اذن السيد لم يحز له أن يبيعهم
 ويحبسهم عليه فان عتق عتقوا بعتقه الا أن يكون يحتاج الى بيعهم في الاداء عن
 نفسه اذا خاف المجز فلا بأس أن يبيعهم

﴿المكاتب يشتري عمته أو خالته﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في العمات والخالات اذا اشتراهن الرجل الحر باعن
 وكذلك الاعمام فكذلك المكاتب ﴿وقال أشهب﴾ عن مالك يدخل الولد والوالد
 اذا اشتراه باذن السيد ولا يدخل الاخ (وقال) ابن نافع وغيره لا يدخل في الكتابة
 الا الولد فقط اذا اشتراه باذن السيد لان للمكاتب أن يستحدث الولد في كتابته
 فاذا اشتراه باذن سيده فكأنه استحدثه ولا يدخل والده ولا غيره في كتابته وان
 اشتراه باذن سيده

﴿سعاية من دخل مع المكاتب اذا أدى المكاتب﴾

﴿قلت﴾ رأيت من دخل في كتابة المكاتب الا أنه لم يقدر الكتابة عليه فات
 الذي عقد الكتابة أ يكون لهؤلاء الذين دخلوا في الكتابة أن يسموا على النجوم
 بحال ما كانت أ يودون الكتابة حالة في قول مالك (قال) يسمون في الكتابة على نجومها

❦ في ولد المكاتب يسعون معه في كتابته ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان كاتبت أمة لي فولدت في كتابتها ولداً ألى سبيل على ولدها في السعاية (قال) أما ما دامت الام على نجومها فلا سبيل لك على ولدها وللام أن تسعيهم معها فان أبوا وأجرتهم فان كان في اجارتهم مثل جميع الكتابة والام قوية على السعي لم يكن لها أن تأخذ من عمل الاولاد ولا بما في أيديهم الا ما تقوى به على أداء نجومها وتستعين بهم على نجومها فان ولد لها ولدان في كتابتها ثم ماتت سعى الولدان فان زمن احد الولدين فان الآخر الصحيح يسعى في جميع الكتابة ولا يوضع عنه لموت أمه ولا لزمانة أخيه شيء عند مالك

❦ باب في سعاية أم الولد ❦

❦ قلت ❦ أرايت مكاتبا ولد له ولدان في كتابته ثم كبرا فاتخذ كل واحد منهما أم ولد الا أن أولاد الولدين هلكوا جميعا ثم مات الاب ما حال أم ولد الاب (قال) مالك تسمى مع الولدين فاذا أدوا عتقت معهم ❦ قلت ❦ فان مات احد الولدين قبل الاداء فترك أم ولده فقط ولم يترك ولداً وقد هلك والده قبل ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراها أمة تمتق في ثمنها هذا الآخر الباقي ولا يرجع عليه السيد بشيء ❦ قال سحنون ❦ لان حرمتها لسيدها ولولده منها أو من غيرها فاذا ذهب الذي به ثبتت حرمتها قبل أن تتم له حرمة صارت أمة يستعان بها في الكتابة

❦ في المكاتب يولد له ولد من أمته فيعتقه سيده هو نفسه ❦

❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا ولد له ولد من أمته بعد الكتابة ثم أعتق السيد الاب (قال) قال مالك لا يجوز عتقه ان كان قويا على السعي وان كان لا يقوى على السعي جاز عتقه فان كان للاب مال يؤدي عنهم أخذ من ماله وعتقوا (وقال غيره) اذا رضى السيد بالعتق اذا كان له مال يمتق فيه الولد فليس ذلك له لان السيد يهتم أن يكون

انما أراد تعجيل النجوم قبل وقتها (قال ابن القاسم) وأن لم يكن له من المال ما يمتقون به وفيه ما يؤدي عنهم الى أن يبلغوا السعي أخذ ذلك وأدى عنهم الى أن يبلغوا السعي فيسموا فان أدوا عتقوا وان عجزوا رفقوا وان لم يكن لهم من المال ما يؤدي عنهم الى أن يبلغوا السعي فاسعوا جاز عتق أبيهم ورجعوا رقيقا لسيدهم ﴿قلت﴾ فان كان عنده من المال ما يؤدي عنهم الى أن يبلغوا السعي أي دون حالا أم على النجوم (قال) بل على نجومهم لانهم لو ماتوا قبل أن يبلغوا السعي كان المال لأبيهم ﴿قلت﴾ فان كانوا أقوياء على السعي يوم أعتق أبوهم وله مال ﴿قال﴾ قال مالك في المكاتب يولد له ولدان في كتابته فيعتق السيد أحدهما انه ان كان الابن الذي أعتق السيد ممن يقوى به الآخر على سعيته كان عتق السيد اياه باطلا وكأنا جميعا على السعاية ولا يهضم عنهما من الكتابة شيء (قال) وان كان الذي أعتق منهما صغيرا لا سعاية عنده أو كبيرا قايما أو به ضرر لا يقوى على السعاية جاز عتقه فيه ولا يوضع عنه من الكتابة شيء عنه مالك لان الذي أعتق السيد لا سعاية عنده (قال) ولا يرجع هذا الذي أدى جميع الكتابة على هذا الزمن الذي أعتقه السيد بشيء (وقال غيره) اذا كان الاب له مال وان كان زمتا وأولاده أقوياء على السعي لم يجز ذلك لان أبدانهم وأمواهم معونة من بعضهم لبعض

— في الرجل يكاتب عبده وهو مريض —

﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب عبده وهو مريض وقيمة العبد أكثر من الثلث (قال) يقال لهم أمضوا الكتابة فان أبوا أعتقوا من العبد مبالغ ثلث مال الميت بتلا وذلك اذا لم يبلغ الثلث قيمة العبد (قال) وقال لي مالك ما باع المريض أو اشتري فهو جائز الا أن يكون حابي فان كان حابي كان ذلك في ثلثه ﴿قلت﴾ فان كاتب عبده وهو مريض ولم يحابه فأدى كتابته قبل موت السيد أعتق ولا يكون عليه شيء بمنزلة بيع المريض واشترائه في مرضه فيه قول مالك أم ما ذا يكون على المكاتب (قال) ما أراه الا مثل البيع أنه حر ولا سبيل للورثة عليه ولا كلام لهم فيه (وقال غيره) الكتابة في المرض

بمحاباة أو بنير محاباة من ناحية العتق وليس من وجه البيع وكذلك قال عبد الرحمن في الذي عليه الدين أنه لا يكاتب لأن كتابته على وجه العتق ليس على وجه البيع (وقال غيره) والمكاتب في المرض يكون موقوفاً بنجومه فإن مات السيد والثالث يحمله جازت كتابته وإن لم يحمله الثالث خير الورثة في أن يحيزوا له الكتابة أو أن يمتقوا منه ما حمل الثالث بما في يديه من الكتابة وهذا قول أكثر الرواة ﴿قلت﴾ فإن كاتب عبده وهو صحيح ثم مرض السيد فأقر في مرضه أنه قد قبض بجميع الكتابة (قال) إن كان للسيد أولاد فلا يتهم السيد أن يكون مال بالكتابة عن ولده إلى مكاتبه بقوله قد قبضت جميع كتابته فذلك جائز وهو في جميع ذلك مصدق وهو حر وإن لم يكن له ولد وكان الثالث يحمله قبل قوله ولا يتهم لأنه لو أعتقه جاز عتقه . وإن كان يورث كلاله وإن لم يحمله الثالث لم يقبل قوله إلا بينة (وقال غيره) إذا اتهم بالليل معه والمحاباة له حمله الثالث أو لم يحمله لم يحجز إقراره له لأنه في إقراره لم يرد به الوصية فيكون في الثالث وإنما أراد أن يسقطه من رأس المال فلما لم يسقط من رأس المال لم يكن في الثالث ولا يكون في الثالث إلا ما أراد به الثالث وقد قاله عبد الرحمن أيضاً غير مرة ﴿قلت﴾ فلن كان إنما كاتبه في مرضه وأقر أنه قد قبض منه جميع الكتابة (قال) أرى إن كان ثلث الميت يحمله عتق كان له ولد أو لم يكن له ولد وكان بمنزلة من ابتدأ العتق في مرضه وإن لم يحمله الثالث خير الورثة فإن أحبوا أن يمتصوا كتابته فذلك لهم لأنه لو أعتقه فلم يحيزوا عتق في ثلثه وإن أبوا عتق ثلثه وكان ثلثاه رقيقاً لهم (وقد قال غيره) إن الكتابة في المرض من الثالث لانها عتاقة والعتاقة موقوفة فالمكاتب موقوف بالنجوم ﴿قال سحنون﴾ وقد أنبأ بك أنها ليست من ناحية البيع لأن ما يؤدى المكاتب إنما هو جنس من النلة

— في الرجل يكاتب عبده في مرضه ويوصي بكتابه لرجل —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً كاتب عبداً له في مرضه بألف درهم وقيمة البدن مائة درهم فأوصي بكتابه لرجل والثالث لا يحمل الكتابة وهو يحمل الرقبة (قال) أرى أن

الرقبة تقوم فان خرجت من الثلث جازت كتابته لان الميت انما كتابه في مرضه وجازت وصية الموصى له بمنزلة الذي يوصى بعتق عبده الى عشرين وبخدمته لآخر فان حمله الثلث جازت وصية المعتق والخدمة لان الوصيتين واحدة دخلت وصية الخدمة في الرقبة ﴿قلت﴾ فان كانت رقبة العبد أكثر من ثلث مال الميت والمسئلة بحال ما وصفت لك فأبت الورثة أن يميزوا الكتابة (فقال) يقال للورثة أعتقوا من العبد مبلغ ثلث مال الميت حيثما كان ﴿قلت﴾ فان أعتقوا من العبد مبلغ الثلث من مال الميت حيثما كان أنسقط وصية الموصى له بالكتابة (قال) نعم لان العتق مبدأ على الوصايا وقد كان في وصية هذا عتق ووصية بمال فلما صارت عتقا بطلت الوصية بالمال ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا كاتب عبده في مرضه قيمة العبد أكثر من ثلثه وورثة السيد كبار كلهم فأجازوا في مرض الميت قبل موته ما صنع من كتابة عبده ذلك فلما مات الميت قالت الورثة لا يميز (قال) ليس ذلك لهم عند مالك وكتابته جائزة عليهم

— في الوصية للرجل بالمكاتب —

﴿قال﴾ وقال مالك لو أن رجلاً أوصى للرجل بمكاتبه ^(١) وقيمة نفسه مائة درهم وعليه من الكتابة ألف درهم وترك من المال مائتي درهم (قال) ان حله الثلث كانت الكتابة للموصى له بحال ما وصفت لك (قال) وقد حل الثلث الوصية ألا ترى أنه اذا أوصى بعتق مكاتبه أو بوضع كتابته فانما ينظر الى الاقل من قيمة الرقبة أو قيمة الكتابة (قال) عبد الرحمن وابن نافع قيمة الكتابة (وقال أكثر الرواة) ليس قيمة الكتابة ولكن الكتابة قالوا كلهم فأبى ذلك. حمل الثلث جازت الوصية بالعتق فكذلك اذا أوصى لرجل برقبة المكاتب أو بما عليه فكما وصفت لك ﴿وقال مالك﴾ واذا أوصى رجل لرجل بثلث ماله كان الموصى له شريكاً للورثة في كل ما ترك الميت من دار أو أرض أو عرض أو شيء من الاشياء فهو كأحد الورثة بوصيته التي أوصى

(١) بهامش الاصل هنا مانعه هكذا في كتاب أحمد بن خالد وفي كتاب ابن وضاح بكتابة مكاتبه فقامه اهـ

له بها فالمكاتب بمنزلة ماسواه من مال الميت يكون الموصى له يتركها فيما على المكاتب

— في الرجل يوصى بأن يكاتب عبده —

وقال مالك إذا أوصى رجل أن يكاتب عبده وأثلاث يحمله فذلك جائز ويكاتب كتابة مثله في قوته وأدائه وليس كل العبد سواء إن منهم من عنده الصنعة والرفق في العمل والحرفة ومنهم من ليس ذلك عنده وإنما يكاتب على قدر قوته (قال مالك) وإن لم يحمل الثلث رقبته خير الورثة بين أن يعضوا ما قال في المكاتب أو يمتقوا ما حمل الثلث منه بتلا (قال) وإنما يقوم في الثلث رقبته لأنه ليس بمكاتب للميت وإنما أوصى فقال كاتبوه

— في الوصية للمكاتب —

قلت رأيت أن وهب له سيده نجما من نجومه من أول نجومه أو من آخرها أو من وسطها أو تصدق به عليه أوصى له به وذلك كله في مرضه ثم مات السيد (قال) قال مالك يقوم ذلك النجم فينظر كم قيمته من جميع الكتابة ثم يمتق من العبد بقدر ذلك النجم ويسقط ذلك النجم بعينه إن وسعه الثلث وإن لم يحمله الثلث خير الورثة فإن أحبوا أن يعضوا ذلك النجم بعينه عن المكاتب وامتقوا قدره من المكاتب والاعتق من المكاتب ما حمل ثلث مال الميت ووضع عنه من الكتابة كلها ما حمل الثلث ويوضع عنه من كل نجم قدر ذلك ولا يكون ما وضع عنه في ذلك النجم بعينه إن لم يسعه الثلث إذا لم يميزوا لأن الورثة لما لم يميزوا الوصية بطلت الوصية في ذلك النجم بعينه وعادت الوصية إلى الثلث فلما عادت إلى الثلث غرق من رغبة العبد مبلغ ثلث مال الميت وقسم ما عتق من المكاتب على جميع النجوم فإن كان الذي عتق من المكاتب في ثلث مال الميت الثلاثين وضع عنه من كل نجم ثلاثة وإن كان أقل من ذلك أو أكثر فلي هذا يحسب قلت فكيف يقوم هذا النجم (قال) قال مالك يقال ما يشوى نجم كذا وكذا من كتابة هذا المكاتب يسمى المكاتب وهو كذا

وكذا وحلّه الى أجل كذا وكذا بالنقد وما يسوى جميع النجوم بالنقد ومحل كل نجم الى كذا وكذا وهي كذا وكذا بالنقد فينظر ما ذلك النجم من هذه النجوم كلها فان حمله الثلث عتق من المكاتب بقدره من العبد ووضع ذلك النجم يمينه عن المكاتب ويسمى فيما بقى ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب اذا أوصى له سيده بعتقه كيف يقوم (قال) ينظر الى الأقل من قيمة كتابته أو قيمة رقبته فان كانت قيمة كتابته أقل قومت كتابته فجعلت تلك القيمة في الثلث وان كانت رقبته أقل قومت على حاله عبداً مكاتباً وقوته على الاداء كذا وكذا يقوم على حال قوته على الاداء وجزائه فيها كما لو أن رجلاً قتله قومت رقبته بحال قوته على كتابته

— في المكاتب يوصى بدفع كتابته —

﴿قال﴾ وقال مالك ان أدى المكاتب كتابته في مرضه جازت وصيته في ثلث ما بقى من ماله وان مات قبل أن يدفع كتابته لم يميز ﴿قال ابن القاسم﴾ وان أوصى فقال ادفعوا اليكم الساعة فلم تصل الى السيد حتى مات وأوصى بوصايا فان وصيته باطل اذا لم يؤد كتابته قبل أن يموت

— في بيع المكاتب أم ولده —

﴿قلت﴾ أرايت المكاتب اذا ولدت منه أمته بعد الكتابة أو قبلها وكانت حين كاتب عنده أم ولده أيضاً أخرى أ يكون له أن يبيع واحدة منهما (قال) أما التي ولدت قبل الكتابة فليست بأم ولد له لأنها ولدت قبل الكتابة فليست بأم ولد له وله أن يبيها ألا ترى أن ولدها لغير المكاتب وهي بمنزلة أم ولد العبد يمتقه سيده فلا تكون بذلك الولد أم ولد والعتق أوكد من الكتابة وأخرى أن تكون أم ولد فليس ذلك لها في العتق فكيف في الكتابة. وأما التي ولدت منه بعد الكتابة فان مالكا قال اذا ولدت بعد الكتابة فهي أم ولد ولا يستطيع بيعها الا أن يخاف العجز وهذا رأي. وما يستدل به على القوة في هذا القول أنه قد أعتقها مالك بعد موت

المكاتب اذا ترك المكاتب مالا فيه وفاء بالكتابة وترك ولدًا يمتق بعقوبتهم وان هو لم
 يترك مالا سمعت أم الولد على ولد المكاتب منها ومن غيرها اذا كانت تقوى على
 السعي مأمونة عليه وهم لا يقوون فأنها تسمى في الوجيزين جميعا معهم وعليهم وهذا
 قول مالك (قال) مالك فان هلك المكاتب ولم يترك ولدًا معه في الكتابة وترك مالا
 فيه وفاء بكتابه وترك أم ولده كانت زفقا لسيد المكاتب وكان جميع المال لسيد
 المكاتب ولا عتق لأم الولد لأن المكاتب لم يترك ولدًا يمتق بعد موته فعتق أم
 الولد بعتق ولده ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا اشترى أمة فولدت منه أو اشترى
 أمة قد كان تزوجها فاشتراها وهي حامل منه فوضعت في ملكه أيموز له أن يبيها في
 قول مالك أم لا (قال) قال مالك المكاتب لا يبيع أم ولده الا أن يخاف العجز فان
 خاف العجز جاز له أن يبيها ﴿قلت﴾ فان أراد أن يشتري المكاتب أمة عند كان
 تزوجها وهي حامل منه ألسيد أن يمنه من شرائها لأن السيد يقول لا أدعك أن
 تشتري جارية لا تقدر على أن يبيها (قال) ليس للسيد أن يمنه من ذلك لأنها لا تكون
 أم ولد ولأن الولد لا يدخل في كتابته اذا لم يأذن له سيده فليس للسيد أن يمنه
 من شرائها ولو اشتراها باذن سيده فولدت ذلك الولد في كتابته كانت به أم ولد
 لأنه دخل في كتابته ﴿يونس بن يزيد﴾ عن ربيعة في مكاتب قد قضى أكثر
 الثمن عليه أو بعضه أو دون ذلك استسرى وليده فولدت له كيف يفعل بها وبولدها
 ان مات المكاتب ولم له أن يكون قد ترك دينًا عليه للناس وترك مالا أولم يترك (قال)
 ربيعة ان ترك المكاتب مالا يمتق ولده منه ويكون فيه وفاء من الذي عليه عتق
 ولده وعتقت أمهم لأنه لا يتبني لولدها أن يملكوها اذا دخلت عليه ففلا في ماله
 وان توفي أبوهم معهما كان ولده أرقاء لسيدة وكانت أم ولده في دينه وذلك لأن
 أم ولده من ماله وان ولده ليس بمال له



﴿ في المكاتب يموت ويترك ولداً وأم ولد تخفي الولد العجز ﴾
 ﴿ أبيع أم ولد أبيه كانت أمه أو غير أمه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المكاتب إذا مات وترك ابناً حدث في الكتابة وأم الولد حية وهي أم ولد المكاتب تخفي الابن العجز أيكون له أن يبيع أمه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فإن كانت مع أمهات أولاد للمكاتب فأراد الابن أن يبيع بعضهم إذا خشي العجز أيكون له أن يبيع أيتهم شاء أمه كانت أو غيرها وهل له أن يبيع جميعهم وفي ثمنهم فضل عن الكتابة (قال) قال مالك إذا خيف عليهم العجز بيعت أمهم أو غير أمهم انما ينظر الى الذي فيه نجاتهم فتباع كانت أمهم أو غيرها وأرى أن لا يبيع أمه إذا كان في سبواها من أمهات أولاد أبيه كغاف ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن أبي الزناد أنه قال تباع أم مولد للمكاتب في دينه فأما ولده فأماهم لسيد المكاتب لأن أم ولده من ماله وليس ولده من ماله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في مكاتب اشترى أمة بعد كتابته فولدت له أولاداً فأعدم بدين عليه أو عجز عن كتابته أو كانت له يوم كاتب فهي بمنزلة ماله تصير الى ما يصير اليه ماله من غريم أو سيد ان باعها وان كانت قد ولدت له وانما تكون عتاقة أم الولد لمن ثبتت حرمة وكان حراً يجوز له ما يجوز للحر في ماله وان كاتب على نفسه وولده وأم ولده ثم توفي وكان فيمن كاتب قوة على الاستسعاء سوا وسمى الكبير على الصغير وذلك لانهم دخلوا منه في الكتابة فليس لهم أن يعجزوا حتى لا يوجد عندهم شيء (قال) وان كان أبوهم ترك مالا فقد كانت لهم معونة ماله وليس لهم أصله ان أفلسوا أو أجزموا جريمة للمال يدفع الى سيده فيقاصون به من آخر كتابتهم فان أدوا كل ما عليه بعده فلا يدفع اليهم لانه ليس لهم أصله وهو لا يؤمن عليه التلف اذا كان بأيديهم فان كانوا صغاراً لا يقولون فهم أرقاء ولسيدهم ذلك المال وان كان فيهم من يقوى استسعى بقوته وبذات يده على نفسه وعلى من دخل في الكتابة معه وكانت معونة مترك أبوهم قاصداً لهم من آخر كتابته (قال) وان ترك مالا وسرية

قد ولدت ولداً فتوا ففى والمال لسيده وذلك لأن سيدها توفي وهم على حال من الحرمة لا يجوز لهم عتاقه فلذلك لا تمتق لأن حرمة ولدها المالك وسيدها لم تبلغ أن يمتق بمنزلهم أحد لا ولد ولا أم ولد

❦ في المكاتب يموت وترك أولاداً حدثوا في الكتابة ❦

❦ ومالا وفاء بالكتابة وفضلاً ❦

❦ قال ❦ وقال مالك إذا كاتب الرجل عبده حدث له أولاد في الكتابة من أمة له فهم معه في الكتابة لا يمتق منهم أحد إلا بأداء جميع الكتابة فإذا أدوا جميع الكتابة عتقوا كلهم وإن عجزوا عن الكتابة فذلك لم كلهم رقباً فإن مات الأب عن مال فيه وفاء بالكتابة وفضل أدى إلى السيد الكتابة وكان ما بقي للولد الذين حدثوا في الكتابة على فراش الله لا يرث في ذلك ولد المكاتب الأحرار ولا زوجته ولا لسيده في تلك الفضلة شيء إذا كان الولد الذي حدث في الكتابة ذكراً لأنه يجوز جميع الميراث بعد أداء الكتابة فإن كان الولد ذكوراً وإنا ما كان لذكر مثل حظ الأنثيين وإن كن إنا ما كلهن أخذن موارشهن وكان ما بقي للسيد بالولاء وأصل قولهم حين منعوا السيد فضلة المال بعد أداء الكتابة لأنهم قالوا لم يمت المكاتب عاجزاً فلا يكون للسيد بعد أداء الكتابة من مال العبد شيء إلا أن يعود إلى السيد عاجزاً فهو لما مات وترك من يقوم بالأداء لم يمت عاجزاً فلا يكون للسيد في هذا المال قليل ولا كثير إلا كتابته فما بقي فهو لمن قام بأداء الكتابة إذا كان وارثاً ولا يكون للأحرار من ورثته الذين لم يكونوا معه في هذه الكتابة من هذا الميراث شيء لأن المكاتب مات قبل أن تم حرته ولم يمت عاجزاً فلم يحمل للورثة الأحرار من الميراث الذي ترك بعد أداء الكتابة شيء ولا يكون للسيد من الذي ترك بعد أداء الكتابة شيء لأنه لم يمت عاجزاً فصار بقية مال الميت بعد أداء الكتابة لولده الذين كانوا في الكتابة معه أو لولده إن كان عقد الكتابة معه أو لو ارث إن كان عقد الكتابة معه دون ورثته الأحرار ودون السيد الذي عقد له الكتابة لأن لهم ماله من عقد الحرية

مثل ما كان في المكاتب وفيهم من الرق مثل ما كان في المكاتب وقد مات المكاتب
 وعقد الحرية التي عقد السيد هي فيه لم يبطل ذلك العقد ولا يبطله الا العجز والمكاتب
 مات غير عاجز ألا ترى أنه اذا عجز رجع رقيقا وهو لما مات وترك من يقوم بأداء
 الكتابة لم يمت عاجزا لان العقد لم ينحل ولا يرثه ورثته الأحرار لان في
 المكاتب الميت بقية من الرق لم تتم حرمة قبل موته ولا يرث الأحرار من مات
 وفيه من الرق شيء فقد بينت لك من أين مبلغ ملك ورثته للرق الذي بقى فيه ومن
 أين منع السيد من بقية المال بعد أداء الكتابة لانه لم يمت عاجزا ولم ينحل العقد
 الذي جعل فيه السيد من الحرية فورثة ورثته الذين هم بمنزلة فيهم من الرق مثل
 الذي في الميت وفيهم من عقد الحرية مثل الذي في الميت وان كان المكاتب الميت
 لم يترك الا بنتا واحدة كانت في الكتابة وترك مالا فيه وفاء بالكتابة وفضل فانه
 يؤدي الى رب الكتابة كتابته ويكون للبنت نصف ما بقى للسيد ما بقى وان كان له
 ولد أحرار ليسوا في الكتابة لم يرثوا ما بقى من المال بعد الذي أخذت الابنة الا ترى
 لو أن البنت لم تكن فأت المكاتب وله ولد أحرار كان جميع المال للسيد دون ولده
 الأحرار فالسيد يحجب ولده الأحرار ولم يحجب البنت عن نصف جميع ما ترك
 المكاتب فنحن ان جعلنا لولده الأحرار ما بقى من المال بعد الذي أخذ السيد من
 كتابته وأخذت البنت من ميراثها رجع السيد عليهم فقال أنا أولى بهذا المال منكم
 لأنني لو انقرضت أنا وأنتم بمال هذا المكاتب بعد موته كنت أنا أولى بهذا المال منكم
 فلي أنا فضلة المال بعد ميراث الابنة لأنه مات ولي فيه بقية من الرق **وقال مالك**
 وان مات المكاتب عن مال فيه وفاء وفضل ولم يترك معه في الكتابة من ورثته أحدا
 وله ورثة أحرار فالمال للسيد دون ورثته الأحرار لأن المكاتب مات ولم يقض
 الى الحرية ولم يترك من يقوم بأداء الكتابة فأت عاجزا فلذلك جعلنا المال للسيد
 لأنه قد عجز حين لم يترك في كتابته من يقوم بدفع الكتابة ولا ترثه ورثته الأحرار
 للرق الذي كان فيه فان مات هذا المكاتب عن وفاء وفضل ومعه في الكتابة أجنبيون

ليسوا له بورثة فانه يؤدي الى السيد الكتابة كلها من مال الميت ويمتق جميعهم
 وتكون فضلة المال بعد أداء الكتابة للسيد لأنهم لا رحم بينهم يتوارثون بها ولا يكون
 لورثة الميت الا حرار من المال الذي بقي بعد أداء الكتابة شيء لأن الذين معه في
 الكتابة ان كانوا قد قاموا بأداء الكتابة فلم يمت عاجزاً بعد ومات وفيه من الرق
 بقية ورثته من له فيه بقية ذلك الرق ويرجع السيد على الذين كانوا معه في الكتابة
 بقدر حصصهم التي أدوا من مال الميت ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد انه سمع
 يحيى بن سعيد يقول اذا توفي المكاتب وقد بقي عليه من كتابته شيء وله ولد من
 أمة له كان ولده بمنزلة يسعون في كتابته حتى يوفوها على ذلك أدركتنا أمر الناس
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال اذا كان له ولد ولدوا
 بعد كتابته استسما في الذي على أيهم فان قضوا فقد عتقوا وهم بمنزلة أيهم لهم ماله
 وعليهم كتابته وان كانوا ولدوا وهو مملوك ثم كاتب عليهم فقد دخلوا في كتابته
 وهم بتلك المنزلة وان لم يكن كاتب عليهم ولم يدخلوا في كتابته فهم عبيد لسيدهم
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن
 محمد بن عمرو عن ابن جريح قال قلت لعطاء المكاتب لا يشترط ان من ولد له من
 ولد فانه في كتابته ثم يولد له ولد (قال) هم في كتابته وقاله عمرو بن دينار (قال ابن
 جريح) وأخبرني ابن أبي مليكة ان أمه كوتبت ثم ولدت ولدين ثم ماتت فسأل عنها
 عبد الله بن الزبير فقال ان قاما بكتابة أمهما فذلك لهما فان قضياها عتقا وقاله عمرو بن
 دينار (قال ابن وهب) وبلغني عن عبد الله بن المغيرة عن أبي بردة أن مكاتباً هلك
 وترك مالا وولداً أحراراً وعليه بقية من كتابته فجاء ولده الي عمر بن الخطاب فذكروا
 أن أباهم هلك وترك مالا وعليه بقية من كتابته أفنؤدى دينه وتأخذ ما بقي فقال لهم
 عمر أرايتم لو مات أبوكم ولم يترك وفاء أكنتم تسعون في أدائه قالوا لا قال عمر
 فلا اذا ﴿ ابن وهب ﴾ عن موسى بن علي عن ابن شهاب قال اذا توفي المكاتب
 وعليه شيء من كتابته وله أولاد من امرأة تركه وترك مالا يكون فيه وفاء، وفضل

فكل ماترك من المال لسيدته الذي كاتبه لا يحمل ولده الاجرار شيئاً من غرمه ولا يكون لهم فضل ماله وان توفي وله ولد من أمهات أولاد وترك من المال مافيه وفاء لكتابته وفضل فالفضل عن الكتابة لولده الذين من أمهات أولاده وان لم يترك وقاله بكتابته سعى الولد في الذي كان على أبيهم ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في المكاتبه تقضى بعض كتابتها ثم تهلك وتترك أولاداً فقال ان تركت شيئاً فهو لولدها ويسعون في بقية كتابتها ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد في رجل حر تزوج أمة وقد كاتبها أهلها فأدت بعض كتابتها وبقى بعض فتوفيت عن مال هو أكثر مما عليها ولها أولاد أحرار قال يحيى ان كان لها أولاد أحرار كان ماترك من قليل أو كثير لأهلها الذين كاتبوها ولا يرث الحر العبد وان كانوا مملوكين قد دخلوا في كتابتها أخذ أهلها بقية كتابتها وكان مابقي لولدها من كان مملوكاً منهم وذلك أنهم يمتقون بمتعتها ويرقون برقا ﴿قال﴾ وقال مالك اذا مات المكاتب وترك وفاء لجميع الكتابة فقد حلت كتابته كلها فان قال ابن المكاتب الذي ولد بعد الكتابة أنا أخذ المال وأقوم بالكتابة لم يكن ذلك له ﴿قال مالك﴾ فان لم يكن في ذلك المال وفاء وكان الابن مأموناً دفع اليه ماترك المكاتب وقيل له اسع وأدّ النجوم على عجلها ﴿قال﴾ ولا تحمل الكتابة اذا كان المال الذي ترك المكاتب ليس فيه وفاء بجميع الكتابة ويسعى فيما بقي من الكتابة على مال الميت ﴿قال ابن القاسم﴾ واذا ترك وفاء من الكتابة لم يترك المال في يديه ويكون على نجومه لان ذلك تقرير اذا دفع الى الابن لانا لا ندرى ما يحدث في المال في يد الابن فاذا أخذه السيد عتق الابن مكانه وسلموا من التقرير لان هذا عتق معجل ﴿يونس﴾ عن ابن أبي الزناد قال يكون ولد المكاتب من سريره ونسبه جميعاً بمنزلة المكاتب يقبضون ماله ويؤدون عنه وعنهم نجومه سنة بسنة قد مضت بهذا السنة في بلدنا قديماً وان لم يترك مالا كان ولده من سريره وأم ولده بمنزلة وعلى كتابته يرقهم ما أرقه ويعتقهم ما أعتقه ويؤدون نجومه

﴿ في المكاتب يموت وترك مالا ومعه أجنبي في الكتابة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن مات المكاتب وترك مالا ومعه في الكتابة أجنبي (قال) فإن مات المكاتب يأخذه السيد من قليل أو كثير فإن كان فيه وفاة للكتابة خرج هذا الباقي من الكتابة حراً وبه سيده بجميع ما عتق به فيما يئو به من الكتابة مما أخذ من مال هذا الميت لأنه كان ضامناً وإن كان المال الذي ترك ليس فيه وفاة من كتابته أدى عنه ولم يقطعه (١) ثم سعى الباقي فيما بقي حتى يؤدبه ثم يخرج حراً ثم يتبعه السيد بالذي صار عليه من مال المكاتب الميت بقدر ما يئو به فيما حوسب به السيد فإن أفلس الباقي بعد حاس السيد الترماء بذلك ولا يشبه هذا المعتق بذهب يكون عليه بعد المقت. فإن كان للمكاتب الميت ولد تبعوا المكاتب الباقي بنصف ما أدوا عنه من مال أبيهم إذا كانت الكتابة بينهم سواء إن كان السيد أخذ جميع الكتابة من مال الميت ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا ترث امرأة المكاتب من زوجها المكاتب شيئاً إذا ترك المكاتب مالا كثيراً فأدوا نجومهم وإن كانت كتابتهم واحدة ولا يرجع ولد المكاتب من غيرها عليها بما يصير عليها من الكتابة ولا السيد وإنما يرجع ولد المكاتب والسيد بما كان يرجع به المكاتب أن لو أدى عنهم فالمكاتب لو كان حياً وأدى عنهم لم يكن يرجع على امرأته بشئ وإنما يرجع ولد المكاتب وسيدته على من كان يرجع عليه المكاتب فإن كانا أجنبيين فهلك أحدهما وترك مالا فيه وفاة فإن السيد يأخذ جميع ما عليهما من الكتابة ويكون ما بقي للأخ دون السيد ولا يتبع السيد الأخ بشئ مما أخذ من مال المكاتب الميت لأن الأخ لو كان حياً فأدى عن أخيه لم يتبعه بشئ.

﴿ مكاتب يهلك وله أخ معه أو أحد من قرابته وولد أحرار وترك مالا ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا هلك المكاتب وله أخ معه في الكتابة وولد أحرار وترك مالا فيه فضل عن كتابته كان مافضل بعد الكتابة للأخ الذي معه دون ولده الأحرار ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كان معه في الكتابة جده أو عمه أو ابن عمه وله ولد أحرار (قال)

الذى سمعت من مالك انما هم الولد والاخوة فأرى الولدين والجد بمنزلة الولد وولد
الولد والاخوة فأما غير هؤلاء فلا وهو الذى حفظت من قول مالك ولا يرث بنو الم
ولا غيرهم من المتباعدين (قال) لى مالك ولا زوجته (قال ابن القاسم) وأصل هذا الذى
سمعت من مالك وسمعت عنه فى القرابة اذا كانوا فى كتابة واحدة فعجز بعضهم أن
كل من كان يتبعه اذا أدى عنه فذلك الذى لا يرثه اذا مات وكل من كان لا يتبعه اذا
أدى عنه فذلك الذى يرثه الا الزوجة

— مكاتب مات وترك ابنتيه وابن ابن معه فى الكتابة وترك مالا —

﴿قلت﴾ فان هلك مكاتب وترك ابنتيه وابن ابن معه فى الكتابة وترك فضلا عن كتابته
(قال) فلا بنتيه ثلثا ما فضل بعد الكتابة ولابن الابن ما بقى من مال البيت على فرائض
الله يقسم بينهم ﴿قال﴾ وقال مالك اذا هلك المكاتب وترك بنتا فى كتابته وولدا
أجرارا وترك فضلا عن كتابته فنصف الفضل للبنت ولولاه ما بقى ولا يرثه ولده
الانحرار (وقال) لو أن أخوين فى كتابة واحدة حدث لاحدهما ولد ثم هلك الذى ولد
له وترك مالا فأدى ولده جميع الكتابة منه لم يرجعوا على عمهم بشئ لان أباهم لم
يكن يرجع على أخيه بشئ (قال) ولو كاتب رجلا هو وخالته وعمته أو بنت أخيه أو
ما أشبه هذا أو رجلا وخاله فأدى بعضهم فمتى فاته يرجع الذى أدى على صاحبه
بحصته من الكتابة ويرجع بعضهم على بعض عند مالك

— فى رجل كاتب عبده فهلك السيد ثم هلك المكاتب —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا كاتب عبدا له فهلك السيد ثم هلك المكاتب بعده عن
مال كثير فيه فضل عن كتابته وليس معه أحد فى كتابته ولا ولد له (قال) قال
مالك ماترك هذا المكاتب من مال فهو موروث بين ورثة سيده على فرائض الله
من الرجال والنساء ويدخل زوجة سيده فى ذلك فتأخذ ميراثها ﴿قلت﴾ فان كانت
المسئلة على حالها وترك بنتا (قال) قال للبنت النصف بعد أداء الكتابة والنصف الباقي

بين ورثة سيده عند مالك ذكورهم وانثاهم وزوجته وأمه جميع ورثته لانهم انما ورثوا النصف الذي كان لسيده فلذلك قسم بين الورثة وبين كل من كان يرثه على فرائض الله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لميعة عن بكير بن الاشيج أنه سمع سليمان بن يسار يقول اذا كاتب الرجل عبده على نفسه وبنيه فوات وعليه كتابة فان أنس منهم رشد دفع الى بنيه ماله واستسعوا فيما بقي وان لم يؤنس منهم رشد لم يدفع اليهم مال أبيهم ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت عمرو بن الزبير واستفتى في مكاتب توفي وعليه فضل من كتابته وترك بنين له يأخذون مال أبيهم ان شاؤا ويتمون كتابته ويكونون على نجومه (قال) نعم ان استقلوا بذلك فان لهم ذلك ان شاؤا (وقال) بذلك سليمان بن يسار وقال سليمان ان كانوا اناسا صالحين دفع اليهم وان كانوا اناسا سوء لم يدفع اليهم ﴿ابن لميعة﴾ عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن مثل ذلك فقالا ان ترك مالا قضا عنه وهم أحرار وان لم يترك مالا وقد أنس منهم الرشد سوا في كتابة أبيهم بلفوا من ذلك ما بلفوا وان كانوا صغارا لم يستأن بالدين للرجل كبرهم يخشى أن يموتوا قبل ذلك فنهى له عبيد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن أبي الزناد قال ان كان ولده كلهم صغارا لا قوة لهم بالكتابة ولم يترك أبوهم مالا فانهم يرقون وان ترك أبوهم مالا أدوا نجومهم عاما بعام ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء وسئل عن ذلك فقال لا ينتظر كبر ولده بالمال ففعل له يحمل عنهم بالمال فقال عطاء لا فإن نجوم سيده ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب قال أرى أن يقضى دين الناس قبل أن يقضى أهله فان بقي له مال فأهله أحق به وان لم يبق له مال فبنوه ووليدته لأهله

في المكاتب يموت ويترك أم ولد ولا يترك معها ولدا

﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبدا كاتب على نفسه وعلى أخ له صغير لا يعقل وقد بلغ ثم ان الذي لم يكاتب وانما كاتب عليه أخوه هلك عن أم ولد له لا ولد معها أو هلك الذي كاتب وترك أم ولد له لا ولد معها (قال) أراحم بمنزلة أماه وما سمعت من مالك فيه

شيثاً وليس أحد من أمهات أولاد المكاتبين يترك بسقى الأم ولد هلك عنها سيدها
ومعها ولد منها أو من غيرها في كتابة كانت عليهم أو حدثوا في كتابته وهم صغار
أو كبار أو كاتب هو وهم جميعا كتابة واحدة فأُم الولد هاهنا لا ترد في الرق إلا
بمجز الأولاد أو بموتهم قبل الاداء (قال) ولو أن مكاتباً كاتب معه أم ولد له في
كتابته فاتخذ ولده أمهات أولاد ثم هلك ولده ولا ولد لهم وتركوا أمهات أولادهم
(قال) أراهم رقيقاً لا يبيهم بيهم حين لم يترك الأولاد أولاداً وكانوا معه في الكتابة
أو كاتب عليهم أو حدثوا بعد الكتابة فأُمهات الأولاد رقيق وإن ترك الأولاد مالا
كثيراً إلا أن يتركوا أولاداً ممن فيعتق بعتق السيد ويسعين بسقى الولد إن لم
يكن في المال وفاء. ولو أن رجلاً كاتب عبداً له كتابة على حدة وكاتب امرأته كتابة على
حدة ثم ولد للمكاتب من امرأته هذه المكاتب ولدان الولد يدخل مع أمه في كتابتها
ولا يدخل مع الأب فإن عتق الأب ولم تمتق الأم المكاتب فولدها بحالها يمتق بمتقها
ويرق برقها وقد مضى من قول ربيعة وغيره ما دل على هذا كله أو بعضه

— تم كتاب المكاتب بحمد الله وعونه —

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وبه يتم الجزء السابع من المدونة الكبرى ﴾

— * * * * *

— عليه كتاب المدبر وهو أول الجزء الثامن منها —

